الجيش الإسرائيلي والتغيرات المجتمعية: أزمات الحاضر وتحديات المستقبل

د.عباس اسماعيل

هاني مصطفي فحص

فهرس المحتويات

مقدمة 1

أولا: التغيير الاجتماعي في إسرائيل وتأثيره على الجيش الإسرائيلي 3

1- تفكك القيم المشتركة 3

2- تدني مستوى الاستعداد للمخاطرة بحياة الجنود 4

3- تدخّل الأهل، شبكات التواصل الاجتماعي 4

4- الطبيعة المختلفة لجيل موظفي الجيش 4

5- التحدي الاقتصادي والشعور بإزالة التهديد 5

6- الانخفاض في نسبة المتجندين 5

7- خطر فقدان الميزة النوعية: الخطر في هذا الوضع مزدوج 7

ثانيا: أزمة تشكيل الاحتياط 8

1. عن الأزمة في تشكيل الاحتياط 8

2. ما الذي تشوش؟ 10

3. المستقبل معقّد وحرِج 14

ثالثا: الجيش الإسرائيلي 2021: فجوات داخليّة مُقلقة واتجاهات مستقبليّة سلبيّة 16

1. جيش الشعب أم جيش محترف؟ 17

2. الجيش وتآكل الثقة 18

3. أزمة القوى البشرية 20

4. مشكلة الغذاء 21

5. مشكلة المواصلات 22

6. أزمة تشكيل الاحتياط 24

7. سجال الرواتب 25

8. الثقافة التنظيمية 27

رابعا: الجيش الإسرائيلي 2022: ظواهر تتكرّس وفجوات تتسع 29

1. "جيش الشعب" أم جيش نصفِ الشعب؟ 30

2. الجيش والنزاع السياسي 32

3. ازدواجية الولاء 35

4. أزمة الطبقيّة 36

5. أزمة القِوى البشريّة 39

6. أزمة الاحتياط..... 43
7. مشاكل ذراع البّر 45
8. أزمة سرقة القواعد العسكرية 47
9. أزمة الغذاء 48
خامسا: الجيش الإسرائيلي 2023: خشية على وحدة الجيش 50
1. الجيش والأزمة السياسية 50
2. أزمة وحدة القيادة 52
3. أزمة الاحتياط..... 53
4. أزمة تجنيد الحريديم..... 55
5. أزمة الطبّ النفسي 59
الخاتمة 60

مقدمة

يحظى الجيش الإسرائيلي بمكانة فريدة في "إسرائيل"، فهو مرآة المجتمع وصورته، وهو "بوتقة صهره" و"موحِّد شعبه"، وهو "بقرته المقدسة" و "درعه الحصين الذي لا يُقهر"، هذا على الأقلّ ما تطلّع إليه مؤسِّسو الكيان وما أرادوه له، وما عملوا على حفره في الوعي الجمعي للإسرائيليين طيلة عقود مضت. وبما أن الواقع لا يتطابق دائمًا مع المُرتجى، فإن الفجوات والظواهر "السّلبية" التي تولّدت داخل الجيش، أو في منظومة علاقاته مع بيئته الاجتماعية والسياسية، وضعته أمام تحديّات ومعضلات غير مسبوقة، وأثارت حوله العديد من علامات الاستفهام، وأمارات التشكيك لجهة قدرته على أداء الأدوار الموكلة إليه عسكريا واجتماعيا.

ولعل مكمن القلق الذي أثارته تلك المسارات والاتجاهات لدى الأوساط الإسرائيلية، لا ينبع من حقيقة تولّدِ مشكلةٍ معيّنةٍ أو تحدٍ ما بحدّ ذاته، بل تحديدًا من الاتجاهات المستقبليّة التي ترسمها تراكماتٌ نوعيّةٌ وكميّةٌ على خطِّ الزمن، ما فتح الباب للحديث عن سيرورات تآكل، ومسارات استنزاف لأرصدة الجيش في أكثر من مجال ومستوى، وأثار تحذيرات من تأثير أحجار الدومينو على وحدة الجيش وتماسكه من جهة، وعلى نظرة "المجتمع الإسرائيلي" له من جهة ثانية. والمُلاحظ أنَّ الأبعاد الثقافيّة والقيمية للمشكلات التي يواجهها الجيش هي أكثر ما يُقلق المراقبين والخبراء الإسرائيليين، لأنّها تلبَس في كثير من الأحيان لَبوسَ المعضِلات.

وعلى الرغم من أن ما كُتب عن الجيش الإسرائيلي، وتقاطعاته السياسية والاجتماعية، يمثل غيضًا من فيض، مع أخذ مقصّ الرقابة العسكرية بعين الاعتبار، فإنه يمكن مُلاحظة محورية منظومة العلاقات والتفاعلات، الظاهرة والخفية، بين "المجتمع" والجيش الإسرائيليْن، كونه "جيش الشعب"، وبلحاظ أن ثقة الجمهور الإسرائيلي به هي شريان حياته وذخره الاستراتيجي، الذي يُتيح له تجنيد دعم وموارد وقوى بشرية كمًّا ونوعًا. واستنادًا إلى المعطيات الإحصائية، المُتقاطعة مع مؤشرات وأحداث واقعيّة، رُصدت خلال العقد الأخير، يظهر جليًا أن كل المحاولات الصهيونية التاريخيّة الهادفة إلى وضع الجيش و"الشعب" في "بوتقة صهر"[1] واحدة، قد باءت بالفشل، لا سيما في ظلّ الحديث المتزايد، عن تبلور "فجوة وعي" بين نظرة الجيش لنفسه ونظرة المجتمع له، كما اتساعِ الهوة بين الرؤى والمُخططات على الورق، وبين الوقائع والحقائق على الأرض.

---

1 "فكرة بوتقة الصهر (melting pot) هي إطار يقفز فيها المهاجرون ثم يخرجون منها وقد نسوا تاريخهم وتراثهم وهويتهم، ويتم دمجهم والقضاء على ما قد يكون قد بقي فيهم من رواسب تاريخية أو تراثية قديمة، فيصبحون مواطنين كاملين، عقولهم صحفة جديدة بيضاء. عبد الوهاب المسيري، التعددية الثقافية والإثنية في المجتمع الأميركي، تاريخ الاسترداد 29-10-2021، من موقع الجزيرة نت، ttps://www.aljazeera.net/opinions/2007/6/30/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B9%D8%AF%D8%AF%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AB%D9%82%D8%A7%D9%81%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%AB%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D9%8A-2

وتجدر الإشارة إلى أنه في ضوء المأزق السياسي الذي علقت فيه "إسرائيل"، وأدخلها –منذ نهاية العام 2018– في دوامة انتخابات مبكرة متلاحقة؛ وفي ظلّ نزاعات سياسية حادّة قسّمت الحلبة الحزبية والسياسية إلى شطرَين متعارضَين: مع بنيامين نتنياهو أو ضدّه، تراجعت ثقة الجمهور الإسرائيلي بشكل عام بمؤسّسات "الدولة" وهيئاتها العامة إلى مستويات غير مسبوقة؛ ورغم أن أزمة تآكل الثقة طالت المؤسّسة الأمنية والعسكرية، إلا أن الجيش الإسرائيلي –كمؤسّسة عامة– حافظ على أعلى نسبة من ثقة الجمهور، ولكنها ثقة آخذة بالتآكل، الأمر الذي أسهم في توجيه المزيد من الاهتمام وتسليط الأضواء الإعلامية والبحثية عليه.

ما يصبو إليه هذا البحث هو تقديم إطلالة عامة، مُحدّثة، عن واقع الجيش الإسرائيلي من داخله، وفي بيئته الاجتماعية، من النواحي القيمية والثقافية والاجتماعية والتنظيمية وغيرها، متوسلة تتبع النقاشات والسّجالات والأسئلة التي أُثيرت في إسرائيل – ولا تزال– حول واقع الجيش وتحدياته.. حاضره ومستقبله.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه الورقة لا تستهدف التطرّق إلى التحديات الأمنية الخارجية لكيان الاحتلال وجيشه، بل تركّز على التأثيرات المتبادلة بين الجيش وبيئته الاجتماعية والسياسية، من دون الوقوع في فخّ المبالغات أو الاستسلام لإغراء التمنّيات، وهي تغطي فترة زمنية محدّدة من عامي 2021 و2022، إضافة إلى النصف الأول من العام 2023؛ والتي طفت فيها على سطح الخطاب العام في إسرائيل كل الإشكاليات ذات الصلة بالمفاهيم المُكوَّنة عن الجيش الإسرائيلي والتي عُدت مسلمات منذ تأسيسه قبل أكثر من سبعة عقود.

أولا: التغيير الاجتماعي في إسرائيل وتأثيره على الجيش الإسرائيلي

تواجه مكوّنات القوة البشرية في الجيش الإسرائيلي: الخدمة الإلزامية، الدائمة والاحتياط، خلال السنوات الأخيرة، سلسلة تحديات تتكاثف لتبلور أزمة حقيقية في الجيش. هذه التحديات ناتجة في جزء منها عن عوامل خارجة عن سيطرة الجيش، من قبيل: تغيّر "المجتمع الإسرائيلي"، البنية الديمغرافية وقيمها؛ تراجع في شعور الجمهور الإسرائيلي بأن "الدولة" تواجه تهديدا وجوديا، والتغييرات في طابع الحرب ومواصفات العدو، وهي أمور تُلزم بإجراء تغيير أيضا في مفهوم تفعيل القوة، وبمطالب القوى البشرية في الجيش الإسرائيلي؛ والنمو الاقتصادي الذي يُعزّز احتمالات الانشغال بالسوق المدني والمنافسة على المتفوقين في مهن مطلوبة. وهناك تحديات إضافية ناتجة عن صعوبة تنظيم كبير، يعمل في إطاره كل يوم مئات آلاف الأشخاص، الذين لم يختر غالبيتهم الانضمام إلى صفوفه، بل تجنيدهم وفقا للقانون الإسرائيلي؛ هذه الأمور تُضعف القدرة على التغيّر بالوتيرة المطلوبة من أجل مواجهة تحديات المرحلة (شيلح، ع, 2022, עמ' 3).

وقد شَهِد "المجتمع الإسرائيلي"، خلال العقود الأخيرة، تغييرات هامة، تؤثر بشكل حتمي أيضا على المتجندين في الجيش وعلى الموظفين فيه. وسوف نتوقّف بإيجاز عند بعضها:

1- تفكّك القيم المشتركة

في خطابه أمام مؤتمر هرتسيليا في العام 2015، قال الرئيس الإسرائيلي آنذاك، رؤوفين ريفلين، إن إجراءات ديمغرافية وثقافية تُعيد تصميم وجه "المجتمع الإسرائيلي" خلال العقود الأخيرة: من مجتمع مؤلّف من غالبية وأقلية واضحتَين، إلى مجتمع يتألّف من أربعة قطاعات أو "قبائل" رئيسية، تتقارب من بعضها البعض من حيث حجمها، وهي: علمانيون، متدينون–قوميون، حريديم وعربا. إن انقسام المجتمع إلى قبائل وصعود سياسة الهويات وتفكك القيم الإسرائيلية المشتركة، كلّها تؤثر بالضرورة على الجيش الإسرائيلي (ريفلين، ر, 2015) هذا الجيش يقبع في صميم جدل شعبي على القيم، ليس فقط من ناحية الخدمة في المناطق الفلسطينية المحتلة، بل أيضا بشأن قضايا اجتماعية مختلفة، تجسّدت في الخلافات المتعلّقة بالجيش، من قبيل: مساواة بالجنس الاجتماعي (الجدل حول خدمة نساء بوظائف قتالية في الجيش عموما)؛ صراع على الهيمنة بين نُخب جديدة وأُخرى قديمة، وغير ذلك. كل هذه الأمور تتسلل بشكل حتمي إلى "جيش الشعب"، الذي حلم به دافيد بن غوريون [من مؤسّسي "الدولة" ورئيس أول حكومة إسرائيلية]، حيث أراد للجيش الإسرائيلي أن يكون لبّ الإجماع و"بوتقة صهر البلورة" الإسرائيلية؛ ولكن في الواقع فإن المجتمع الذي تتفكّك فيه القيمة المشتركة، يحصل فيه أحيانا العكس تماما، حيث يتحوّل إلى ميدان معركة، تتواجه فيه قوى اجتماعية مع بعضها البعض (شيلح، ع, 2022, עמ' 15).

2- تدني مستوى الاستعداد للمخاطرة بحياة الجنود

من الواضح أنه في معارك القرن الـ 21، طرأ تغيّر في مفهوم تقبّل الجمهور الإسرائيلي للمخاطرة بحياة الجنود في معركة برية، وشَهِد هذا المفهوم تراجعا عن الماضي، وذلك بتأثير حاسم من اعتبارات المستوى السياسي والعسكري. وزير الأمن ورئيس هيئة الأركان العامة السابق شاؤول موفاز، وصف ذلك في نقاشات المجلس الوزاري السياسي–الأمني المصغّر خلال حرب لبنان الثانية (حرب تموز 2006) بالقول: "الجمهور ينظر بصعوبة لجنود مصابين، وبصعوبة أكبر من نظرته إلى مدنيين مصابين، خصوصا في الحرب" (شيلح، ع, 2015, עמ' 1). هذه النظرة كان لها تأثير حاسم على القرارات خلال "حرب لبنان الثانية" (حرب تموز 2006) وعدوان "الجرف الصلب" على غزة عام 2014، وهما المعركتان الأخيرتان اللتان جرى خلالهما استخدام قوّات برية بحجم كبير نسبيا، حيث أن الشعور بالرضى حيال الجهوزية لاستخدام ذراع البرّ، له تأثير كبير على الحافزية، وعلى الشعور بالانضباط لدى من يخدمون في هذا الذراع في تشكيلي النظامي والاحتياط.

3- تدخّل الأهل، شبكات التواصل الاجتماعي

تؤثّر الظواهر الاجتماعية الناتجة عن التكنولوجيا وتغيُّر القيم على الجيش، بالمستوى نفسه الذي تؤثر فيه في معركة الاحتكاك المباشر، إذ أن ثمّة قادة في وحدات حربية موجودون في مجموعات واتساب مع الأهالي والعائلات؛ وثمّة جنود يُفيدون عن أحداث داخل الجيش عبر شبكات التواصل الاجتماعي، من دون فرض أمن معلومات على ما يكشفونه. كما أن القادة، ولا سيما في المستويات المتدنية وفي قواعد التدريب، يضطرون للعمل بشكل دائم على مشاكل ظروف الخدمة والحديث مع أهل الجنود. وأكثر من مرّة اندلعت عبر شبكات التواصل الاجتماعي احتجاجات، تناولت نواح مختلفة من الحياة داخل الجيش. على سبيل المثال احتجاجات بشأن ادعاءات بأن الجيش يكبّل أيدي الجنود في المواجهات مع الفلسطينيين، وكذلك احتجاجات على ظروف الخدمة، من قبيل إلغاء إذن تطويل اللحية، أو جودة الطعام في مطابخ الجيش (ف، دافيد, 2014).

4- الطبيعة المختلفة لجيل موظفي الجيش

الجيش، هيئة مُحافظة بطبيعته، مطلوب منه أن يواجه أيضا منظومة القيم والأذواق المختلفة لجيل شاب، تكون منظومة اعتباراته مختلفة جوهريا حتى عن منظومة الجيل الذي سبقه بعقد واحد فقط. النموذج الأساسي للخدمة في الخدمتَين النظامية والدائمة، والمواصفات الطبيعية للحياة العسكرية تشكّل تحدّيا في عصر التبدّل السريع للحقائق، وثمّة ظواهر حظيت بمسميات اجتماعية من قبيل FOMO ("الهلع من تفويت الفرصة") وYOLO

("أنت تعيش مرة واحدة فقط")، وتغييرات أُخرى في التوقّعات وفي منظومة اتخاذ القرارات لدى الشباب. الطبيعة المختلفة تجسّدت أيضا بالتشديد الكبير جدا على "التوازن بين الحياة والعمل"، الذي يصعب الحفاظ عليه بظروف الخدمة العسكرية الكثيرة المتطلبات. هذا الوضع تفاقم كثيرا إثر أزمة كورونا، التي دفعت بكثير من الأشخاص بعمر العمل الى إعادة النظر بمسار حياتهم. (شيلح، ع, 2022, עמ' 17)

5- التحدي الاقتصادي والشعور بإزالة التهديد

من الصعب جدا تجنيد حافزية لخدمة عسكرية مهمة ولخدمة دائمة في عصر يبدو فيه أنه لا تهديد وجودي حقيقي يلوح فوق إسرائيل. الاقتصاد الإسرائيلي ينمو بوتيرة خاصة في العالم الغربي؛ هذا التحدي الاقتصادي، الذي يعتمد معظمه على شركات ناشئة تُعطي رواتب سخية لأشخاص بعمر الشباب نسبيا، هو تحدي سواء لأهمية الخدمة العسكرية كقيمة قومية، أو للبدل الاقتصادي الذي يمكن للجيش تقديمه.

ولكن في ظلّ ظروف التغيُّر الاجتماعي والعسكري، والتآكل في أبعاد مختلفة لقيمة وأهمية الخدمة العسكرية، يصعب الحفاظ على التجنيد الاجباري كما هو عليه، وهذا الأمر يؤثر ليس فقط على الخدمة الإلزامية فحسب بل أيضا على الخدمة الدائمة والاحتياطية، اللّتَين تتغذَيان من التجنيد الإجباري (شيلح، ع, 2022, עמ' 17).

6- الانخفاض في نسبة المتجنّدين

يسهم انخفاض نسبة المتجنّدين في أوساط الملزمين بالخدمة العسكرية في مفاقمة توترات اجتماعية، ويحوّل الخدمة في الجيش الإسرائيلي من جهة واحدة إلى جزء من سياسة الهويّات الإسرائيلية، ويُعزّز جدا التوتر حول نموذج "جيش الشعب".

المعطيات التي نُشرت بكثرة تُظهر صورة واضحة: في العام 1990 كانت نسبة عدم المتجندين من بين المرشحين لخدمة أمنية من الرجال 16.6 في المئة. وفي العام 2000 ارتفعت إلى 21.5 في المئة من الدفعة. أسباب الإعفاء من التجنيد في هذا العام كانت "عقيدته مهنته" (8.4 في المئة من الدفعة)، إعفاء لأسباب صحية، بما في ذلك أسباب نفسية (6 في المئة)، عدم الالتزام بسقف التجنيد، بما في ذلك سجل جنائي (4 في المئة)، ومكوث في الخارج (3.4 في المئة). نسبة التجنيد وسط النساء كان 61.8 في المئة، حيث أن أكثر من نصف غير المتجندين حصلوا على إعفاء لأسباب دينية (20.8 في المئة) (تقرير مراقب الدولة السنوية رقم 53 أ, 2022).

في العام 2006 وصلت نسبة المرشحين للخدمة الأمنية، للرجال الذين لم يتجنّدوا في الجيش الإسرائيلي إلى 26 في المئة، من ضمنهم تم تحديد 11 في المئة "عقيدته مهنته" (ارتفاع بما يُقارب ثلث نسبتهم في دفعة

التجنيد، رغم أنه في معظم السنوات التي مرّت منذ العام 2000 كان "قانون طال" للتجنيد ساريا)، خمسة بالمئة إعفاء لأسباب نفسية، اثنان في المئة إعفاء لأسباب طبية مختلفة، أربعة في المئة عدم التزام بسقف التجنيد وأربعة بالمئة مكوث خارج البلاد (معطيات التجنيد للجيش الإسرائيلي, 2007).

في المقابل، في العام 2020 وصلت نسبة عدم المتجنّدين وسط الرجال إلى ما يُقارب الثلثين، أي ضعف ما كان قبل ذلك بثلاثين سنة. ووفقا لشهادة رئيس لواء التخطيط وإدارة القوى البشرية في الجيش الإسرائيلي، العميد أمير فدمني، أمام لجنة الخارجية والأمن ولجنة مراقبة الدولة في الكنيست، فإن نسبة الإعفاء بسبب "عقيدته مهنته" كانت نحو 16 في المئة من الدفعة، أي نصف العدد العام لعدم المتجنّدين. ووفقا لكلامه، فإن هذه النسبة تشهد "ارتفاعا ثابتا أو معتدلا، يعكس نسبة حجم الحريديم داخل الخليط العام للسكان". وسط النساء تصل نسبة غير المتجنّدات منذ سنوات أكثر من 40 في المئة من الملزمات بالتجنيد وسط الجمهور اليهودي، وفي العام 2020 بلغت 44 في المئة من الدفعة.

الارتفاع الأكثر حدة وبروزا هو في نسبة الإعفاء النفسي، التي تصل إلى نحو 12 في المئة من الدفعة، ومن المتوقع أن تبلغ في العام 2023 نحو 13 في المئة، أي أكثر من واحد من بين كل ثمانية مرشحين للخدمة الأمنية. بين 2018 و 2020 (جلسة اللجنة الفرعية للقوى البشرية في الجيش الإسرائيلي, 2020)

وفي العام 2014 بلغت نسبة الإعفاء النفسي 4.5 في المئة فقط، أي خلال أقل من عقد تم تسجيل ارتفاع بنسبة 200في المئة بنسبة الإعفاء النفسي للرجال من الجيش الإسرائيلي.

العميد فدمني، واصل تحليل الأمور بشكل معمّق، ولخص قائلا، هذه النسب "لا يمكن تحملها وغير ممكنة. إذا أخذنا بالاعتبار أنه حتى من "عقيدته مهنته"، مستمر بوتيرة ثابتة، حينها ربط الأمرَين سوف يكون أعلى من 30 في المئة، هذا أمر خطير على جيش الشعب، هذا أمر لا يمكن حصوله". (شيلح، ع, 2022, עמ' 17)

تجدر الإشارة في هذا السياق إلى أنه بسبب هذه المعطيات القاسية شدّد الجيش الإسرائيلي في العام 2021 معايير منح إعفاء نفسي، ونسبة الحاصلين على هذا الإعفاء في الواقع قليلة في هذه السنة. ولكن في المقابل حصل ارتفاع دراماتيكي بنسبة التهرّب من الخدمة، التي ارتفعت في هذه السنة (2022) بما لا يقل عن 25 في المئة مقارنة مع سنة 2020 (شوفال، ل, 2022).

وتجدر الإشارة إلى أن ارتفاع نسبة الحاصلين على الإعفاء النفسي لا ينتج بالضرورة عن تغيير بمواصفات الجيل الصغير، بل هو يشكل ثغرة للتملّص من الخدمة بموافقة صامتة من جانب المؤسسة الأمنية والعسكرية. حتى قبل ما يقارب العشرين عاما حدد أحد رؤساء شعبة القوة البشرية السابقين، في محادثة دون ذكر اسمه، الإعفاء النفسي كـ "عقيدته مهنته الخاصة بالعلمانيين". (شيلح، ع, 2022, עמ' 32)

في حال سنضيف إلى ذلك معطى إضافيا أفاد به الضباط للجنة مراقبة الدولة، والذي وفقا له هناك نحو 11 في المئة من الرجال المجندين في كل دفعة يتسرّحون خلال خدمتهم، نحن نحصل على صورة تشكّك بمدى صلاحية مصطلح "جيش الشعب" حتى الآن: نحو 45 في المئة من الرجال المرشحين للخدمة الأمنية سنويا للجيش الإسرائيلي – أي لا تشمل 20 في المئة تقريبا من دفعة أبناء ذلك الجيل في إسرائيل، الذين هم عرب – لن يتجندوا أبدا أو لن يكملوا خدمة كاملة. وجهة زيادة هذه الأعداد في المستقبل واضحة.

ولا يقلّ أهمية بحث مسألة من لا يتجنّد. هنا الجيش الإسرائيلي لا يُعطي تفاصيل. ولكن بشكل واضح، في مستوطنات معينة، بعضهم بالذات بوضع اجتماعي–اقتصادي عال، الامتناع عن الخدمة في الجيش الإسرائيلي عبر الحصول على إعفاء نفسي هو معيار مألوف، بنسبة من رقمين من أصل مجمل الرجال المرشحين للتجنيد. رئيس لواء التخطيط وإدارة القوى البشرية، العميد أمير فدمني أوضح أسباب ذلك: "هناك شرعية اجتماعية أكثر لعدم الخدمة في الجيش الإسرائيلي [...] في الماضي كانت ظواهر عدم خدمة في الجيش الإسرائيلي تلقى انتقادا وردود فعل هامة – حاليا الوضع مختلف".

رئيس قسم الصحة النفسية في الجيش الإسرائيلي قال كلاما أكثر تفصيلا: "على الأقل ظاهريا هناك صناعة، أنا مستعد لتسميتها صناعة، معطيات إعفاءات. حتى أنني يمكنني إعلان سعر 1500 أو 1600 شيكل، وهناك أكثر أيضا، حيث يمكنك الحصول على رأي يعفيك من خدمة عسكرية [...] نفذنا عدة تحقيقات من هذا النوع على أساس معلومات استخباراتية كهذه، وهذه التحقيقات للأسف لم تنجح بالوصول إلى شيء عملي، لا سيما لأن هذه الآراء قدّمها طبيب مختص، وثمّة صعوبة كبرى جدا بمعارضة رأي طبيب مختص". (شيلح، ع, 2022, עמ' 32)

7– خطر فقدان الميزة النوعية: الخطر في هذا الوضع مزدوج

قبل كل شيء، حقيقة أن هناك نسبة آخذة بالتقلّص في صفوف الشباب الذين يخدمون في الجيش، تُزعزع التضامن الاجتماعي، الذي هو شرط لشرعية "جيش الشعب". ووفقا لما تمت الإشارة إليه، فإن الميزة الأكثر أهمية التي يمنحها التجنيد العام للجيش الإسرائيلي، لا تكمن بالأرقام العالية للمتجنّدين، وثمّة شك حول ما إذا كان الجيش الإسرائيلي بحاجة إلى هذه الأرقام، إلا أن حقيقة أنها تربط بالخدمة العسكرية طبقات اجتماعية–اقتصادية قوية، وشباب من ذوي القدرات، الذين لا يميلون للتجنّد بالجيش في الدول التي ليس فيها تجنيد كهذا. من الواضح أن الانفصال المتفاقم لدى طبقات اجتماعية معيّنة، تلك التي لديها علاقات وأموال، من أجل الحصول على الإعفاءات التي تحدّث عنها رئيس قسم الصحة النفسية، من الخدمة الهامة ومن الخدمة عموما،

تُبعد عن الجيش شبابا لو كانوا تجنّدوا لتمكنوا من الوصول إلى وظائف في طبقة الضباط، وحتى لخدمة بعيدة المدى.

النتيجة النهائية واضحة: نسبة المتجنّدين تقلّصت، وهبطت معها شرعية التجنيد العام، وبذلك فقد الجيش جزءا من الامتيازات التي يمنحها المجتمع. وقد أجمل رئيس لواء التخطيط وإدارة القوة البشرية، العميد فدمني، ذلك في الكنيست، بالقول: "هذا لا يسير إلى مكان جيّد، وما لم نقم بتغيير دراماتيكي، فإن هذا لن يذهب إلى مكان جيّد بما يكفي". (شيلح، ع, 2022, עמ' 33)

بوتيرة الارتفاع الحالي، فإن نسبة غير المتجنّدين من الممكن أن تصل في نهاية العقد إلى نحو 36 في المئة من المرشّحين للخدمة الأمنية. هذه النسبة سوف تجعل الصدوع في نموذج "جيش الشعب" تتسع، فيما فئات سكانية كثيرة، بعضها نوعية، آخذة بالابتعاد عن الخدمة العسكرية.

ثانيا: أزمة تشكيل الاحتياط

ليس ثمة خلاف في "إسرائيل" على أن تشكيل الاحتياط على قدر كبير من الأهمية بالنسبة للجيش الإسرائيلي بصورة خاصة، وللأمن القومي بصورة عامة. يقابل ذلك، اتفاق واسع بين المسؤولين وكبار الضباط والخبراء والباحثين على أن تشكيل الاحتياط التابع للجيش الإسرائيلي يمرّ بأزمة عميقة، ومستعصية على الحلّ إلى حد ما، والجميع يدق ناقوس الخطر من التبعات القاسية جدا لهذه الأزمة على الجيش والمجتمع والأمن القومي في إسرائيل. ما تقدم يدفع لمحاولة الإضاءة على المشاكل الأساسية التي تأتي في صميم الأزمة التي يواجهها تشكيل الاحتياط، وخطورة انعكاساتها المحتملة على الأمن القومي.

1. عن الأزمة في تشكيل الاحتياط

مطلع سنوات الـ 2000 أجرى رئيس هيئة الأركان العامة آنذاك، شاؤول موفاز، سلسلة نقاشات في مواضيع تتعلق بالجيش والمجتمع. تحت العنوان المنطوي على تحديات "هل كل الشعب جيش؟" واجتمع اقتصاديون، علماء اجتماع، ضباط عسكريون بالخدمة النظامية والاحتياط، باحثون وأكاديميون بهدف مناقشة تداعيات الوجهات الاستراتيجية والاجتماعية على نموذج "جيش الشعب" في الاحتياط. كان هناك من أطلق على الوضع السائد في تشكيل الاحتياط صفة أزمة، مقابل أولئك الذين تحدثوا بمصطلحات "تحدي" أو "مشكلة" تتطلب إيجاد حل.

في خلفية النقاشات كانت التحولات التي حصلت في ثمانينيات وتسعينيات القرن الماضي، التي أثّرت عميقا على تشكيل الاحتياط في الجيش الإسرائيلي. فالتغييرات في خريطة التهديدات ولا سيما تلاشي التهديد الوجودي، إضافة إلى تغييرات ديمغرافية واقتصادية، قللت ضرورة وجدوى تجنيد كافة السكان، وأدّت للمرّة الأولى إلى وضع يتحمل فيه جزء قليل من المجتمع عبء الأمن. كما أن الميل الكبير في "المجتمع الإسرائيلي" نحو المادية والفردية، يضع قيمة الخدمة ومكانة من يخدمون في حالة توتر متصاعد، فيما أدّى غياب الإجماع والخلافات السياسية حول الخدمة في غزة وفي الضفة الغربية إلى تقليص نصيب وحدات الاحتياط في الاستخدام العملياتي، بينما أدت الضرورات الاقتصادية إلى تقليص حاد في استغلال أيام الاحتياط. (سيبوني، غ بزك، ي, 2023)

ولخص "موفاز" سلسلة النقاشات بقوله "ممنوع علينا الهروب من الواقع. ثمة مشكلة". المشكلة وصفها العميد في الاحتياط أريئيل هايمن، الذي كان أول من عمل كضابط احتياط رئيسي، كخيبة لعناصر الاحتياط "إزاء عدم التزام المؤسسة بشرط العقد السري القائم بين الجيش والمجتمع الإسرائيلي وبين تشكيل الاحتياط". (هايمن، أ, 2018)

حرب لبنان الثانية، التي اندلعت بعد ذلك بسنوات عديدة (تموز 2006)، جسّدت عمق المشكلة. ففي خلاصة لجنة التحقيق بأحداث المعركة في لبنان برئاسة الياهو فينوغراد، كُتب أن "مستوى الكفاءة العملياتية المنخفضة لدى بعض القادة والجنود في ذراع البر، كذلك أيضا عدم ثقة المقاتلين والقادة (خصوصا لدى قوات الاحتياط)، أدّيا إلى مستوى منخفض للكفاءة العملياتية لدى أفراد وليس وحدات، وأدى أحيانا إلى تأجيل التنفيذ وعدم تنفيذ مهمات". (تقرير لجنة فحص أحداث المعركة في لبنان, עמ' 389)

وقد حرّك الاحتجاج الذي اندلع إثر الحرب عدة إجراءات، من ضمنها سنّ قانون خدمة الاحتياط، إعادة تنظيم لوحدات مخازن الطوارئ وتنفيذ خطة تدريبات مكثّفة لرفع مستوى كفاءة تشكيل الاحتياط. لكن كلما مع تلاشي أصداء المعركة ونسيات مشاهد الاحتجاج، عادت الأمور إلى ما كانت عليه.

بعد مرور عقدين تقريبا، يبدو أنه ليس فقط عوامل اقتصادية تقف خلف التدنّي في كفاءة تشكيل الاحتياط لدى الجيش الإسرائيلي، بل تيّارات عميقة أكثر أهمية ودلالة بكثير. فالنهج الأساسي في النظرية العسكرية، الذي وفقا له "النظامي سوف يصد والاحتياط سوف يحسم، أُهمل مع مرور السنوات، وحاليا غالبية قوات الاحتياط تعمل بالأمن الجاري ومستوى كفاءتها العملياتية لا تناسب ما يُتوقّع منها أثناء الحرب". (دورك، د, 2021)

في هذا السياق، أظهر استطلاع أعدّه معهد القدس للإستراتيجيا والأمن، أن ثمة إجماعا بين الذين يخدمون في تشكيل الاحتياط والجمهور الواسع في كل ما يتعلق بأهمية تشكيل الاحتياط. المشاركون بالأبحاث سُئلوا "هل يمكن للجيش الإسرائيلي أن ينتصر في حرب واسعة النطاق دون تشكيل الاحتياط؟"؛ وسط الجمهور الواسع

أجاب 80 في المئة سلبا، وفقط 6 في المئة اعتقدوا بأنه نعم؛ ووسط من يخدمون بالاحتياط 87 في المئة اعتقدوا أنه لا يمكن ذلك، وفقط 5 في المئة يقدّرون بأن ذلك ممكنا. عناصر الاحتياط أيضا سُئلوا إلى أي مدى يرى الجيش الإسرائيلي والمؤسّسة الأمنية والعسكرية أهمية تشكيل الاحتياط كجزء من القوة المقاتِلة؟ 67في المئة اعتقدوا أن المؤسسة الأمنية ترى أهمية كبيرة لتشكيل الاحتياط، مقابل 29 في المئة اعتقدوا أنها ترى أهمية متوسطة لذلك، وفقط 4 في المئة اعتقدوا أن الأهمية قليلة. (سيبوني، غ بزك، ي, 2023)

بناء على ذلك، من المناسب طرح سؤال كيف أنه رغم هذا الكلام وقَعَت خطة الاحتياط الإسرائيلية، التي قيل عنها إنه ليس لها "شبيه في العالم، لا من حيث الحجم، ولا من حيث مستوى الجهوزية والاستعداد للحرب ولا من حيث الدور الاجتماعي في الأزمة التي تواجهها منذ 3 عقود؟. (سيبوني، غ بزك، ي, 2023) مع الإشارة إلى أنه يمكن تشخيص تدنّي في نوعية قيادة وحدات الجيش الإسرائيلي في البر عموما، وفي وحدات الاحتياط بصورة خاصة، كذلك تغيير متواصل بالتركيبة البشرية في الوحدات المقاتِلة. هذه الإجراءات أدّت إلى المسّ بتماسك الوحدات، الذي هو حجر الأساس للتشكيل بكامله.

2. ما الذي تشوش؟

التحوّلات التي حصلت خلال الثمانينيات والتسعينيات شكلت تحديا للأفكار الأساسية التي جاءت في أساس تشكيل الاحتياط منذ تشكيل الجيش الإسرائيلي. من هذه التحولات، بناء القوة السريع الذي حصل بعد حرب تشرين 1973 "حرب يوم الغفران" والذي ساهم بالأزمة الاقتصادية الخطيرة منتصف الثمانينيات؛ خروج مصر من دائرة المواجهة، الذي فتح نافذة فرص لتقليص نُظم القوات؛ حرب لبنان الأولى (اجتياح عام 1982)، التي أثارت للمرة الأولى قضية تفعيل الاحتياط في عمليات ومعارك هجومية هدفها موضع خلاف؛ المكوث في لبنان الذي جاء إثرها، والذي صدّع الإجماع وقاد الجيش الإسرائيلي إلى استبعاد قوات الاحتياط عن ساحات العمليات الرئيسية، في البداية في لبنان، ولاحقا من الضفة الغربية ومن غزة. هذا الاستبعاد كان أسلوب الجيش الإسرائيلي لتقليص التعرّض لانتقادات من الخارج. غير أنه رغم الفائدة الكامنة فيه، هذا الميل كلّف أثمانا غالية: الخبرة العملياتية لوحدات الاحتياط تقلّصت، ومن جهة أُخرى ازداد العبء على الوحدات النظامية، التي تضررت مؤهلاتها وتدريباتها بشكل دائم نتيجة استخدامها في نشاط أمن جار.

الإصلاح الاقتصادي في منتصف الثمانينيات، الذي بسببه نُقلت للجيش الإسرائيلي صلاحيات إدارة ميزانية الاحتياط، قاد إلى عملية بدأت في الواقع بزيادة النجاعة، مرورا بتقليص حاد في استخدام أيام الاحتياط وصولا إلى مسٍّ حقيقي بالكفاءة. ما تقدم أدى، عن غير قصد، إلى تصدّع النموذج القائم على المساواة الذي بموجبه يُلقى عبء الخدمة العسكرية على عاتق الجميع، بحيث تحولت خدمة الاحتياط إلى مسألة محصورة بمجموعة

آخذة بالتقلّص. فمن بين 425 ألف جندي احتياط كانوا مسجّلين في الجيش الإسرائيلي سنة 2000، أدّى الخدمة الاحتياطية 30 ألف جندي فقط منهم. (سيبوني، غ بزك، ي, 2023)

ديناميكية هذا المسار يمكن وصفها على الشكل التالي: نتيجة تقليص المشاركة في الاستخدام العملياتي في الأمن الجاري (لأسباب اقتصادية، اجتماعية وسياسية) أُلقي عبء كبير جدا على التشكيل النظامي. هذا العبء أدّى إلى ضرر بمؤهلات التشكيل النظامي، تجسّد عبر المسّ بالكفاءة والتدريبات (عقدان تقريبا من دون تدريبات).

انخفاض ثقة قيادة الجيش الإسرائيلي بتشكيل الاحتياط تجسّد عبر نقصٍ بالجهوزية لتفعيل وحدات الاحتياط في المهمّات الأساسية من جهة، وفي الاعتماد المتزايد على الوحدات النظامية في خطط الطوارئ، في المعارك وفي العمليات المحدودة، من جهة ثانية. الفكرة التي تطوّرت خلال السنوات الأخيرة، ومفادها أنه يمكن الاعتماد على التشكيل النظامي، بينما الاحتياط ولّى زمنه، عزّزت بشكل أكبر الاستعداد لمواصلة تآكل كفاءته. هذه الأمور أدّت بدورها إلى المسّ بالشعور بضرورة ودافعية عناصر الاحتياط، وهو ما تحول لاحقا إلى ظاهرة "تهرّب رمادي"، تزايدت مع الوقت.

<u>الدائرة المغلقة التي أدّت إلى استنزاف أهلية الاحتياط ومكانته</u>

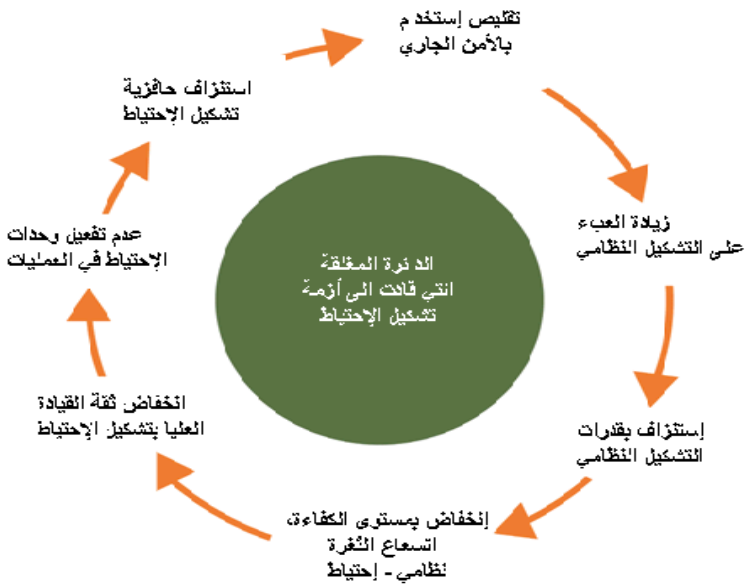

وهكذا، من قوة حسم أساسية، تحوّلت وحدات الاحتياط إلى قوة ثانوية تدعم الوحدات النظامية في حالتي الطوارئ والحرب فقط. التقدير السّلبي لدور وحدات الاحتياط المُقاتلة تغلغل إلى عناصر الاحتياط وفاقم بدوره عدم ثقتهم بضرورة خدمتهم في الاحتياط.

هذه الإجراءات تؤثّر وتتأثّر بتحدٍ مهم إضافي يواجهه تشكيل الاحتياط يتمثل في نوعية الطبقة القيادية. لا خلاف على أن ثقة الجنود بالقادة هي العامل المهم في تماسك الإطار العسكري، وفي استمرارية استعداد الجندي للقتال. عندما يدور الحديث عن جنود احتياط، هذا التماسك يؤثّر، حتى قبل ذلك، على استعداد الجنود للانتماء إلى الإطار وعلى مشاركتهم الفعّالة في الاستخدام العملياتي في الأمن الجاري والتدريبات.

في نهاية السبعينيات ومطلع الثمانينيات خدم قسم كبير من السكان الإسرائيليين في الاحتياط، غالبية الضباط كانوا ذوي خبرة عملياتية مباشرة، وخدمة الاحتياط للضباط استمرّت ما يقارب الـ 30 – 40 يوما في كل سنة. في الواقع الحالي، خدمة الاحتياط الفعّالة ينفّذها جزء صغير من "الشعب". غالبية طبقة ضباط الاحتياط هم ذوو خبرة عملياتية ضعيفة، اكتسبوها بشكل خاص خلال نشاط الأمن الجاري في الخدمة النظامية. (سيبوني، غ بزك، ي, 2023) والنتيجة هي مسّ بنوعية وبكفاءة طبقة القيادة، بشكل ينعكس بقوة كبيرة على ثقة الجنود، ولاحقا على تماسك الإطار.

خلال العقدَين الأخيرَين، كلما تطوّرت القدرات التكنولوجية والاستخبارية، تبلورت الوجهة بأن الانتصار "في الحروب الجديدة" سوف يتم تحقيقه عبر "تدمير عن بُعد" لقدرات العدو، بوتيرة عالية، عبر قدرات نارية دقيقة متنوّعة واستخدام مكثّف لوسائل ذاتية الحركة هجومية، مثل وسائل يتم تفعيلها عن بُعد وذات قدرات عمل مستقلة معينة. هذه الأفكار جرى بلورتها في إطار مفهوم منظّم ورسمي حصل على اسم "مفهوم الانتصار"، مع بدء رئيس هيئة الأركان أفيف كوخافي (2019–2023) ولايته. وهذا المفهوم اعتمد على فرضية "أن مناورة برية عميقة وسريعة هي إرث حروب الماضي، وأن معقولية تفعيلها منخفضة. هو يستبدلها، وفقا لذلك، بقدرة "مناورة متعدّدة الأبعاد"، تعتمد بشكل خاص على قدرات القوات النظامية، المسؤولة عن استخدام الوسائل القتالية المتقدّمة وذات مؤهلات عالية (بشكل نسبي) مطلوبة من أجل تطبيقها. الجانب المكمّل هو تقليص الاعتماد على تشكيل الاحتياط البري وتقليل الاعتماد عليه كقوة الاقتحام الرائدة. (سيبوني، غ, 2022)

صحيح أنه بشكل رسمي يواصل الجيش الإسرائيلي الإعلان عن مركزية تشكيل الاحتياط – هكذا على سبيل المثال في بيان الناطق باسم الجيش الإسرائيلي قبيل عشية تكريم تشكيل الاحتياط (أيلول 2022): "تشكيل الاحتياط يشكّل عنصرا مهما في قدرة الجيش الإسرائيلي على تحقيق هدفه وحسم العدو في الحرب المقبلة، عناصره يشكّلون ذخرا مهما بالنسبة للجيش وللمجتمع الإسرائيلي بشكل خاصّ وهم جزء لا يتجزأ من عمل

الجيش". لكن، التفضيل العلني خلال العقد ونصف الأخيرَين يحكي رواية أُخرى. فوفقا لتقرير في صحيفة "هآرتس" من شهر كانون الأول 2021: فإن "مراقب المؤسسة الأمنية أعدّ مؤخرا تقريرا خطيرا، يوجه انتقادا لاذعا إزاء وضع وحدات الاحتياط في ذراع البر في الجيش الإسرائيلي، وخصوصا على مستوى تدريباتها بالسنوات الأخيرة... حجم التدريبات في وحدات الاحتياط ونوعيّتها انخفض بشكل كبير خلال السنوات الأخيرة ومسّ بأهلية بعض الوحدات للحرب". بالاختبار العملي، وحدات الاحتياط في الجيش الإسرائيلي لا تُشارك بالجهود الهجومية في العمليات والمعارك منذ "حرب لبنان الثانية".

أزمة الاحتياط، التي حصلت نهاية التسعينيات، دارت بشكل خاص حول "انتهاك عقد الإنِصاف" في حين أن عبء خدمة الاحتياط أُلقي على فئة سكانية آخذة بالتقلّص، وهي فئة لم تحظَ براتب مناسب لقاء خدمتها. إذن فإن الأزمة المتكوّنة تنطوي على خطر كبير، حيث أن تغلغل الفهم وسط عناصر الاحتياط بأن ضرورة وجود تشكيل الاحتياط في ذراع البر أمرٌ مشكوك به، يؤدي إلى تصدع الحافزية لديهم ويقود إلى تآكل التزام عناصر الاحتياط بالمجيء إلى خدمة الاحتياط، والمشاركة في التدريبات بغية الحفاظ على المؤهلات القتالية.

إن تحوُّل تشكيل الاحتياط تدريجيا إلى تشكيل تطوّعي في الواقع (وإن لم يكن بالقوة) يؤكّد أنه على مدى زمني طويل سوف تتقلّص مشاركة السكان من وسط الطبقات العالية، بينما الجزء الآتي من الطبقة المتوسطة سوف يرتفع. هذه المسارات تحصل، وتزعزع أسس المبنى كله. (سيبوني، غ, 2022)

وهكذا فإن تطوّر الاقتصاد التكنولوجي، ومعدلات الأجور التي تُدفع فيه تَدفع بطبقات واسعة، للامتناع عن الالتحاق بخدمة الاحتياط، في حين أن المؤسّسة العسكرية من جهتها لا تضغط أكثر مما يجب، من أجل تجنّب إيصال الجنود إلى أقصى قدرتهم على التحمّل، يُبقي في الخدمة أولئك الذين يحصلون من خدمة الاحتياط على قيم اقتصادية (الطبقة المتوسطة والفقيرة) أو ايديولوجية (الصهيونية الدينية، المستوطنات في الضفة الغربية). هذا التطور قد تكون له أيضا تأثيرات بعيدة المدى على علاقات الجيش و"المجتمع الإسرائيلي". يمكن تشخيص خط رابط بين الأزمة في تشكيل الاحتياط واستمرار وجهة تدني ثقة الجمهور بالجيش الإسرائيلي، وهذا ليس صدفة. فتشكيل الاحتياط في إسرائيل له، وإن كان ليس على نحوٍ رسمي، دور مزدوج: الأول يتعلّق بالاستجابة العملياتية وبحجم القوّات المطلوب وفقا لسيناريوهات التهديد؛ والثاني يتعلّق بمساهمة عناصر الاحتياط (وعائلاتهم) بتضامن وقوة "المجتمع الإسرائيلي". خدمة الاحتياط، التي تجمع بين كل أجزاء "المجتمع الإسرائيلي"، والتي تشكّل جسرا بينه وبين الجيش الإسرائيلي، تعتبر مكوّنا مصيريا في مِنعة إسرائيل القومية في حالة الروتين، وبزخم أكبر في حالة الطوارئ وفي الحرب.

يجدر ذكر أنه إلى جانب بُعد الاستجابة العملياتية، فإن ثمّة مساهمة هائلة لتشكيل الاحتياط في "المجتمع الإسرائيلي" كحلقة ربط بين المجتمع والجيش الإسرائيلي ك"جيش للشعب"، لذا فإن التقليص الدراماتيكي في

حجم عناصر الاحتياط، وعدد أيام الاحتياط التي يخصّصها الجيش الإسرائيلي خلال العقود الأخيرة، يؤدّي إلى استنزاف مُقلق في هذَين العنصرين. (سيبوني، غ, 2022)

3. المستقبل معقّد وحرِج

تشكيل الاحتياط اليوم في فترة تنطوي على تحدّ. جنود الاحتياط الذين يُشكّلون نسبة صغيرة في "المجتمع الإسرائيلي"، يواجهون صعوبات متزايدة في خدمة الاحتياط. زيادة عبء الخدمة العسكرية على الذين يخدمون ليست بالمسألة الثانوية، الفترة المقبلة فترة مُعقّدة وحرِجة جدا لتشكيل الاحتياط، الذي يُشكّل مكوّنا مهمّا في الأمن القومي. (هايمن، أ, 2023)

وعلى الرغم من غياب معطيات رقميّة دقيقة بخصوص إجمالي تشكيل الاحتياط، لكن وبحسب المعطيات المتوفرة، يُمكن تقدير أنّه ليس أكثر من 1.5 في المئة من سكّان إسرائيل يخدمون في الاحتياط، وفقط نحو 6 في المئة فحسب من الذين أنهوا خدمة إلزامية، يخدمون خدمة احتياط فاعلة (على الأقلّ 20 يوم احتياط في ثلاث سنوات). بالإضافة إلى ذلك، السرّ المعروف هو أن الخدمة في الاحتياط تطوعيّة عمليا (رغم أنّها تتمّ وفق قانون). نسبة الذين يخدمون في الاحتياط تراجع مع السنوات، من جملة أمور، بسبب النموّ السكاني من جهة. وتقليص حجم الجيش من جهة أخرى. ولذا فإن تشكيل الاحتياط يتحوّل على مرّ السنين إلى مجموعة صغيرة واستثنائية في "المجتمع الإسرائيلي". وتجدر الإشارة إلى أنه طالما كانت هناك صعوبات في خدمة الاحتياط، لكن ما كان يبدو في الماضي معقولا بنظر عناصر الاحتياط ليس معقولا اليوم.

وتبدو الصعوبات في تزايد، بالنظر إلى جملة أسباب يُمكن ذكر أبرزها (هايمن، أ, 2023):

أ. التهديد الخارجي على إسرائيل تغيّر، وهو –وعلى ما يبدو– لم يعد تهديدا وجوديا. إذ أنه قبالة الجيش الإسرائيلي لا يوجد اليوم جيش يمكن أن يُهدّد باحتلال الدولة.

ب. "المجتمع الإسرائيلي" أصبح ويُصبح مع السنوات مجتمعا فرديا، وثمّة تغيّر في العلاقة بين حاجات الفرد بالنسبة لحاجات المجتمع.

ج. اتّجاهات الرأي العام في "المجتمع الإسرائيلي" لا تُشجّع الخدمة في الاحتياط، والتضامن يتقلّص. نسبة العناصر الفاعلة في الاحتياط تقلّ مع السنوات، وبالطبع الجيش لم يعد منذ زمن "جيش الشعب".

د. بحسب استطلاع أُجري من جانب المركز الإسرائيلي للديمقراطية، فإنّ نحو نصف الجمهور الإسرائيلي يدعم انتقال الجيش إلى جيش مهني. ويمكن تقدير أنّ الذين يعتقدون ذلك لا يدركون جيدا مغزى جيش مهني، لكن، هذه المقولة مهمة لفهم اتّجاهات الرأي العام في "المجتمع الإسرائيلي".

هـ. قوس التهديدات على الجبهة الداخلية أكبر اليوم بكثير مما كان عليه في الماضي. تجنيد احتياط أثناء الطوارئ يمكن أن يحصل خلال القصف على الجبهة الداخلية، هذا الوضعٌ سيُصعّب على جنود الاحتياط ترك عائلاتهم الموجودة في منطقة تتعرّض للقصف، والحضور إلى وحداتهم.

و. وجود ضغط على جنود الاحتياط، سواء كان مخفيا أم صريحا، بعدم الحضور إلى الخدمة في الروتين. الضغط يأتي بطرق مختلفة من جانب أصحاب العمل، من مؤسّسات التعليم، من العائلة القريبة ومن المحيط عموما.

الفترة المقبلة فترة معقّدة وتنطوي على تحدّ كبير لتشكيل الاحتياط، ولأولئك المسؤولين عن الاهتمام بتشكيل الاحتياط في الجيش الإسرائيلي. التهديد الأمني في مناطق الضفة الغربية يتعاظم، وكذلك صعوبة التوجّه للاحتياط. بالإضافة إلى ذلك، الوضع الاجتماعي السياسي في إسرائيل ينطوي على تحدّ كبير، وإلى جانب ذلك أُضيف تشغيل احتياط لوحدات كثيرة. في هذا الوضع أيّ تغيير هو عال الأهميّة وقد يؤدي إلى أزمة قد يتعذّر إصلاحها.

ثالثا: الجيش الإسرائيلي 2021: فجوات داخليّة مُقلقة واتجاهات مستقبليّة سلبيّة

ترك العام 2021 في سجِّل الجيش الإسرائيلي الكثير من البصمات والعلامات "السلبيّة" في العديد من النواحي: القيمية والتنظيمية والمالية وغيرها، حيث شّهِد هذا العام تراكماً وازناً لمجموعة من المظاهر والظواهر السلبيّة المُتصلة بأداء الجيش، ضمن دائرتيْ: العلاقات والأداء الداخلي، ومنظومة العلاقات مع "المجتمع". هذه الظواهر، على تفرّقها، جمعها خيط واحد، تمثّل بالنزف القيميّ والتنظيميّ المتواصل، الأمر الذي انعكس على شكل فجوات تزداد اتساعاً ووضوحاً بين المزاج العام للجمهور الإسرائيلي، وبين تقييم الجيش لنفسه في العديد من المحطات والأحداث.

مؤشرات هذه الفجوات وأبعادها وجدت تعبيرها في استطلاعات رأي مهنيّة جرى نشرها خلال العام 2021، كان أبرزها استطلاعي رأي: معهد أبحاث الأمن القومي، والمعهد الإسرائيلي للديمقراطية، اللذين ركّزا على واقع الجيش الإسرائيلي بشكل أساس.

في أعقاب النتائج التي قدّمتها الاستطلاعات لمواقف الجمهور الإسرائيلي تجاه جيشه، حَفِل الإعلام الإسرائيلي، المادي والافتراضي، بعدد وافر من التقارير والمقالات والتحقيقات الموثّقة، التي سلّطت الضوء على ظواهر واتجاهات سلبيّة وضعت الجيش أمام تحديات كبيرة، فيما خصّ منظومة علاقاته الداخلية، سواء في الدائرة الضيقة (العسكرية) أو الدائرة الأوسع (الاجتماعية).

ومن جملة القضايا والظواهر التي جرت مناقشتها أو السّجال حولها أو الإضاءة عليها، خلال العام المذكور (2021)، يمكن التطرّق إلى الأبرز منها، كالسجال حول ماهية الجيش الإسرائيلي ودوره الاجتماعي تحت عنوان: "جيش الشعب أم جيش محترف"؟؛ وتحت عنوان: "الجيش وتآكل الثّقة"، نُسلّط الضوء على القلق والنقاش اللذيْن أثارهما مؤشر تراجع ثقة الجمهور الإسرائيلي بالجيش في استطلاع "المعهد الإسرائيلي للديمقراطية"؛ وضمن عنوان "أزمة القوى البشرية"، نعرض لأبرز النقاشات والتعليقات المرتبطة بهذا الموضوع على الصعيديْن الكمّي والنوعي؛ وضمن عنوان "مشكلة الغذاء" نعكس التعامل الاعلامي مع أزمة جودة الطعام الذي يُقدّم في قواعد ومعسكرات ومواقع الجيش؛ كما نتطرّق إلى "مشكلة المواصلات" التي أخذت أبعاداً جديدة، لا سيّما بعد عدوان "حارس الأسوار" الإسرائيلي في قطاع غزة (معركة "سيف القدس" – أيار 2021) وحوادث العنف بين اليهود والفلسطينيين في الداخل المحتل؛ ويأتي عنوان "أزمة تشكيل الاحتياط" ليسلّط الضوء على السجال حول وضع تشكيل الاحتياط في الجيش والشكوك المطروحة حيال جاهزيته للحرب المقبلة؛ فيما نستعرض أبرز المواقف السياسيّة والإعلاميّة من موضوع الرواتب في الجيش تحت عنوان "أزمة الرواتب"؛

ونختم مع أبزر المشاكل التي يُعاني منها الجيش فيما خصّ "الثقافة التنظيمية" بحسب ما يعرضه مفوّض شكاوى الجنود السابق في الجيش الإسرائيلي اللواء احتياط إسحاق بريك.

1. جيش الشعب أم جيش محترف؟

تُعدّ العلاقة بين "المجتمع الإسرائيلي" وجيشه واحدة من أكثر القضايا استراتيجية، وإثارة للجدل الداخلي على حدٍّ سواء، وفيما لا يزال الجيش الإسرائيلي كمؤسّسة عامّة، يحظى بأعلى ثقة لدى عموم الجمهور، نسبة إلى بقية مؤسّسات الدولة، فإنه، من وجهة نظر معينة، يقسِم "المجتمع الإسرائيلي" إلى شطريْن، فيما خصّ طبيعة علاقته بالمجتمع وعلاقة المجتمع به.

ويتمحور الانقسام حول رؤيتيْن: الأولى، ترى أن الجيش الإسرائيلي يجب أن يبقى "جيش الشعب" (مع خدمة إلزاميّة وأدوار اجتماعيّة موازية)، وأنه يجب الحفاظ على هذا الموقع الرمزي للجيش، الذي يمثل القاعدة الأساسية لشرعيّته الاجتماعية، فيما تدفع الرؤية الثانية باتجاه إحداث تغيير جوهري في نظرة الجمهور إلى الجيش وتحويله من "جيش الشعب" إلى "جيش مهني " أي بأسلوب تجنيد المتطوعين مقابل أجر، كما هو الحال في الجيش الأميركي.

وقد مرّ السجال الإسرائيلي حول ماهية الجيش وأدواره الاجتماعية، بمحطة مهمة في العام 2021، وذلك في ضوء صدور استطلاعات رأي مهنيّة، أظهرت أنه للمرّة الأولى في تاريخ الكيان تتغلّب نسبة الداعمين لإلغاء الخدمة الإلزامية، والانتقال إلى "جيش مهني" على نسبة المُعارضين لذلك؛ الأمر الذي عدّه مراقبون تغيُّراً جوهرياً في نظرة "المجتمع الإسرائيلي" إلى الجيش. وأظهر استطلاع أجراه "المعهد الإسرائيلي للديمقراطية" أن 47 % من الإسرائيليين اليهود يعتقدون أنه يجب إلغاء خدمة الجيش الإلزامية وترسيخه كجيش مهني، مقابل 42 % يعارضون ذلك. (غورودیسكي، س, 2021)

دلالة هذه الأرقام خضعت لدراسة وتحليل من جانب رئيس المعهد، يوحنان بلسنر، الذي خَلُص إلى أن "معطيات الاستطلاع تكشف إلى أي مدى النموذج التاريخي لجيش الشعب أصبح هشّاً في الواقع الإسرائيلي". وحذّر بلسنر من أن هذه الأرقام "قد تُشكّل أزمة أمنية ومهنية حقيقية"، وذلك في ضوء تقديره بأنه "من دون نموذج جيش الشعب، لا يمكن ضمان أمن إسرائيل". (غورودیسكي، س, 2021)

تحذيرات مماثلة لتلك التي صدرت عن بلسنر، كان قد أطلقها رئيس الأركان الأسبق، اللواء احتياط غادي آيزنكوت، الذي تناول طبيعة العلاقة بين الجيش و"المجتمع"، بالقول "عندما تنظر إلى بيانات التجنيد في السنوات الأخيرة، ترى تراجعاً في مفهوم جيش الشعب كجيش للشعب". وأضاف "هناك ما يدعو للقلق، وهذا

مصدر قلق آخر زيادة على نفس المخاوف الأمنية القائمة. وإذا لم يحصل تغيير قريب في هذا الوضع، فسنجد أنفسنا في مشكلة". (آيزنكوت، غ, 2021)

2. الجيش وتآكل الثقة

ثمّة اتفاق إسرائيلي جارف على أن الجيش الإسرائيلي هو أحد أهم المؤسّسات العامة، وأكثرها حظوة بثقة الجمهور. مع ذلك فقد أظهرت الأرقام والمعطيات الإحصائية في نهاية العام 2021، أن هذه الثقة دخلت في منحى تآكلي "مستمرّ ومُقلق".

وتتجلى أزمة الثقة هذه – بحسب استطلاع المعهد الإسرائيلي للديمقراطية – بشكل أساس في النواحي المدنية والإدارية، كالإدارة المالية والاقتصادية، والتعامل الإداري والمهني والإنساني بين الجنود والقادة، وأيضاً في مجال المساواة بين الرجال والنساء في الخدمة العسكرية.

وبحسب الاستطلاع المذكور فإن ثلث الإسرائيليين فقط يثق في إدارة الجيش الاقتصادية والمالية. وفي مجال المساواة بين الرجال والنساء يُعطي 43 % من الجمهور علامة جيد حول تطبيق المساواة بين الرجال والنساء، وربع فقط (25 %) يُعطي علامة جيّد أو ممتاز في موضوع العلاقة بين الجنود وقادتهم وتقديم حلّ لمشاكلهم . (غورودیسكي، س, 2021)

كما سُجِّل انخفاضٌ حادٌ في نظرة الإسرائيليين بشأن "مقياس الثقافة القيميّة" لدى قيادات الجيش الكبيرة، حيث تراجع هذا المقياس من 71 إلى 55 % في غضون عام واحد. (استطلاع: "الجيش الإسرائيلي أخلاقيّ في القتال لكن يسقط فيما يتعلق بالجنود", 2021)

هذه الأرقام والمعطيات سرعان ما حضرت في النقاش الإسرائيلي العام، ولدى معلقي ومحللي الشؤون الأمنية والعسكرية، الذي رأى بعضهم أنه بناء على نتائج الاستطلاعات الأخيرة، ينبغي وضع إشارة تحذير حادةّ للجيش، لا سيّما لرئيس هيئة الأركان العامة (السابق) أفيف كوخافي، تتعلّق بالمعطيات "المثيرة للقلق" بشأن الأداء الاقتصادي للجيش، ونمط المُعالجة التي يقدّمها للجنود.

ورأى معلّقون وخبراء أن هذه المعطيات تعكس أزمة أعمق بكثير، إذ أن الأمر يتعلّق بمشكلة جذريّة. وبرأيهم، فإن التآكل في ثقة الجمهور الإسرائيلي بالجيش يجب أن يُقلق كثيراً، لأنه يدلّ على أن الأمر لا يتعلّق بموضوعٍ عابر، بل بشيء ما جوهري.

وبعد الإقرار بوجود المشكلة وحجمها، يجادل البعض في خلفيات وأسباب هذا التآكل، ويرجعه إلى أسباب خارجية (كانخفاض ثقة الجمهور في مجمل الديمقراطيات في العالم، وصولًا إلى المعارك الانتخابية وغياب

ميزانية الدولة لأكثر من سنتين، وأزمة كورونا)، لكن حصّة الأسد – برأي معلقين – تنبع من داخل الجيش نفسه، إذ أن "الجيش يجد صعوبة في معالجة سلسلة من الأزمات التي لا تغيب عن أعين الجمهور. بعضها يحظى بإبراز على شبكات التواصل الاجتماعي، لكنّها تحظى بمعالجة فاشلة ومُخجلة من جانب الجيش. على سبيل المثال: مشاكل الغذاء تقريباً في كل قواعد الجيش، مروراً بالمشاكل المتكرّرة في موضوع المواصلات، وصولًا إلى قضايا تفاوت الأجور والمعاشات، مروراً بظاهرة الطبقية الاجتماعية والوظيفية بين الوحدات العسكرية وداخلها". (ليمور، ي, 2021)

وعلى سبل المثال ينتقد معلّقون "اهتمام قيادة الجيش بنفسها ومخصصاتها أولاً، وفقط بعد ذلك الاهتمام بالجنود البسطاء في الخدمة الإلزامية، الذين جرى الاتفاق أخيرا على زيادة معاشاتهم بنسبة 50 %". (ليمور، ي, 2021)

مسألة أخرى تُعدّ محور انتقاد للجيش ترتبط بالفجوة بين الطريقة التي ينظر فيها الجيش لنفسه وتقييمه المرتفع لنفسه، وبين التقييم الذي يحصل عليه من الجمهور.

وحول هذه المسألة يشدّد محلل الشؤون العسكرية في صحيفة معاريف، طال لف رام، على أنه "من الصعب قياس مزاج الجمهور الإسرائيلي، لكن استطلاعات مختلفة مثل تلك التي أجراها المعهد الإسرائيلي للديمقراطية وكذلك الانتقاد المتزايد في وسائل الإعلام والشبكات الاجتماعية، وكذلك الانتقادات الموجّهة من قبل الجنود والمقاتلين، كلّها عوامل تبرز الفجوة بين كيفية رؤية كبار مسؤولي الجيش لأداء الجيش والدرجات التي يمنحها لنفسه، وبين الدرجات التي يحصل عليها من فعلياً من الجمهور". (ليف رام , ط, 2021, עמ' 5)

ويُلفت "لف رام" إلى ما يسميه "مفارقة الأمن" والتي يلاحظ بموجبها أنه "في وقت تهدأ المدافع وتتضاءل الحوادث الأمنية، تتفاقم مشاكل الجيش الإسرائيلي كجيش الشعب، وفي عام مستقرّ نسبياً من حيث الأمن حيث قُتل عدد قليل من المدنيين والجنود مقارنة بالسنوات السابقة، يجد الجيش الإسرائيلي صعوبة في كسب ثقة الجمهور". (ليف رام , ط, 2021, עמ' 5)

ويخشى مراقبون من أن القيادة العسكرية أدركت أهمية التركيز على ظروف حياة الجندي بعد فوات الأوان، لأن الجيش الذي لا يُنظر إليه على أنه مؤسّسة مهنية في أيام الروتين لن يُنظر إليه على هذا النحو أثناء المعركة.

3. أزمة القوى البشرية

تعبّر أزمة القوى البشرية في الجيش الإسرائيلي عن نفسها على صعيدَين: صعيد كميّ، وآخر نوعيّ. وبرأي معلّقين فقد تكتّلت في هذه الأزمة عدّة مناحٍ سلبية، منها: انخفاض في عدد المتجنّدين؛ انخفاض غير عادي في الحافزية للخدمة القتالية؛ تفضيل الشباب التجنّد في الوحدات التكنولوجية – مع التشديد على جهاز السايبر. على الصعيد الكمّي، يُعاني الجيش الإسرائيلي من نقص في العديد من جهة، وأيضاً من سوء توزيع للقوى البشرية على مساحة انتشار الجيش الواسعة، وذلك لعدّة أسباب يوضّحها مفوض شكاوى الجنود سابقاً، اللواء احتياط إسحاق بريك، الذي يقول إنه نشأت فجوة في القوى البشرية بسبب التقليصات التي أجراها الجيش – سابقاً – في إطار خطة "غدعون" مُتعدّدة السنوات، حيث جرى تقليص خدمة الرجال بأربعة أشهر، وأيضاً تسريح 5000 عنصر من الخدمة الدائمة، الأمر الذي نجم عنه فجوة لا يمكن سدّها بين القوى البشرية المتبقيّة وبين المهام المطلوبة. (بريك، إ, 2021)

وما يزيد حدّة الأزمة هو المنحى السلبيّ لأعداد المتجنِّدين للخدمة الإلزامية، الذي وصل أخيرا إلى مستوى غير مسبوق. ووفقاً للمعطيات المُحدّثة فإنّ نحو نصف مجموع الرجال لا يأتون أبداً إلى قاعدة الفرز والاستيعاب في الجيش. أما بالنسبة للنساء فـ "الوضع خطِر أيضاً" إذ أن أكثر من 44 % من النساء لسنَ متجنِّدات، وكما الرجال أيضاً، وسط المتجنِّدات تبلغ نسبة التسرّب نحو 17 بالمئة خلال الخدمة، ويضاف إلى هذه "المعطيات الرديئة" حقيقة أن منحى الحافزية للخدمة الحربية (القتالية) يحافظ على انخفاضه الثابت منذ العام 2011. (يهوشع، ي, 2021)

على الصعيد النوعيّ: اشتدّت مؤخراً حدّة السجال بين الأوساط الإسرائيلية عامّة، حول الفوارق الاجتماعية التي يُسهم الجيش في تعميقها "بشكل دراماتيكي" من خلال أساليب الفرز والتجنيد التي ينتهجها بشأن الخدمة العسكرية.

والمسألة المهمة التي تشغل بال العديد من الأوساط، هي التي تتعلّق بفجوة الاقبال على الخدمة الحربية (القتالية) مقابل تفضيل الشباب التجنّد في الوحدات التكنولوجية – مع التشديد على جهاز السايبر، وذلك كي يحصلوا مع تسريحهم بعمر 24 سنة على بطاقة دخول ممتازة إلى سوق العمل الخاص، ورفع حظوظهم في الحياة الخاصّة.

وفي هذا السياق، حذّر خبراء ومعلقون من أن الإقبال على الخدمة في مجال "الهايتك" (التكنولوجيا المتقدّمة) وصل إلى نقطة "غير سليمة"، حتى أن الأهل باتوا يرسلون أبناءهم إلى دورة مكثّفة في الحاسوب، فقط بُغية عدم انضمامهم إلى الوحدات الحربيّة، وعندما يتعذّر على كثير من المرشحين الخدمة في وحدة الـ 8200 التابعة لشعبة الاستخبارات العسكرية في الجيش الإسرائيلي، يذهبون إلى ضابط الصّحة النفسيّة، ويتسرّحون

من الجيش على أنهم يعانون من أمراض نفسية، وبعد ذلك يبحثون عن عمل في مجال "الهايتك". وهذا ما يحصل غالباً بالنسبة للشباب الذين يأتون من مناطق ثرية وسط "إسرائيل".

ويبدو أن أساليب الفرز التي يعتمدها الجيش، أوجد ما يُشبه النظام الطبقي داخل الجيش، وبحسب مراقبين، فقد أثّر سلباً على تقدير الجيش بنظر مجتمعه على نحو عام. ولمزيد من الإضاءة على هذه النقطة، يستحضر معلقون حادثة جرت مؤخراً مع رئيس هيئة الأركان العامة (السابق)، أفيف كوخافي، الذي "استفزته" عبارة كُتبت في لافتة إعلانيّة – استقطابية لشركة "هايتك"، جاء فيها "الجيّدون للسايبر" (المقصود الجنود الجيّدون المُسرَّحون من الجيش مكانهم في مجال السايبر). كوخافي وخلال تخريج دورة طيارين، توقّف عند مضمون هذا الإعلان وقال: "لا، لا، هذا خطأ.. الأفضل هم قبل كل شيء هم المقاتلون"، مضيفاً أن الرسالة في اللّافتة "تعكس ضلالة وخللاً في قيم شريحة من السّكان.. الأمر الذي يتغلغل ويُضعِف أسس المجتمع وسلم أولوياته المطلوب". (يهوشع، ي, 2021)

انفعال كوخافي من هذه العِبارة لم يعفه من الانتقاد، لأنه أولاً "يأتي متأخرًا جدًا"، وثانياً لأن "كوخافي نفسه، خلال فترة تولّيه رئاسة شعبة الاستخبارات– أمان، هو مَن أدخل توصيف مقاتل سايبر. وحينها دار سجال حادّ بينه وبين قائد ذراع البر حينها اللواء سامي تورجمان، الذي اعترض على المصطلح وحذّر من الضرر الذي قد يلحقه بالمقاتلين الحقيقيين". (يهوشع، ي, 2021)

4. مشكلة الغذاء

شَهِد العام 2021 تسليطًا مكثفًا للأضواء الإعلامية على مشكلة الغذاء في الجيش الإسرائيلي، بحيث تحوّلت هذه المسألة إلى قضية "أكثر حساسية داخل الجيش"، بعد التقارير والتحقيقات الرسمية والإعلامية (التلفزيونية والصحفية) التي حَفِل بها الإعلام الإسرائيلي، الأمر الذي وضع هذا الموضع في صدارة الاهتمام لدى قيادة الجيش الإسرائيلي، ولا سيّما شعبة التكنولوجيا واللوجستيك، المسؤولة عن تأمين الدعم والطعام، حتى وصل الأمر إلى تخصيص جلسة لبحث الموضوع في لجنة الخارجية والأمن التابعة للكنيست.

وفي هذا السياق، كشفت تقارير إعلامية أن رئيس هيئة الأركان العامة (السابق)، أفيف كوخافي، خصّص القسم الأكبر من كلمته التي استمرّت 5 ساعات بتاريخ (2021/12/28)، والتي أوجز فيها أمام المراسلين العسكريين، أحداث وتطوّرات العام 2021، خصصه للحديث عن قضايا تتعلق بجودة الحياة في الجيش، لجهة الطعام والتنقل والمشاكل الداخلية، واتساع ظاهرة استياء الجمهور العام من الجيش الإسرائيلي.

وأتى ذلك على وقع انتقادات إعلامية، حيث أشار معلقون إلى أنه في العام 2021، ومع ميزانية هائلة، "نسي الجيش الأكثر تقدّماً في الشرق الأوسط إطعام جنوده".

وحذّر معلّقون من أن التذمّر من "الحياة اليومية في الجيش، يُلحق ضرراً بثقة الجمهور به"، وأضافوا أن كوخافي "تأخّر في إدراك ذلك"، وأهمل الشكاوى التي تتطرّق إلى مشكلتَيْ الطعام والطبابة، ووسائل تنقّل الجنود من وإلى القواعد العسكرية، إضافة إلى "العلاقات المُنفِّرة من جانب ضباط تجاه جنودهم"، ومن "ثقافة الكذب في الوحدات العسكرية".

مشكلة الغذاء ترددت أصداؤها أخيرا في تقرير لاذع لمراقب الجيش الإسرائيلي، حول الغذاء الذي يقدّم للجنود(صدر في الشهر الأخير من العام 2021) وتضمّن التقرير انتقادات حول جملة من مكوّنات المشكلة، على سبيل: نقص في الطعام، ظروف صحيّة معقّدة، سرقة منتجات بعشرات ملايين الشواكل، وجنود يفضلون البقاء جياعاً على تناول الطعام الذي يقدمه لهم الجيش. (زيتون، ي, 2021)

وعلّق إعلاميّون على ما كُشف في التقرير بالقول إن تقرير مراقب الجيش الإسرائيلي "يصعب هضمه". وبحسب التقرير "توجد مشاكل صحيّة خطيرة مرتبطة بمحيط المطبخ وغرفة الطعام، حيث تنتشر النفايات وتهيم الحيوانات، وتوجد مشاكل صرف صحيّ تتسبّب بتشكيل مستنقعات"، ويفصّل التقرير أنواع الحيوانات والحشرات الموجودة في محيط المطابخ: كلاب، قطط، فئران، ذباب وصراصير. ويشير معلقون إلى أنه "في أماكن عديدة لوحظ إهمال متواصل لبنى تحتية أساسية مثل سِلال القمامة، شبكة الأنابيب، منافذ الروائح الكريهة، وسائل التهوية، أدوات التقديم، البلاط، ورق الجدران وغير ذلك... في المطابخ وغرف الطعام توجد الكثير من المشاكل في سلامة الكهرباء، شبكة أنابيب ظاهرة، قنوات مفتوحة تعرض حياة عمال المطبخ للخطر وعقبات إضافية". (زيتون، ي, 2021)

ولإلقاء المزيد من الضوء على هذه المشكلة تحدثت صحيفة "يديعوت أحرونوت" عن استطلاع رأي جرى بين أوساط الجنود، أظهر نتائج "مُحزنة"، فمعظم الجنود الذين شاركوا في الاستطلاع قدّروا أنّ مستوى الطعام في قاعدتهم متوسط أو دون ذلك، فيما 40 % منهم يفضّلون عدم المجيء أبداً لتناول وجبة الفطور في القاعدة. ويتخلّى 60 % عن وجبة العشاء. الغالبية الجارفة وسط من تمّ استطلاعهم يعتقدون أن مجال الغذاء في وحدتهم يجب أن يخضع لتحسين مهمّ، وثلثهم يعتقد أن الطهاة في الوحدة لا يستثمرون كفاية في عملهم. العديد من الجنود والقادة لفتوا إلى أنّ الطعام غير منوّع، وتقديمه سيّئ وأحيانا يُقدَّم باحتقار. (زيتون، ي, 2021)

5. مشكلة المواصلات

لائحة الفجوات السلبيّة داخل الجيش الإسرائيلي استضافت خلال العام 2021 العنصر المتعلق بمشكلة المواصلات، التي توزّعت بدورها على بعدَين: الأول في حالات الروتين، وترتبط بتنقّل الجنود والضباط بين

قواعد خدمتهم ومنازلهم، والثانية في حالات الطوارئ حيث سيحتاج الجيش إلى نقل قوّات ومعدات بين الجبهات أو من الداخل نحو الجبهات في حال اندلاع مواجهة أو حرب.

أ- في أعقاب موجة واسعة من الشكاوى المتعلّقة بصعوبة تنقّل الجنود والضباط بين أماكن خدمتهم وأماكن سكناهم، أُثير هذا الموضوع في الإعلام الإسرائيلي مرّات عديدة، إضافة إلى عشرات الأفلام والصور التي بُثّت من جانب جنود عبر شبكات التواصل الاجتماعي خلال السنوات القليلة الماضية. الأمر الذي دفع شعبة التكنولوجيا واللوجستيك في الجيش إلى العمل على دفع خطّة لحلّ المشكلة.

وتنبع هذه المشكلة من الضغط والاكتظاظ في الحافلات القليلة التي يُخصّصها الجيش لنقل الجنود والضباط بين قواعد ومواقع الخدمة وأماكن السكن، لا سيّما أيام الأحد والخميس التي تعتبر أيام اكتظاظ غير عادية.

وبحسب تقارير إعلاميّة فإن كُثُر لا يجدون في الحافلات العسكرية أماكن للجلوس، ما يضطرهم للوقوف طوال الطريق، مثلاً من حيفا إلى بئر السبع، وحتى أن بعضهم يجلس في الصندوق المخصّص للأمتعة. وقد أظهرت مشاهد عرضتها وسائل الإعلام لعشرات الجنود محشورين في الحافلات بُغية الوصول إلى القواعد والمواقع العسكرية، مع العلم أن هذا الأمر يتكرّر كل أسبوع.

ولفتت تقارير إلى أن ظاهرة الاكتظاظ تولِّد بشكل دائم حالات عنف وعراك بين المتسابقين على الأماكن والمقاعد في الحافلات. وأضافت أن أحد أهداف خطّة النقل الجديدة المسمّاة "رحلة سعيدة" هو وضع حدّ لظاهرة العِراك على مقاعد الجلوس في وسائل النقل العسكرية.

ب: ظاهرة الخشية من نقل القوّات والعتاد العسكري عبر المرور في مناطق الغالبية العربية صعدت إلى جدول أعمال الجيش الإسرائيلي في أعقاب عدوان "حارس الأسوار" (معركة سيف القدس) في أيار من العام 2021. هذه الظاهرة لخّصها رئيس شعبة التكنولوجية واللوجستيك السابق، اللواء اسحاق ترجمان، بقوله إنه في الحرب المقبلة لن تمرّ قوافل الجيش الإسرائيلي في "وادي عارة". (فلايشمان، إ, 2021) (منطقة عربيّة في منطقة المُثلّث شمال وسط فلسطين المحتلة، ويمرّ فيها شارع رئيس يربط بين السهل الساحلي والجليل الأسفل، كما يقع على امتداد شارع وادي عارة بلداتٌ عربيّة أشهرُها مدينة أُمّ الفحم). صدور هذه المقولة عن ترجمان أثارت ردود فعل شاجبة ومؤيدة، كون الأمر يشير إلى وجود خوف لدى الجيش الإسرائيلي من الاحتكاك مع فلسطينيي الـ 48، استناداً إلى ما حصل خلال عملية "سيف القدس".

كلام "ترجمان" أتى على وقع التقارير التي تحدّثت عن رفض جنود في الاحتياط الدخول إلى منطقة "وادي عارة" في إطار مناورة عسكريّة جرت نهاية العام 2021، وحاكت حرباً مع لبنان تتضمّن احتلال مدن لبنانيّة، ما جعل المشاركة في المناورة يقتصر على ضباط من رتبة قائد سرية وما فوق، وتنفيذ ما يُسمى مناورة "هيكل عظمي".

وقد أشار "ترجمان" في مقابلة صحفيّة إلى أن ما يقلقه كثيراً هو الحركة على الطرقات المركزية وتأثير "أعمال العنف" (في الداخل الفلسطيني) على الأمن الداخلي وعلى حركة قوافل الجيش. وأضاف أن هذا المُعطى ذو تأثير مهم، كونه يُعيق قدرة حشد قوّات الجيش، وهذا يعني أن جزءاً من الطرقات التي خُطط في السابق لسلوكها، لن يستخدمها الجيش في الحرب المقبلة. (ليمور، ي, 2021)

وأشارت تقارير إلى وجود حالة من القلق داخل الجيش من الأحداث التي رافقت عملية "حارس الأسوار"، وتضمّنت ليس فقط مواجهات عنيفة في المدن المختلطة (عرب ويهود)، بل وأيضاً محاولات استهداف من جانب "عرب إسرائيليين" (فلسطينيو الـ 48) على طرقاتٍ رئيسية وقرب منشآت حساسة، بما فيها قواعد الجيش. وذكرت التقارير أن الطريق رقم 31، قرب قاعدة "نيفاتيم" الجوية، قُطعت عدّة مرات، وقُيِّد الدخول والخروج من القاعدة، مع أنها من أكبر قواعد سلاح الجو. كما جرت محاولات لاستهداف آليات كانت تسير على الطريق رقم 6 وعلى عدّة طرقات في المنطقة الشمالية.

كما جرى التشديد على الخشية من تعاظم هذه المشكلة في الحرب المقبلة، بحيث تتضمّن أيضاً محاولاتٍ حقيقية لعرقلة حركة القوّات، وقطع طرقات، بل وحتى التسلّل إلى قواعد بهدف استهداف جنود وتخريب أعتدة حساسة.

وتناولت تقارير هذا التحدّي على أنه "تهديدٌ مزدوج" لأنه في كل مخطّط حرب، سيكون مطلوباً من الجيش الإسرائيلي نقل قوات كثيرة إلى الشمال وإلى الجنوب. وكون عدد الطرقات في "إسرائيل" محدود فإن نقل القوّات سيكون مكشوفاً وقد يعرّضها للاستهداف. وأضافت تقارير أن "الحديث يدور عن تهديدٍ مزدوج: من جانب العدو، الذي سيحاول تركيز نيران من أجل عرقلة إسناد القوّات على الجبهة (سيّما في مخطط قتال مع حزب الله)؛ ومن جانب عرب إسرائيليين (فلسطينيو ال 48)، الذين يمكن أن يحاولوا استغلال الفرصة من أجل استهداف قوّات ووسائل قتالية". (ليمور، ي, 2021)

6. أزمة تشكيل الاحتياط

سلّط الإعلام الإسرائيلي الضوء نهاية العام 2021 على المشاكل التي يواجهها تشكيل الاحتياط في الجيش الإسرائيلي، وذلك من بوابة ما وصفه بعض الإعلام بالتقرير "الخطِر" الصادر عن مراقب المؤسّسة الأمنية، العميد احتياط إيتان دهان، الذي "ينتقد فيه المراقب بحدّة" وضع وحدات الاحتياط في ذراع البرّ في الجيش، وبشكل خاص مستوى تدريباتها في السنوات الأخيرة.

وورد في مسودّة التقرير، التي وضعت تحت تصرّف كبار المسؤولين العسكريين، أنّ نطاق التدريبات في وحدات الاحتياط ونوعيّتها تراجعت بصورة ملحوظة في السنوات الماضية، وأضرّت بأهلية جزء من الوحدات للحرب.

بعض هذا التراجع يعود إلى تقليص التدريبات بسبب جائحة كورونا العالمية. ووجد "دهان" أنّ التغييرات المتكرّرة التي حصلت في خطط الجيش لتنظيم تشكيل الاحتياط تسبّبت بعدم استقرار، الذي صعّب إجراء تدريبات متوالية وفعّالة. بحسب التقرير، فإن الجيش الإسرائيلي مُصاب بغياب اهتمام طويل المدى بتشكيل الاحتياط، بصورة أدّت أيضاً إلى ضرر بالثقة المتبادلة بين عناصر تشكيل الاحتياط والجيش. مضافاً إلى ذلك، ينتقد التقرير غياب تدريب كاف على الانتقال من حالة الروتين إلى حالة الطوارئ. (هرئل، ع, 2021)

وبالنسبة إلى الأوساط المُتابعة فإنّ الأمر المُقلق هو أن استنتاجات "دهان" تلتقي مع نتائج استطلاعات أجراها – في السنوات الأخيرة – قسم علم السلوك في الجيش الإسرائيلي "ممدا". أحد الاستطلاعات، الذي أُجري بين مئات من عناصر احتياط، أظهر أنّ نصفهم لا يشعرون أنّهم ضروريون في الاحتياط. فقط 64 % من القادة و45 % من الجنود أعربوا عن رأي إيجابي حول نسبة التماسك الوحدويّ في الأماكن التي خدموا فيها، وهذا تراجع حادّ مقارنة بمعطيات استطلاعات سابقة. وسُجّل أيضاً تراجع حادّ في مستوى ثقة القادة بقدرة وحداتهم على القيام بالمهمّة وصل إلى 67 %، فيما 70 % من القادة و50 % من الجنود الاحتياط يعتقدون أنّ التدريبات في وحداتهم غير فعّالة. ويوجد 45 % من القادة و27 % من الجنود أجابوا أنّهم لا يحظون باحترام مناسب من قِبل الجيش الإسرائيلي. فيما 60 % من المستطلَعين –جنود وقادة– أجابوا أنّهم لا يثقون بأنّ الجيش سيؤمّن لهم العتاد المطلوب للقيام بالمهمّة. (هرئل، ع, 2021)

وقد لاقت هذه القضية مزيداً من التفاعل الإعلامي بعد أن كشف محلل الشؤون العسكرية في صحيفة "إسرائيل هيوم"، يوآف ليمور، عن أن الجيش الإسرائيلي يُخفي، عن المستوى السياسي، مستوى كفاءة تشكيل الاحتياط، الأمر الذي يُثير – برأيه – شكوكاً حول الأسباب والخلفيات.

وأوضح ليمور أنه بخلاف القانون، الجيش لم يُقدّم للحكومة منذ ثلاث سنوات تقريراً حول مستوى أهلية قوّات الاحتياط. ويوضح ليمور أنه بحسب قانون الاحتياط يتوجّب على الجيش أن يقدّم للحكومة تقريراً سنوياً حول مستوى كفاءة التشكيل، وكذلك الإفادة عنها للجنة الخارجية والأمن في الكنيست.

7. سجال الرواتب

نقاش الميزانية الأمنية التي جرت المصادقة عليها نهاية العام 2021، مثّل فرصة لتغذية السّجال الداخلي حول ما يُعرف بمشكلة رواتب الجنود في الجيش الإسرائيلي، لا سيّما رواتب الخدمة الإلزاميّة التي يقول معلّقون إنها "زهيدة جداً".

أحد أبعاد هذه القضية تتجلّى في التمييز الداخلي، والطبقية بين أنواع مختلفة من الخدمة. وعلى خلفية الانتقادات المتزايدة للمؤسّسة الأمنية والعسكرية بشأن التمييز في الرواتب، نفى وزير الأمن (السابق)، بني غانتس، وجود أيّة زيادة في الميزانية لصالح رواتب متقاعدي الجيش، موضحاً أن ما يقوم به الجيش يهدف فقط إلى الحفاظ على التمايُز في الرواتب بين الجنود المقاتلين وغير المقاتلين.

هذه الأزمة مرّت، بحسب تقارير إعلامية، في عدّة محطات دون أن تجد حلاً، على الرغم من "الوعود الكاذبة التي أطلقها سياسيون". كما أُشير إلى أن الزيادة المتوقّعة على رواتب الخدمة الإلزامية جاءت على خلفية الانتقاد بخصوص الإضافات التي أُقرّت سابقاً لمعاش التقاعد لعناصر الخدمة الدائمة، وأنهم في الجيش يعتزمون رفع رواتب جنود الخدمة الإلزامية بشكل رمزي في سنة 2022، على أن تأتي الزيادة المهمة لاحقاً.

وذكرت دراسة صادرة عن معهد أبحاث الأمن القومي أن الغضب الجماهيري انصبّ بشكل خاص على التثبيت الرجعي لتقديمات مالية لمُسرّحي الخدمة الدائمة، التي عُرِفت بـ "زيادات رئيس هيئة الأركان"، وهو الأمر الذي لا تزال شرعيّته في مرحلة إيضاح في محكمة العدل العليا، حيث أن طلبات الجيش هذه، التي دُعمت من قبل وزير الأمن السابق، اعتُبرت تعنّتا على حقوق مبالغة لمُسرّحي الجيش، التي من شأنها أن تشهد على عدم تحسّس كاف لوضع مجموعات اجتماعية أخرى في "المجتمع"، وبشكل خاص تلك التي تضرّرت في أزمة كورونا. (هكذا مرّ نموذج جيش الشعب بإخفاق مركّز, 2022)

وتكمن خطورة هذه الظاهرة المتطوّرة في تكريس التدرّج الطبقي المهني بين مجموعات مختلفة من الذين يخدمون في الجيش، الذي ينتج بنسبة كبيرة وحتى يزيد مع مرور الزمن من التدرّج الطبقي الاجتماعي. وأيضاً في حقيقة أنها تُسهم في زيادة شعور الإحباط بين جنود في وحدات ميدانية، هذا الإحباط من شأنه أن يؤدّي إلى غليان اجتماعي، يُعرّض الجيش لانتقاد مدنيّ يلبس طابع سياسيّ مشحون.

وتزداد الأمور تعقيدا في ضوء الزيادات المستمرة والملحوظة لموازنة الأمن خصوصًا في الفترة المنطوية على تحدّ صحيّ (أزمة كورونا)، وفي ظروف اقتطاع عرضي من موازنة الوزارات الحكومية. وبحسب تقارير إعلامية فإنه خلال الأشهر الأخيرة من سنة 2021، أُثيرت حملة على شبكات التواصل الاجتماعي اشتكى فيها الجنود من أوضاعهم المعيشية الصعبة والمزرية، وذلك في إطار الاحتجاج على نية الجيش رفع معاش التقاعد للخدمة الدائمة. وأضافت التقارير أن أهالي جنود الخدمة الإلزامية تحوّلوا إلى المموّلين لخدمة أبنائهم في الجيش بدلاً من "الدولة"، نظراً للأجور الزهيدة المخصّصة لهم.

8. الثقافة التنظيمية

عدد كبير من الانتقادات التي توجّه للجيش الإسرائيلي من الداخل والخارج تتعلّق بالثقافة التنظيمية التي تسود فيه. ومن أبزر من سلّط الضوء على هذه القضية وانعكاساتها على الجيش، هو اللواء احتياط إسحاق بريك الذي قضى سنواته العشر الأخيرة في الجيش كمفوض لشكاوى الجنود. ويشير "بريك" في تقرير موسّع كتبه في الأسبوع الأخير من العام 2021 إلى جملة من الظواهر السلبية في الجيش، لا سيّما في العلاقة بين المستويات المختلفة في الجيش (بريك، إ, 2021):

- في السنوات الأخيرة، القادة وصغار الضباط والجنود، يخشون إبداء رأيهم وموقفهم من الجيش خشية مما سيحدث لهم، خصوصاً فقدان الترقية.
- مقابل المبالغ الضخمة التي تصرف عليه، الجيش الإسرائيلي لا يحقّق العائد والنتيجة المطلوبَيْن، ولا يوضّح مدى الاستفادة من المليارات التي يتلقاها من الإسرائيليين، لأنها لا تُترجم إلى أمن حقيقي.
- معظم قادة الكتائب ليس لهم تأثير على ما يجري في وحداتهم، فهم في أغلب الأحيان خارج الكتيبة في نقاشات وندوات ولقاءات مع كبار الضباط، ومعظمهم منفصلون عن كتائبهم.
- قادة السرايا معظم وقتهم لا يعملون، ولا يرشدون الجنود في التدريبات، ويقضون جزءا كبيرا من وقتهم في مكاتبهم، ويتم استدعاؤهم كثيراً للمناقشات والحلقات الدراسية والاحتفالات، ولا يملكون الوقت لتعليم قادة الفصائل والمجموعات الصغيرة، وبالتأكيد ليس الجنود.
- في السرايا يكون القادة المباشرون للجنود هم قادة الفصائل وقادة المجموعات الذين هم أنفسهم غير مهرة، ويجب مرافقتهم وتوجيههم وتدريبهم، وهذا ما لا يحصلون عليه، لذلك هناك إخفاقات كثيرة في نقل المواد أو إيصالها في التدريبات، ومشاكل صعبة للغاية في الانضباط والقيادة والمثال الشخصي.
- لا يوجد معيار في تأهيل الوحدات وتدريبها، ولا معايير للنجاح ولا محصلة نهائية، وكل قائد فصيل وقائد مجموعة حسب طريقته وفهمه، وليس عليهم أي رقابة وإشراف من أعلى من قائد الكتيبة وقائد السرية.
- لا يوجد اهتمام بقدرات الجنود في عدد لا بأس به من الوحدات، ولكن هناك اهتمام فقط بعدد الجنود في الوحدة.
- لا يوجد انضباط في الوحدات في التعامل مع الأسلحة وتشغيلها وتفريغها بعد إطلاق النار في ميدان أو في تدريب.
- العديد من القادة في السرايا والكتائب والألوية يغضون الطرف ويهربون من المسؤولية عن الحوادث الخطيرة، أو إخفاقات الجنود وصغار القادة في مسار الإرشاد والتدريب والمناورات.

- معظم الوحدات ليس لديها إدارة روتين مناسبة، يتم إجراء عدد قليل جدا من الطوابير الصباحية وغالبًا لعدة أسابيع، لا يتم فحص أسلحة الجنود من قبل قادتهم، ولا توجد أوامر روتينية.
- مشاكل في استيعاب المعدات وقدرات تشغيلها، بسبب نقص التدريبات التي تُعد مكلفة للغاية، وعدم القدرة على التدريب بأجهزة المحاكاة، التي تقلل جداً من تكلفة التدريبات، حيث لم يتم بناء مراكز المحاكاة هذه على الإطلاق.
- استعدادًا لعمليات المراقبة والتفتيش الخارجية تقوم بعض الوحدات بإعداد تقارير كاذبة، لا تقدّم صورة حقيقية عن وضع الوحدة للجهة القائمة على الرقابة والتفتيش، وعند انتهاء التفتيش تعود الفوضى كما كانت.
- الانضباط في معظم السرايا والكتائب ضعيف، ولا يتم تنفيذ العديد من الأوامر، فلا توجد رقابة وإشراف من قبل كبار القادة على تنفيذ أوامرهم، وبالتالي لا يوجد خوف من صغار القادة والجنود من عدم تنفيذها.
- مستوى الخدمات اللوجستية في بعض الكتائب سيئ للغاية، لا يتدربون في المناورات على الدفع بالإمدادات، مثل الذخيرة وقطع الغيار، والطعام والوقود وغير ذلك، لم يتم تدريب بعض الكتائب مطلقًا على القتال باستخدام ناقلات الجند أو أي مركبة قتالية أخرى.
- هناك مشاكل خطيرة في النشاط العملياتي، تتمثل في نقص الوسائل والقوى البشرية، ولا تتم المهام حسب الأوامر، بل تتم بإهمال وتسرّع.
- عدم وجود ارتباط وتشابه بين ما يقدمه الجيش للحكومة ولجنة الخارجية والأمن والجمهور وبين الوضع المخزي الذي يجري على الأرض.

رابعا: الجيش الإسرائيلي 2022: ظواهر تتكرّس وفجوات تتسع

بدأ الجيش الإسرائيلي عامه الميلادي 2022 مع تراكم كمّي ونوعيّ لبعض الفجوات السلبية التي رافقته في العام 2021، وأثارت المزيد من القلق لدى أوساط الخبراء والمُعلّقين الاستراتيجيين والعسكريين، ممّن ترجموا قلقهم في سلسلة من التقارير والمقالات، وقدّموا إضاءات على جوانب وأبعاد المشكلات والفجوات التي تبلورت تارة أو تعمّقت طورًا.

وفي هذا العام (2022)، حضرت أيضا منظومة العلاقات، بين "المجتمع الإسرائيلي" وجيشه، لا سيّما من حيث اعتباره "جيشًا للشعب"، وذلك على الرغم من استمرار تنامي رؤىً جديدة تدعو إلى تغيير طبيعة الجيش ودوره الاجتماعي – الثقافي، في ضوء التطوّرات النوعية التي طرأت على "المجتمع الإسرائيلي" على نحون عام والجيش الإسرائيلي على نحو خاص.

وفي ضوء التطوّرات السياسيّة التي حَفِل بها العام المذكور، وأبرزها عودة بنيامين نتنياهو إلى السّلطة على صهوة الأحزاب اليمينية الأكثر تطرّفًا –دينيًّا وسياسيًّا؛ وفي ظلّ اشتداد السّجال السياسي والاجتماعي، دخل الجيش سنة 2022 الميلادية من بوابة العواصف السياسية التي كان نفسُه جزءًا منها وأحدُ أدواتها.

ومن بين أبرز القضايا والظواهر التي جرت مناقشتُها أو السّجالُ حولها، يمكن التطرّق إلى السّجال حول هوية الجيش الإسرائيلي ودوره الاجتماعي تحت عنوان: "جيشُ الشعبِ أم جيش نصفِ الشعب"؛ وتحت عنوان: "الجيش والنزاع السياسي"، تطرّقت هذه الورقة إلى العلاقة التفاعلية بين المستويَين السياسي والعسكري وانعكاسِ الصراع السّياسي على الجيش؛ فيما تناولنا تحت عنوان " الجيش وأزمة الطبقيّة"، انعكاس الفجوات الجغرافية والاجتماعية، لا سيّما بين الأطراف والمركز، على تشكّل هرميّات مماثلة داخل الجيش، بدءًا من الوظائف وانتهاءً بالقتلى.

وضمن عنوان "الجيش وأزمة القِوى البشريّة"، عرضت هذه الورقةُ أبرزَ النقاشات والتعليقات المرتبطة بهذا الموضوع على الصعيدَيْن الكمّي والنّوعي. ومن ثم ارتداداتِ النزاعِ العلمانيّ – الدّينيّ على تشكّل أزمة ولاء بين الحاخام من جهة والقائد العسكري من جهة ثانية، وإشكاليّة خدمة المتديّنين في الجيش وصعودهم في سلّم الرتب العسكرية، وذلك تحت عنوان "الجيش وازدواجية الولاء".

كما تطرّقت الورقةُ إلى الصورة القاتمة التي رسمها الإعلامُ الإسرائيلي، بشأن واقع ومستقبل جيش الاحتياط، في ضوء مجموعة المشاكل والمعضلات التي يواجهها على مستوى الاستعداد والكفاءة والجاهزية للحرب المقبلة.

ومن كون ذراع البرِّ هو رأس الحربة في أيّ حرب مقبلة، حضر الحديث عن مشاكل ونقاط ضعف هذه الذّراع، خصوصًا في ضوء الرّأي القائل بأنَّ تعثّر ذراع البرّ سيُعيق مناورة الجيش الإسرائيلي كلّها وفق نظرية تشابك الأذرع والقتال متعدّد الأبعاد.

وفيما لم تنزل أزمة الغذاء في الجيش عن قائمة المُشكلات التي يُواجهها الجيش رغم الحديث عن سلسلة من الخطط والمشاريع، تنامت خلال العام المذكور ظاهرةُ اقتحام قواعد وثكنات الجيش الإسرائيلي وسرقة أسلحة وذخائر منها.

1. "جيش الشعب" أم جيش نصفِ الشعب؟

السجال حول الأدوار الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للجيش الإسرائيلي واصل حضوره خلال العام 2022، ولأن الجيش كان –طوال العام المنصرم– في صلب المعادلة السياسية والاجتماعية، فإنّ النقاش حول حاضره ومستقبله، شَهد زخمًا قويًا، عبّر عن نفسه بنقاشات وسجالات مهنية – متخصّصة. وهو نقاش غلب عليه طابع القلق والتحذيرات من تبعات انتقال الجيش الإسرائيلي من نموذج "جيش الشعب" إلى نموذج "جيش مُحترف".
والّلافت أنه على الرغم من غلبة الاتجاه المؤيّد لبقاء الجيش كـ "جيش الشعب"، لدى أوساط الباحثين والخبراء، فإن الاتجاهات على الأرض تدفع في الاتجاه المُعاكس، حيث تتضافر سلسلة مترابطة من الأجزاء التي تدفع منفرد أو مجتمعة، باتجاه تحويل الجيش إلى جيش مهني. وتتعلّق هذه الأجزاء –على سبيل المثال– بازدياد عدد الحريديم الذين لا يخدمون في الجيش، وفي انخفاض حافزية الخدمة لدى الباقيين، هذا فضلا عن عوامل إضافية تتفاعل داخل الجيش عند من يخدمون في الجيش سواء في الخدمة النظامية أو الاحتياطية: من طبقية وهرمية ومناطقيّة.
وفضلا عن المُعطيات والأرقام التي تتضافر في رسم منحى الانتقال إلى نموذج الجيش المهني، فإن ثمّة تحذيرات صدرت، العام المنصرم، عن لسان وزير الأمن (السابق) بني غانتس، قال فيها إن "المجتمع الإسرائيلي" سيواجه في المدى البعيد أزمة في الخدمة الإلزاميّة، وحذّر من أنه في المدى البعيد سينشأ خطر تفكّك "جيش الشعب" إن لم يحصل تغيير في الاتجاه الحالي. وفي مناسباتٍ أُخرى حذّر من أنه من دون تغيير فإنّ أمن إسرائيل يمكن أن يتضرّر.
وعلى وقع المُعطيات التي تُفيد بأنّه أقلّ من نصف الإسرائيليين يتجنّدون في الجيش، توقّعت عضو(ة) الكنيست عنبر هروش غيتي، التي قادت سابقًا مخطّط الخدمة العسكرية منتدبة من وزارة الأمن، أن "نموذج الخدمة العسكرية في طريقه نحو الانهيار". ولفتت "غيتي" إلى أنه إذا لم يحصل تغيير فإن إسرائيل في طريقها إلى نموذج جيش مهني، ودعت "غيتي" إلى دفع خطوات اعتبارية (رمزية) للذين يخدمون في الجيش، وعدم تحويل الجيش الإسرائيلي إلى جيش مقابل أجر.

وفي السياق عينه حذّر المتخصّص في المجال العسكري والأمني، والتكنولوجيا الإلكترونية والعسكرية، العقيد (احتياط) البروفيسور غابي سيبوني، من أنه "إذا أراد الجيش الإسرائيلي أن يشبه شركة تجارية، فلا عجب في أن يتعامل المجتمع الإسرائيلي معه على أنه شركة تجارية".

ويلفت سيبوني إلى أن العلاقة بين الجيش الإسرائيلي والمجتمع هي علاقة تبادلية في الاتجاهَين، ففي حين تترك البِنى الاجتماعية – الاقتصادية بصمتها الواضحة في الجيش، أيضًا الجيش يلعب دورًا متزايدًا في تعميق الانقسامات الطبقية في المجتمع. وكمثال على ذلك يقول سيبوني "يَعِدُ خريجو الوحدات التكنولوجية والعناصر السيبرانية أنفسهم بميزة كبيرة في بناء مستقبلهم المهني بعد التسريح من الخدمة، في المقابل، يتعيّن على جنود الوحدات القتالية المسرّحين أن يبدأوا بظروف سوق أدنى من خريجي الوحدات التكنولوجية". (سيبوني، غ, 2022)

وكحلّ لهذه المشكلة يقترح سيبوني "تعقيم الخطاب" داخل الجيش فيما يتعلّق بالانتقال إلى "جيش من المرتزقة"، حيث سيكون المقاتلون في مثل هذا الجيش في الغالب من الطبقات الفقيرة، الأمر الذي ينجم عنه خفض المستوى المهني للجيش، وتعميق الفجوة الاجتماعية من جهة، وسيضرّ بثقة الجمهور بالجيش ويُعمّق العزلة بين الجيش والمجتمع من جهة ثانية. (سيبوني، غ, 2022)

وفي ضوء المُعطيات التي أظهرت أن أغلبية قتلى الجيش الإسرائيلي هم من "الضواحي الاجتماعية"، وفي أعقاب السجال الذي أثارته مع الجيش، أشار البرفسور يغيل ليفي (باحث في العلاقات بين الجيش والمجتمع في الجامعة المفتوحة) إلى أن "عبارة جيش الشعب هي عبارة يجب وضعها (اليوم) بين قوسَين، رغم أنها دارجة على الألسن منذ التسعينيات بسبب الذعر الأخلاقي والخوف من أن ننساها أو تختفي". ويضيف أن "نموذج التجنيد الإجباري لن يستمرّ لفترة طويلة، بسبب التناقضات الرئيسية التي يُعاني منها الجيش.. وواقع عدم المساواة فيه". (سرور، ح, 2022)

ويقول ليفي إن "الجيش في سباق جنوني لتسويق أو تعزيز إمكانية الوصول إلى المهن التكنولوجية في الضواحي الاجتماعية؛ إنه يفعل ذلك لأنه يفهم أنه يفقد الشرعية كلما ازدادت الفجوات الداخلية والانتقادات، وأيضًا مع إدراك أنه عندما تتعزز التكنولوجيا في الجنوب، سيكون من الأصعب تجنيد الطلاب من الوسط".

ويلفت ليفي أن الحلول التي يضعها الجيش لجَسر الفجوات، هي موضع شكّ، إذ أنه "حتى لو تجنّد المزيد من أبناء الضواحي في الوحدات التكنولوجية والاستخباراتية فإن أبناء الطبقة المتوسطة – العُليا لا يزالون لا يتجنّدون بما يكفي في الوظائف القتالية والحربية، وبالتأكيد لن يتجنّدوا في وظائف الأمن الجاري المنهكة والخطِرة على الحدود. أي أن المعادلة تتوازن فقط في جانب واحد منها". (سرور، ح, 2022)

ويستند العميد احتياط مئير إيلرن (باحث رفيع المستوى في مركز البحوث الأمني) على المعطيات التي تُظهر أن نسبة ضئيلة فقط من ضمن المطلوبين لخدمة الاحتياط تلتحق فعليا في الاحتياط، ويقول "من الواضح أن مصطلح جيش الشّعب ليس نافذاً في كل ما يتعلق بالجيش الإسرائيلي عموماً، وبتشكيل الاحتياط خصوصاً". (ليفنسون، ت, 2022)

وحول البُعد الثقافي للمشكلة يُضيف "إيلرن" أنه "في العقود الأخيرة تطوّرت في إسرائيل اتجاهات اجتماعية واقتصادية منَحت أولوية لصالح الفرد وبالأخص لرفاهية اقتصادية". ويُضيف عليه "ليفي" أن "حافزية الذهاب إلى الاحتياط على وشك أن تختفي لذلك تحوّل المجتمع الإسرائيلي إلى مجتمع سوق، فيه ربحية، طموح، مداخيل عالية، استهلاك ومادية متغلغلة بحياة العائلة الإسرائيلية". (ليفنسون، ت, 2022)

2. الجيش والنزاع السياسي

إنها ليست المرّة الأولى، في العقد الأخير، التي يُزجّ فيها بالجيش الإسرائيلي في أتون السجالات السياسية بين الاتجاهات والتيارات المُتنازعة، ولكنّها المرّة الأولى التي يُنهي فيها الجيش سنته الميلادية بينما هو في قلب معركة سياسية حادّة، هو موضوعها وأداتها، مع ظواهر غير مشهودة سابقًا، وحملة دفاع عنه يقودها كبار قادة الجيش والحكومة المنصرفة، الأمر الذي دفع وزير الأمن السابق، بني غانتس، حينها إلى القول "لم أشهد في حياتي مثل هذه الأجواء التحريضية ضدّ المؤسسة الأمنية والعسكرية والجيش الإسرائيلي".

هذه الأجواء أتت بينما في الخلفيّة فوز سياسي لكتلة اليمين – المتدينين، بقيادة بنيامين نتنياهو، واقتراب انتهاء ولاية رئيس هيئة الأركان العامة (السابق) أفيف كوخافي.

والّلافت أن الاحتقان السياسي، المترافق مع سجال متعدّد المستويات، وجد تعبيره سريعًا على الأرض وداخل الجيش، حيث حفلت نهاية العام 2022 بسلسلة من الحوادث الميدانية التي تكشف "واقعا مقلقًا"، وتضع الجيش أمام "مفترق طرق" تعكس برأي مراقبين التحوّلات الاجتماعية والسياسية التي تعصف ب "المجتمع الإسرائيلي"، وانعكاس هذه التحوّلات على حاضر الجيش ومستقبله.

وتمثّلت الحادثة الأكثر تعبيرًا عن هذا الواقع في المكالمة الهاتفية بين كوخافي ونتنياهو، اعتراضًا على المسّ بصلاحيات الجيش الإسرائيلي في قضايا عديدة، كتعيين الحاخام الرئيس في الجيش، ومنسّق أنشطة الحكومة في المناطق ورئيس الإدارة المدنية، ومهام حرس الحدود في الضفة الغربية.

المكالمة التي جرت بمبادرة من كوخافي تحوّلت إلى سجال داخلي بين الجيش وجهات سياسية يمينيّة وجّهت انتقادات مباشرة وحادة لرئيس الأركان، ومسارعة وزير الأمن السابق بني غانتس إلى الدفاع عن الجيش وقائده.

وأفادت تقارير أنهم في الجيش الإسرائيلي قلقون جداً من محاولة نقل صلاحية تعيين الحاخام العسكري، من يد رئيس الأركان (إلى هيئة مدنية – عسكرية)، كون هذا الأمر فيه مسّ بأداء رئيس الأركان. ووفقا لمصدر عسكري كبير: "هذا مناقض للرسمية وجيش الشعب – يوجد قائد واحد للجيش".

وعلى هامش هذا السجال فُتح ملف فترة التبريد (قبل الانتقال من مناصب معيّنة إلى العمل السياسيّ)، وطالب الوزيران سموتريتش و"بن غفير" بتمديد فترة التبريد لرؤساء الأركان من 3 إلى 10 سنوات.

ويُذكر أن عاصفة قانون تعيين الحاخام الرئيس للجيش أتت في أعقاب ما عُرف بحادثة الخليل التي اعتدى فيها جندي إسرائيل (يميني) على ناشط يساري (يهودي)، بالتزامن من إدلاء جندي (يميني) آخر بتصريحات لها طابع سياسي، توعَّد فيها نشطاء يساريين، أمام الكاميرات، بأن رئيس حزب "عوتسما يهوديت"(قوة يهودية) ايتمار بن غفير سوف يؤدِّبكم ويضع لكم حدًّا عندما يُصبح وزيرًا.

هذه الحادثة أججّت السجال القائم حول توجهات الجيش ومستقبله، وتوزّع السّجال على أكثر من اتجاه، برز منها التحذير من خطورة تسييس الجيش الإسرائيلي، وتدخّل السياسيين في قراراته التنظيمية، وتضمن اتهامات متبادلة بشأن التحريض بين الجنود وقاتهم.

وفي ضوء ذلك، هاجم رئيس الحكومة المنتهية ولايته، يائير لبيد، حكومة نتنياهو، واتهمها بأنها "تحرّض جنود الجيش الإسرائيلي ضدّ قادتهم". وخرج تحذير مماثل من وزير الأمن الإسرائيلي (السابق) بني غانتس، من خطورة تحريض الجنود ضدّ قادتهم، والتحريض العام ضدّ قادة الجيش على شبكات التواصل الاجتماعي.

كما استُدرج رئيس الأركان أفيف كوخافي إلى حلبة المماحكات السياسية، ورد، من موقعه كقائد للجيش، على انتقادات وجهّها له سياسيون من اليمين، الأمر الذي عُدّ خروجًا عن الأعراف.

هذا التداخل بين السياسي والأمني–العسكري، تُرجم بخطاب انقسامي متعدّد الأبعاد والمستويات، وعبّر عن نفسه باصطفافات، أفرزتها بشكل أساس حادثة الخليل، وذلك ضمن ثلاثة محاور: الأول محور مع الجنود ضدّ القادة؛ وثان مؤيّد ومُدافع عن القادة؛ ومحور ثالث رمادي – الضبابي مثّله رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو.

ولتغليب وجهة نظر على أُخر جرى إدخال ذوي الجنود إلى دائرة السّجال، الأمر الذي دفع معلّقين إلى وصف ما يحدث "بما يشبه ميني ثورة عسكرية، تسري من أسفل إلى أعلى، وتستند إلى قوى سياسية من الخارج".

وأشار معلّقون إلى أن الجيش الإسرائيلي، الذي "يُعدّ رمزًا للإجماع في إسرائيل يقترب من مفترق طرق"، ولفتوا إلى أنه يوجد جيل جديد في الجيش الإسرائيلي "لديه عالم كامل على الشبكة يشكّل منافسة للقائد"، كما أنه يوجد حاليًّا الكثير من الجنود مقرّبين أكثر من مواقف سموتريتش و"بن غفير" أكثر من قربهم من مواقف إلى رئيس الأركان ووزير الأمن، وهذا الواقع تجلّى في معطيات تصويت الجنود في الانتخابات الماضية، التي أظهرت أن ثلث الجنود اقترع لصالح لأحزاب حريدية ويمينية متطرفة.

وعلى وقع تشعّبات النقاش طُرح السؤال حول الدور والهوية، وطفت مجددًا هواجس السؤال الصعب: هل لا يزال الجيش الإسرائيلي جيشًا للشعب أم جيش نصف الشعب؟ وهل لا يزال مؤسّسة جامعة وبوتقة صهر أم يتحوّل تدريجيا إلى ميليشيا خاصّة؟ وما عزّز هذه الهواجس هو السياق المُشكَّل من سلسلة حوادث، تجمعُها، على تفرُّقها، دلالة واحدة، هي بحسب مراقبين، الروح الميليشياوية الـ "بن غفيرية"، لا سيّما أن هذه الحوادث أتت في أزمنة متقاربة. وتمثلت الأولى في قيام جنود من لواء غفعاتي، بالبصق على رجال دين مسيحيين، وعلى الصليب الذي كانوا يحملونه أثناء مسيرة في البلدة القديمة في مدينة القدس المحتلة؛ والثانية في قيام جنود آخرين (من الطائفة الدرزية)، بإلقاء عبوة ناسفة على منزل فلسطيني في بيت لحم، انتقاما لاختطاف جثة جندي (درزي) إسرائيلي من قبل فلسطينيين؛ إضافة إلى حادثة الخليل.

وفيما لفت معلّقون إلى أن عمل الجيش الإسرائيلي كشرطي في المناطق الفلسطينية، سوف يمزّقه من الداخل، وأن حادثة الخليل هي فقط رأس جبل الجليد، حذّر آخرون من أن الحملات الداعمة لتصرّفات بعض الجنود على الأرض هي وصفة لتفكيك الجيش الإسرائيلي من الداخل، وتحويله إلى مجموعة من الميليشيات.

ويرى باحثون أن العمل المكثف للجيش الإسرائيلي في المناطق الفلسطينية، يكشف ليس فقط الصعوبة الفكرية والبنيوية لمفهوم جيش فتّاك، (في إشارة إلى عقيدة كوخافي)، في عالم مهمات حفظ النظام (في المناطق الفلسطينية، بل يعكس أيضًا أن الجيش الإسرائيلي ليس "بوتقة"(صهر) للمجتمع الإسرائيلي كما كان، وإنما جهاز يُخلّد الطبقيّة الاجتماعية، التي تتحوّل إلى طبقية سياسية، متقاطبة". (ميكال، ك, 2022)

وفي ظلّ عودة اليمين إلى السلطة، شكّك باحثون في أن يتطابق السُلّم القيميّ الذي عرضه رئيس هيئة الأركان العامة السابق، فيما خصّ حوادث مثل تلك التي وقعت في الخليل، مع السُلّم القيميّ للمستوى السياسي الجديد (المتمثّل بحكومة نتنياهو)، ما يعني أن "المستوى السياسي سيُطالب بدعم جنود أو تغيير الأوامر المتّبعة (أوامر فتح النار)، بشكل لا ينسجم مع سُلّم القيم المهني للمستوى العسكري الرفيع". (ميكال، ك, 2022)

وتزداد الفجوة السلوكية والقيمية بين المستويات الميدانية، لا سيّما في مناطق الاحتكاك مع الفلسطينيين، وبين المستوى القيادي الرفيع، مع دخول وسائل الإعلام على الخطّ، حيث في أعقاب الاحتكاكات، وفي حالات كثيرة، مطلوب من المستوى الرفيع رداً علنياً منقول إعلامياً، من أجل إدانة سلوك الجنود ومحاكمتهم. ونتيجة ذلك، تكبر خيبة أولئك الجنود ويزداد شعورهم بالخذلان من قادتهم.

وحذّر معلّقون من أن "المحمية الطبيعية الأخيرة للوطنية"، في إشارة إلى الجيش، تتفكّك وتتدهور بفعل انضمام "الفوضوية المعروفة لليسار اللّا–عسكري مع الفوضوية الجديدة لليمين اللّا–حكومي. وهاتان القوتان الفاسدتان تهاجمان بحدّة وغضب الجيش الوحيد الذي نملك، الذي يقيم دولتنا ويدافع عن حياتنا".

ومؤخرًا، دخلت وحدة الناطقيّة باسم الجيش في قلب العاصفة، حيث وجد الناطق باسم الجيش الإسرائيلي، العميد ران كوخاف، نفسه في قلب هجومٍ مشترك قادته شخصيات سياسية يمينية. كوخاف أُتّهم بأنه حوّل الوحدة إلى "حزب يساري متطرف" وإلى "فرعٍ لحزب ميرتس"، وزُعم أنه "يجب إغلاق [وحدة] الناطق باسم الجيش الإسرائيلي وإعادة فتحها". (ليمور، ي, 2022) وبعد صدور تهديدات على حياة الناطق، في وسائل التواصل الاجتماعي، قرّر الجيش تعيين حارس أمن خاص يرافق كوخاف خلال جولاته في الأماكن المكتظّة. وهذا لم يكن المثال الوحيد، الذي وقع نهاية العام الماضي، الذي وجد فيه الجيش الإسرائيلي نفسه في "قلب المَطمر السياسي". حيث زعمت عضو(ة) كنيست من الليكود (كجزء من مناكفة رئيس الحكومة يائير لابيد)، أن 78% من "شهداء" الجيش الإسرائيلي يأتون من الضواحي الليكودية (نسبة إلى حزب الليكود).

3. ازدواجية الولاء

اعتراضًا على إقامة دورة ضابط مدرّعات مُختلطة يُشارك فيها جنود متديّنون من اتباع التيار الصهيوني الديني، بما يوجد لهم مشكلة شرعيّة، أصدر رئيس المدرسة الدينية العسكريّة (مدارس التسوية) "هار عتسيون"، الحاخام يعقوب ميدان، "رسالة استثنائية"، وقّع عليها عدد من حاخامات الصهيونية الدينية، دعا فيها طلابه إلى رفض الخدمة في سلاح المدرّعات، "إلى أن يتمّ تصحيح الخطأ". هذه الرسالة –بشكلها ومضمونها– أثارت نقاشًا وسجالا إعلاميَين، وأعادت إلى الواجهة إشكالية ظروف خدمة المتدينين الصهاينة العسكرية من جهة، وأزمة ازدواجيّة الولاء داخل الجيش من جهة ثانية.

وكان الحاخام يعقوب ميدان، الذي يُرسل عشرات الطلاب من مدارس التسوية العسكرية إلى الخدمة في سلاح المدرّعات، قد بعث، نهاية العام الماضي، إلى طلابه بالرسالة التالية: "من دون علم مُسبق، أدخل الجيش متدرّبات إلى سرايا دورة ضبّاط سلاح المدرّعات، وحاليًا الدورة مُختلطة بصورة لا تُلائم الأحكام الشرعية. وهذا يتعارض اتفاقنا مع الجيش، أنا أعتذر منكم، وأطلب مسامحتكم لأنّني أرسلتكم للخدمة في سلاح المدرّعات".

وبحسب مُعلّقين فإن الاتفاق بين الجيش والمتدينين الصهاينة ينصّ على أن تُخصّص سرية جندرية (للرجال فقط) للمتدينين، وذلك تجنّبًا للاختلاط المحرّم شرعًا مع المجنّدات في الدورة نفسها، ولكن ما حدث، وعلى نحو استثنائي في هذه الحالة، هو أن الدورة عبارة عن سرية واحدة، لذا جرى تخصيص فصيل جندري للمتدينين، وليس سرية وفقًا للإجراء السائد، الأمر الذي أثار حفيظة الحاخام ميدان، ودفعه إلى أصادر رسالته الاستثنائية. وتجدر الإشارة إلى أن الحاخام ميدان يعدّ من معتدلي الصهيونية الدينية، ومن مؤيدي الخدمة في الجيش، وهو نفسه كان ضابط مدرعات في حرب يوم الغفران.

وحيثيات وتفاصيل المشكلة يُلقي الحاخام عميحاي غوردون، وهو أحد الموقّعين على رسالة الحاخام ميدان، مزيدًا من الضوء، ويُشير إلى أن الحديث عن فصيل جندري للمتدينين، لا يحلّ المشكلة، لأن العمل في دورة ضباط المدرّعات يجري على مستوى سرية في الغالب، وبشكل أقلّ على مستوى فصيل، هذا من جهة؛ ومن جهة ثانية يُشير "غودرين" إلى أن المتدينين يواجهون مصاعب إضافية عندما ينتقلون إلى ألوية جديدة بعد الدورة، حيث يكون فيها الشّاب المتديّن (حتى بين الرجال) هو مثير المشاكل والمصاعب، الأمر الّذي يضرّ بسمعته، ويعيق تدرّجه في مراتب الجيش، وعليه يطالب الحاخام "غوردون" الجيش بأن لا يضع المجندين المتدينين أمام معضلة الاختيار بين تقدّمهم الوظيفي والقيم التي يؤمنون بها.

هذه القضية المتشعِّبة وجدت أصداءها في الإعلام الذي فتح نقاشًا في الموضوع، وأجرى مقابلات مع حاخامين من الصهيونيّة الدينيّة، بينهم الحاخام ميدان نفسه، سعيًا لاستخلاص دلالات وانعكاسات هذا الأمر. ورأى معلّقون أن خطورة هذه الدعوات، لا تنبع من مضمونها وسياقها فحسب، بل من طبيعة الجهات الصادرة عنها، كونها خرجت عن حاخامات "معتدلين جدًا"، وممَن يأخذ الجيش برأيهم ويحترمهم. كما توقّف معلّقون عند السلبيات التي تنطوي عليها هذه الدعوات، لجهة تعميق أزمة ازدواجية ولاء بالنسبة للمجندين المتدينين، بين الأمر العسكري وأمر الحاخام.

4. أزمة الطبقيّة

رياح التغيُّرات البنيويّة التي تهبّ على "المجتمع الإسرائيلي"، تضرب الجيش الإسرائيلي بقوّة، هذا ما ظهر جليًّا في تقارير ودراسات مهنيّة متوالية، أظهرت، بالأرقام والمُعطيات الإحصائية، انعكاس ظاهرة الطبقيّة الاقتصادية–الاجتماعية للمجتمع الإسرائيلي على الجيش الإسرائيلي.

وعبّرت هذه الظاهرة عن نفسها في الجيش عن طريق تراجع مؤشِّرات الحافزية للخدمة في الوحدات القتالية، وتفضيل الخدمة في الوحدات التكنولوجية والاستخبارية، الأمر الذي شرّع الباب للحديث عن نوع من الطبقيّة، تزداد تغلغلاً في جسم الجيش وتفتك به. والأكثر إثارة للقلق –برأي خبراء– هو أن فجوة المؤشِّرات السلبيّة مرشّحة للمزيد من الاتساع، في ضوء الطفرة التكنولوجية الهائلة التي ستزيد الفجوات داخل الجيش، وبالتالي ستزيد الانتقادات الموجّهة إليه على هذه الخلفية.

ولعل أفضل من حذَّر من تنامي ظاهرة الطبقيّة في الجيش، هو رئيس هيئة الأركان العامة، الفريق أفيف كوخافي، الذي تناول في مناسبة عامّة قضية تقاسم عبء الخدمة العسكرية في الوحدات القتالية، من زاوية التقسيم بين الأطراف والمركز. كوخافي قال "بصورة واضحة وقاطعة إنّ هناك ارتفاعًا في حافزية الشّبان للخدمة

القتالية، لكنّها ليست موجودة بين المجنّدين من الطبقات الاجتماعية والاقتصادية العُليا أو المهاجرين في وسط إسرائيل". (يهوشع، ي, 2022)

إقرار رئيس الأركان هذا أثار نقاشًا إعلاميًّا، ودفع دعوات إلى التحقّق بسرعة مما حدث في "المجتمع الإسرائيلي" في العقدَين الماضيَين، وفي الوقت نفسه مما يحدث داخل الجيش على هذا الصعيد.

إلا أن ما أشعل جرس الإنذار هو انعكاس كلام كوخافي في لغة الأرقام، مع الدراسة التي أعدّها البروفيسور يغيل ليفي الباحث في شؤون العلاقات العسكرية – الاجتماعية، وأظهرت أن 78 % من قتلى الجيش الإسرائيلي هم من الطبقات الضعيفة والمهمّشة، ومن أبناء المستوطنات والضواحي (يهوشع، ي, 2022)، هذه الدراسة أتت في أجواء الحديث عن "الدور السلبي الذي بات الجيش يلعبه على مستوى تعزيز الطبقيّة ومُفاقمة الانقسامات الداخلية"، والكلام عن أنه "بعد ربع قرن أصبح الجيش الإسرائيلي جيشًا طبقيًّا، يخدم فيه أبناء الضواحي والأطراف في الوحدات القتالية، وأبناء المدن يخدمون في الوحدات التكنولوجية والهاي تيك".

هذه الأجواء تقاطعت مع أرقام أظهرت أن أعداد شباب الأطراف (الطبقات الاجتماعية الضعيفة) وشباب الصهيونية الدينية تزداد بشكل مضطرد في ألوية المُشاة، بينما يفضّل أبناء الشرائح السكانّية الغنية التجنّد في الوحدات التكنولوجية أو الخدمة في وحدات فيها نسبة المخاطرة أقلّ، أو تلك التي تؤمّن لها مستقبلا وظيفيًّا زاهرًا وراتبًا مرتفعًا.

والجدير ذكره أن الأرقام بحدّ ذاتها لا تمثّل القلق الأكبر في نظر الباحثين والخبراء، بل الصورة القاتمة التي ترسمها المناحي التي تسلكها هذه الأرقام، والاتجاهات المستقبلية التي تُشير إليها. وبالعودة إلى لغة الأرقام، وجد البروفيسور ليفي، في بحثه أنه "في حرب لبنان الأولى (عام 1982) كانت نسبة القتلى من الطبقة الوسطى العلمانية، بمن فيهم الشرقيّون الذين ينتمون إلى تلك الطبقة هي 68%. بينما في الانتفاضة الثانية (حتى 2005) انخفض عدد القتلى من تلك الطبقة إلى 45% وامتلأ هذا الفراغ بمجموعات من المهاجرين والشرقيين والمتدينين والدروز والنساء حيث قفز عدد القتلى من هذه المجموعات إلى 55 بالمئة. ويُضيف ليفي أنه إذا نظرنا إلى القتلى فقط في النشاط الأمني الجاري على الحدود؛ نجد أن وزن الطبقة الوسطى العليا يتقلّص من 45 في المائة إلى 22 في المائة فقط. (يهوشع، ي, 2022)

المُعطيات آنفة الذكر تتقاطع مع ما يشير إليه الباحث في معهد القدس للاستراتيجية والأمن والمتخصّص في المجال العسكري والأمني، والتكنولوجيا الإلكترونية والعسكرية، العقيد (احتياط) البروفيسور غابي سيبوني، بقوله إنه من خلال "عملية طويلة ومتواصلة، أنشأ الجيش الإسرائيلي طبقات اجتماعية، بين جيش "ذوي الياقات الزرقاء (القلادات)" وجيش "ذوي الياقات البيضاء"، وجيش الأطراف الاجتماعية والجغرافية، وأعضاء الصهيونية الدينية، الذين يسكنون الوحدات القتالية، وجيش أبناء العشرية العُليا (الـ 10 % الأكثر ثراءً) وسكان المركز

الذين يعملون في وحدات التكنولوجيا والاستخبارات". ويضيف سيبوني لأن "الجيش الإسرائيلي يمتلك نسخة طبق الأصل من التقسيم الطبقي الاجتماعي الموجود في المجتمع الإسرائيلي والذي يشكّل أساس الاضطرابات الاجتماعية والسياسية". (سيبوني، غ, 2022)

في المقابل، ثمّة طائفة من الباحثين والمعلّقين تقدّم مقاربة أُخرى، مبنية على أن الحديث عن جيشَين أمرٌ غير دقيق أو مبالغ فيه. فهناك من يرى أن "الادعاء بأن الجيش يُرسل عن قصد قطاعات سكانية معيّنة لكي تُقتل، فيما يحمي قطاعات سكانية ذات امتيازات، هي اتهامات خاطئة" (ليمور، ي, 2022)، وبين الباحثين مَن يعتقد أن الخدمة العسكرية هي خدمة عسكرية بمعزل عن طبيعة الوظيفة التي يؤديها الجندي، أو الوحدة التي يخدم فيها. وبرأيهم فإن "الجندي الذي يقوم بعمل مهنيّ مُعقّد في قيادة سلاح الجو في مبنى وزارة الأمن وهو مسؤول عن منظومات مُعقّدة، لا يقلّ أهمية عن جندي يخدم في كتيبة المدرّعات" إذا كان كل منهما "يقوم بعمله كما هو مطلوب منه". وعلى الرغم من اعترافهم بوجود استثناءات وحالات نشاز وأخطاء ومحسوبيّات في الجيش، يخلص باحثون إلى أنه "لا داعي للقلق فلن يقوم هنا جيشان على خلفية عدم مساواة بين من هم في الخدمة"، خصوصًا أن الجيش يعمل على تشجيع أبناء الضواحي على التوجّه للخدمة في الوحدات التكنولوجية، لردم الهوّة العددية بين أبناء الطبقات الاجتماعية العُليا والطبقات الدنيا في وحدات مثل شعبة الاستخبارات العسكرية "أمان"، اتصالات محوّسبة، 8200، 9900 سايبر. (أركين، د, 2022)

- **هرميّة داخل الطبقيّة**

كشف النقاش الإعلامي الذي تمحور حول أزمة الطبقيّة في الجيش الإسرائيلي أن الهرمية في الجيش لا تتوقّف عند البُعد الاجتماعي من حيث التمييز بين قطبي الغنى والفقر، أو في البُعد الجغرافي بين المركز والأطراف، بل تتسلّل إلى داخل المجموعات المهمّشة، والمناطقة الجغرافية الواحدة، فالمتدينون الحريديم – الأشكينازيم (من ذوي الأصول الغربية)، يخدمون في وحدات خاصّة لهم في لواء المظليين أو في الوحدات التكنولوجية، وأمّا الجنود السفارديم (من ذوي الأصول الشرقية) فيُنقلون إلى كتيبة "نيتسح يهودا"، حيث يقومون بأقسى الأعمال وأكثرها إرهاقاً "ضدّ من جرى تعبئتهم على كرههم بشدّة" (في إشارة إلى الفلسطينيين في الضفة الغربية).

وعلى ما يبدو فإن التقارير والدراسات التي تراكمت في السنوات الأخيرة، وأظهرت أن المتجنّدون من "الصهيونية الدينية" والأطراف لديهم الحضور الأبرز في الوحدات القتالية، استفزّت الجيش الإسرائيلي، الذي خرج نهاية العام المنصرم، في معركة صدّ ودحض، وأصدر تقريرًا استثنائيًّا، نفى فيه "المزاعم" التي تتحدّث عن طبقتَين في الجيش، الأولى غنية والثانية فقيرة، وأشار معلّقون إلى أن ذلك أتى ردًا على سلسلة من المقالات والبيانات

التي تزعم أن "المجنّدين من الخلفيات الأكثر ثراءً يملؤون وحدات النُخبة التكنولوجية، فيما يُرسلون الفقراء للمخاطرة بحياتهم وخوض الحروب نيابة عنهم"، حسب ما أفادت صحيفة جيوروزاليم بوست.

وجاء في ردّ الجيش أن نحو 60 % من الإسرائيليين من مستويات اجتماعية واقتصادية أعلى ممّن هم في عمر الخدمة العسكرية، يلتحقون بمناصب قتالية. وأضاف: "أنه بحسب تحليل اجتماعي اقتصادي فإنه مع ارتفاع الوضع الاجتماعي والاقتصادي، تزداد النسبة المئوية للخدمة في الأدوار القتالية".

إلا أن المُعطيات التي عرضها الجيش لم تقنع معلّقين عسكريين ممّن شكّكوا بدقّة هذه المُعطيات. وفيما أشار معلّقون عسكريون إلى أنه "عند كل انتهاء دورة ضباط يمكن رؤية من يركب سلسلة القيادة التابعة للجيش الإسرائيلي"، تهكّم آخرون على هذه المُعطيات، وألمحوا إلى أن الجيش يتعمّد تمويه الحقائق مستندًا إلى "جمالية الإحصاءات التي يمكن استخدامها بطرقٍ مختلفة لإثبات مزاعم مُعاكسة، وبالتأكيد إذا قُدِّمت بصورة انتقائية". ولفت معلّقون إلى أنه يوجد في المراتب العُشرية الضعيفة (بين 1 و 5)، غالبية من العرب والحريديم، الذين لا يتجنّدون في الجيش أصلًا. (هرئِل، ع, 2022)

من جهته ردّ البروفسير ليفي على رد المعطيات التي نشرها الجيش كردّ على دراسته السابقة موضحًا أن معطياته مبنية على أساس البيئة الاجتماعية – الاقتصادية وليس البيئة الجغرافية كما اعتمد الجيش في معطياته. ولدحض ادعاءات الجيش أضاف ليفي أنه على سبيل المثال فإن "مهاجري أثيوبيا (وهم من الفقراء) الذين يتجنّدون بأعداد كبيرة في الخدمة القتالية يسكنون بأعداد كبيرة في مدن الوسط، وأيضًا مهاجري الكومنولث". وأشار ليفي "أنه أيضًا في المهن القتالية يوجد تدرّج بين مهن مُعتبرة ومهن أقلّ اعتبارًا" (ليفي، ي, 2022).

5. أزمة القِوى البشريّة

تتشكّل أزمة القِوى البشرية في الجيش الإسرائيلي من عدّة أبعاد ومؤشّرات من جهة، وتتداخل مع أزمات وتعقيدات تواجه الجيش بفعل ارتباطه بـ "المجتمع الإسرائيلي" ككل من جهة ثانية.

وفي المؤشّرات التي تتوزّع على بُعدَين أحدهما كمّي والآخر نوعيّ، يمكن الحديث عن اللّا مساواة في قضية تحمّل عبء الخدمة العسكرية، ومسألة الحافزية المحدودة لخدمة قتالية وسط قطاعات سكانية متمكّنة؛ صعوبة في إبقاء الضباط النوعيين في الخدمة الدائمة؛ والوضع القاتم لجزءٍ من وحدات الاحتياط، والتسرّب أثناء الخدمة.. وغيرها. وقد أظهر جديد المُعطيات أن 41 % فقط من إجمالي المؤهّلين للخدمة العسكرية سيتجنّدون

للجيش الإسرائيلي في العام 2050، وأن سلاح الجوّ سيفقد 55 % من قوته البشرية النوعيّة بحلول العام 2026.

ومن ناحية أخرى فإنّ أزمة القِوى البشرية تتداخل، وحتى وتتحدّ أحيانًا مع أزمات أخرى أكثر عمقًا وأشدّ تعقيدًا، نظرًا لترابطها بالاختلالات الاجتماعيّة في "المجتمع الإسرائيلي" العام، بحيث يُشكّل الجيش وفقها، صورة مُصغّرة للانقسامات والطبقات والهرميّات الاجتماعيّة، ومن هذه التداخلات على سبيل المثال، قضية تدهور نموذج جيش الشعب، ومسألتي الطبقيّة والهرميّة الاجتماعيّة داخل صفوف الجيش.

▪البُعد الكمّيّ

على خلفية النقاش المُتجدّد حول قضيّة المساواة في تحمّل عبء الخدمة العسكرية في الجيش الإسرائيلي، يبرز القلق لدى أوساط قيادة في المؤسّسة الأمنية والعسكرية من المنحى الديمغرافي الذي يُظهر أن غالبية الشّبان الإسرائيليين لن يخدموا في الجيش أو في الخدمة الوطنية في العام 2050.

هذا القلق وجد انعكاسه في المعطيات التي قدّمتها المؤسّسة الأمنية والعسكرية نهاية العام 2022، وتُفيد بأنه إذا لم يحدث تغيير ما، فإنّ 41 % فقط من الشّبان المؤهّلين للخدمة العسكرية سيتجنّدون في الجيش الإسرائيلي في عام 2050.

جدول 1: توقّعات معطيات التجنيد بين العامَين 2020 – 2050 (شوفال، ل, 2022)

! توقعات معطيات التجنيد

السنة	2020	2050
يتجندون للجيش	(47%) 67,100	(41%) 99,200
لا يتجندون	(46%) 66,500	(52%) 126,200
خدمة وطنية	(7%) 10,000	(7%)15,300
الإجمالي التقريبي	144,000	241,000

ومن المعطيات يتبيّن أنّه من بين جيل الـ 18 سنة الذين لن يتجنّدوا في سنة 2050 (وتبلغ نسبتهم 59 % من إجمالي المؤهّلين للخدمة)، يوجد 57 % منهم من المتدينين – الحريديم، و35 % من أبناء الأقليّات، ونحو

8 % من اليهود غير الحريديم، الذين سيحصلون على إعفاءات عن طريق أسباب مختلفة مثل الوضع الصحي و/أو النفسي. (شوفال، ل, 2022)

وتتفاقم مشكلة القِوى البشرية أكثر عندما يُلحظ عامل التسرّب أثناء فترة الخدمة، وذلك بالنسبة للشبان الذين يتجنّدون ولا يُكملون فترة خدمتهم، مع أن هذه النسبة لا تزال منخفضة في الوقت الراهن.

جدول 2: تشريح غير المتجنّدين بين العامَين 2020 –2022 (شوفال، ل, 2022)

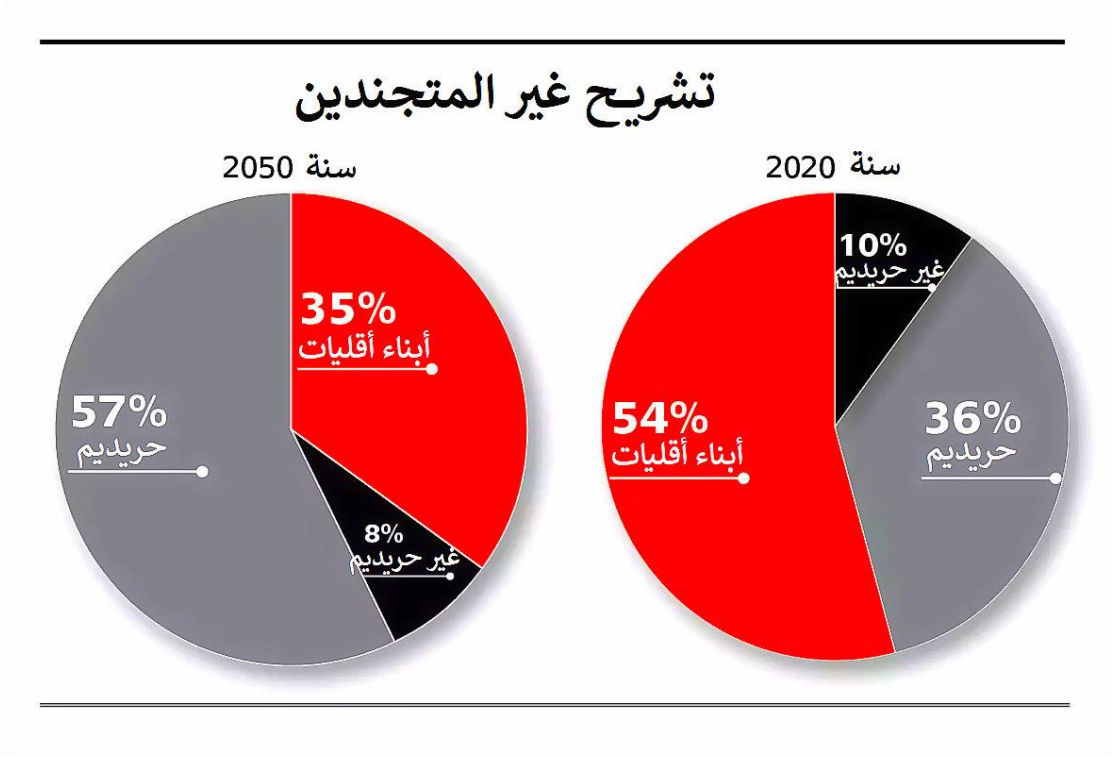

ومعنى هذه المعطيات هو أنّه في الوقت الحالي فإنه نحو 46 % من الشّبان المؤهّلين يتجنّدون للجيش، ونسبة الذين يُنهون خدمتهم أقلّ، وأن هذه الأرقام تُعبِّر عن منحى سلبي. ولكن على الرغم الشكوى من فجوة القِوى البشرية في الجيش، فإنّ النقص –بحسب معلّقين– هو في وحدات مُحدَّدة، وفي الأساس نقصٌ في عديد الوحدات القتاليّة، أو في المجالات التكنولوجيّة.

وفي سياق متصلّ كشفت صحيفة "إسرائيل هيوم" أن مئات الضباط أنهوا خدمتهم العسكرية بمبادرة منهم، لأسباب تتعلق بالمعاشات وشروط الخدمة؛ وأضافت الصحيفة أن ما لا يقلّ عن 613 عنصرا في الخدمة الدائمة برتبة رائد، بينهم 145 مقاتلًا، تركوا الجيش خلال سنة 2022. كما قرّر خلال السنة نفسها ما لا يقلّ عن 12 ضابطًا برتبة مقدّم ترك الجيش، رغم انهم في مسار خدمة دائمة آمن. (شوفال، ل, 2023)

وبلُغةٍ سياسية واضحة عبّر وزير الأمن السابق، بني غانتس، في أكثر من مناسبة، عن قلقه من هذا المنحنى السلبّي فيما يتعلّق بالقِوى البشرية، وقال إن "المجتمع الإسرائيلي" أمام "أزمة في المدى البعيد في الخدمة الإلزاميّة في الجيش الإسرائيلي". كما حذّر من أنه في المدى البعيد، هناك خطر تفكّك نموذج جيش الشعب في حال لم يحدث تغيير ما، الأمر الذي سيؤدّي إلى إحداث ضرر في أمن إسرائيل، وفقًا لـ "غانتس".

وفي أعقاب دراستها، على مدى سنوات، لأزمة القِوى البشرية في الجيش، حذّرت الباحثة هروش غيتي (المنتدبة من قِبل وزارة الأمن لدراسة هذه الأزمة)، من أنه: "إسرائيل حاليًّا في وضعٍ وصلت إليه الكثير من دول العالم، حيث أن 50 % فقط من السّكان تجنّدوا للجيش"، وأضافت أن "نموذج الخدمة على هذه الشاكلة في هذه الدول تقوّض، وانهار لاحقًا". (شوفال، ل, 2022)

▪البُعد النوعيّ

الشاهد الأبرز على القلق الإسرائيلي من تراجع هذا المُؤشِّر تمثّل في التحذيرات التي أطلقها مفوض شكاوى الجنود السابق في الجيش الإسرائيلي، اللواء احتياط إسحاق بريك، الذي نبّه، في أكثر من مناسبة، من تراجع ملحوظ في نوعيّة العديد في الجيش الإسرائيلي. واتهم بريك رئيسَي الأركان الأخيرَين غادي آيزنكوت وأفيف كوخافي باتخاذ سلسلة من القرارات الخاطئة التي "أدّت إلى هروب ضباط نوعيين وإلحاق ضرر بالغ بدافع الخدمة".

وفي مجال نوعيّة القِوى البشرية في الجيش، وهو الأمر الذي حُدّد كهدف أساس في الخطّة متعدّدة السّنوات "غدعون"، أثناء ولاية آيزنكوت، إلا أن "ثلاثة قرارات "غير مدروسة وغير مسؤولة" اتخذّها آيزنكوت، أدّت إلى انهيار نوعيّة القِوة البشرية، وتدنّي الدافع للعمل في الخدمة الدائمة أو كمقاتل حربي"، وهي:

أ. تقليص عديد الخدمة النظامية، الأمر الذي أوجد –إضافة إلى التقليصات السابقة– فجوات بين القِوى البشرية المُتبقيّة وبين المهمّات التي لم تنخفض وإنما ازدادت، ويعزو "بريك" أزمة سرقة مخازن سلاح الجيش إلى هذا السبب، أي عدم قدرة الجيش على حماية مخازنه وقواعده العسكرية بسبب نقص العديد.

ب. تقليص خدمة الرجال أدّى إلى تقليص التأهيل والسطحية المهنية، وإلى نقص بالجنود في الأسلحة الحربية وفي وظائف داعمي الحرب.

ج. دخول "نموذج الخدمة الدائمة الشاب" أثناء تولي رئيس الأركان آيزنكوت، وجوهره تسريح ضباط لم يصلوا إلى رتبة رائد حتى سنّ 30، وتسريح جنود برتبة رائد لم يصلوا في سن 35 إلى رتبة مقدّم. (بريك، إ, 2022)

وعلى وقع اتهامات توجّه للجيش بأنه يذرّ الرماد في العيون ويقدّم للمستويين السياسي والشعبي صورة مغلوطة عن نوعيّة قواه البشرية، عبْر القول إنها "معيارية جدًا"، شدّد خبراء على أن نوعية القِوى البشرية في الخدمة

النظامية في حالة تدهور مستمرّ وبوتيرة مُتسارعة، حيث أن "الجيش يواجه اليوم أزمة قِوى بشرية هي الأصعب في تاريخه". ويستندون في ذلك إلى مُعطيات نشرها مؤخرًا رئيس وحدة القِوى البشرية في سلاح الجو الإسرائيلي السابق العميد إيتمار رايخل، الذي أشار إلى أن أزمة القوى البشرية في سلاح الجو، لا تنحصر في المجال الكمّي فحسب، بل تتعدّاه إلى البُعد النوعي الذي يمثّل بُعدًا حاسمًا في هذا السّلاح، وفي ضوء ذلك حذّر رايخل من أنه بحلول عام 2026 فإن سلاح الجو سيفقد 55 % من خبرته المهنية، وهذا يشكّل ضرّرًا بالغًا لأنّه يطال أهم موارد الذراع الاستراتيجية لإسرائيل (أي سلاح الجو) في أي حرب. (بريك، إ, 2022)

وفي هذا المجال أيضًا نَقل مراسلون عسكريون عن "ضابط مميّز جدًا" في شعبة الاستخبارات قوله إن "معظم الجيّدون يغادرون الجيش لأنه من المستحيل العيش من حب الوطن عندما تغرق بالديون". وفي السياق أشار مراسلون إلى "تهديد استراتيجي"، يتعلّق بمعدل تقصير خدمة الضباط والجنود الشّبان الذي بات "يحطّم أرقامًا قياسية". الأمر الذي ينعكس نقصًا حادًا، يزداد سوءًا، في الوظائف الحسّاسة في الجيش، ويتوقّع مراسلون موجة رحيل ضباط ورتباء يتقاضون رواتب زهيدة في الأشهر المقبلة.

6. أزمة الاحتياط

رسمت جملة من التقارير والمقالات والتعليقات الإعلامية التي صدرت في العام 2022 صورة قاتمة لواقع جيش الاحتياط ومستقبله، وذلك عبر تسليط الضوء على مجموعة من المشاكل والمعضلات التي يواجهها ويتعلّق بعضها بالاستعداد والبعض الآخر وبالكفاءة والجاهزية للحرب المقبلة، وكلّها أمور تصبّ في صالح الفجوة المتزايدة بين المُقرّر على الورق والواقع على الأرض.

وإضافة إلى مساهمة الإعلام الإسرائيلي في رسم معالم الصورة، سُجِّلت خلال العام المذكور سلسلة من الشهادات التي قدّمها ضباط كبار في جيش الاحتياط، وتطرّقت إلى مشاكل تطال جوانب عديدة، كتدني نسبة المُعرَّفين كجيش احتياط من عموم "الشعب"، إذ أن "17 % فقط من السكان بأعمار الخدمة مُحدّدون على أنهم جنود احتياط، فيما 4 % فقط من عموم الإسرائيليين يعدّون جنود احتياط فعالين"، (ليفنسون، ت, 2022) من جهة ثانية تُظهر المُعطيات أن جيش الاحتياط يتحوّل مع الوقت إلى جيش الفقراء والأيديولوجيين من اتباع التيار الصهيوني – الديني، هذا مضافًا إلى مشاكل التأهيل والكفاءة والجاهزية وغيرها.

وحول مشكلة نقص الجاهزية للالتحاق بالاحتياط عند الطلب، أشار عدد من الضباط والباحثين أنّ السنوات الأخيرة شَهِدت تحوّلات بعيدة الأثر على تشكيل الاحتياط في الجيش الإسرائيلي. وبشأن التهرّب من خدمة الاحتياط، يقول قائد كتيبة مدفعيّة في الاحتياط إن: "ما أراه في الآونة الأخيرة لا يشبه ما رأيته في السابق".

مُضيفاً: "في السّنة الأخيرة تم استدعاء الكتيبة مرتَين، المرة الأولى إلى تدريب ومرة أخرى إلى استخدام عملاني في منطقة يهودا والسامرة (الضفة الغربية)، وفي كِلا الحالتين أخبره قادة السرايا أنهم توسّلوا العناصر كي يلتحقوا".

وحول الفجوة المُتسعة بين ما يجب أن يكون في جيش الاحتياط وبين وما هو كائن على أرض الواقع، يوضّح الباحث في شؤون العلاقات العسكرية – الاجتماعية البروفسور يغيل ليفي، أن "جيش الاحتياط تحوّل فعليًّا إلى جيش تطوّعي". مضيفاً: "في الواقع تُفرض على عناصر الخدمة الإلزامية خدمة الاحتياط وفقا للقانون، لكن فعليًّا يلتحق بالخدمة فقط من يريد ذلك. ويضيف: حالياً تشكيل الاحتياط يضمّ في أغلبه أشخاصًا فقراء يستميتون للخدمة في الاحتياط للاستفادة من البدل المالي. ويشمل البدل دفعة مالية لجنود احتياط نفّذوا تراكم خدمة أكثر من عشرة أيام في السنة. على سبيل المثال، من يراكم عشرة أيام في السنة يحصل على منحة من 2.676 شيكل، وأمّا من يلتحق 20 يومًا فيحظى بـ 4.014 شيكل. ويقول ليفي: إن "هذه المنح تُلاءم الطّبقة الأشدّ فقراً من السكان بينما الطبقة المتمكّنة، ليس فقط أن المنح لا تلاءمها، بل هم يرون أن خدمة الاحتياط تُعيق ازدهارهم الوظيفي". وبالتالي يتخلّفون عن الحضور.

وفي مثال عملي على هذا الواقع تقول ضابطة ارتباط في إحدى فرق الاحتياط أنه "في التدريب الأخير في اللواء فإن 30 % فقط من المُسجّلين في عديد قوّة اللواء التحقوا فعليًّا" وتضيف "في البداية، فقط مستوطنون وشُبّان من الضواحي يوافقون على المجيء، أما بقيّة عناصر الاحتياط فيُغلقون الخط في وجهي، حتى أحياناً يوجهون لي كلاما جارحًا". (ليفنسون، ت, 2022)

وإضافة إلى أولئك الذين ينتمون إلى طبقة اجتماعية اقتصادية متدنية، يمكن ملاحظة مجموعة إضافية ما زالت تتجنّد في الاحتياط بحسب البروفيسور ليفي، وهم أصحاب التوجّهات الأيديولوجية "وهذه مجموعة مؤلّفة في الجيش بشكل أساسي من عناصر الصهيونية – الدينية بشكل عام، ومن مستوطنين بشكل خاص، الذين نسبتهم في الجيش تزداد مع مرور الوقت".

ويوضّح باحثون متخصّصون العلاقات بين الجيش والمجتمع أن الطابع الأيديولوجي الذي يسود وسط عناصر الصهيونية الدينية يجعلهم يأتون إلى الاحتياط، ويقول الباحث في معهد أبحاث الأمن القومي مائير ألرن، إنه "في السابق ساد في حديث الجمهور طابع مشترك، حيث وضع أمن الدولة على رأس جدول الأولويات القومي، ومنح الذين يخدمون بالاحتياط تقدير واحترام واسع كونهم أحد الأركان الأساسية لجيش الشعب"، ويُضيف "في العقود الأخيرة تطور في البلاد اتجاهات اجتماعية واقتصادية منحت أولوية لصالح الفرد وبالأخص لرفاهية اقتصادية".

وحول الاستعداد للحرب المقبلة يقول المفوّض السابق لشكاوى الجنود في الجيش الإسرائيلي اللواء احتياط اسحاق بريك: "نُعاني من مشكلة صعبة جداً من ناحية التأهيل للحرب في الجيش الإسرائيلي بشكل عام، وتشكيل الاحتياط بشكل خاص". ويضيف أن "تشكيل غير مستعد لحرب حقيقية". وفي سياق متصل يقول بريك "وحدات الاحتياط اهترأت بالكامل وهي تُعاني اليوم نقصًا في الأهلية القتالية نتيجة تقليص نظم القوات والطاقة البشرية على مرّ السنوات، وغياب تدريبات واستخدام وسائل قتالية جديدة، نقص هائل في الطاقة البشرية التخصّصية بعد تقليصها، وعدم جاهزية وحدات مخازن الطوارئ للحرب". (بريك، إ, 2023)
وثمة بين ضباط الاحتياط من يُشير إلى وضع لوجستي سيِّئ، وبحسب نائب قائد لواء المدرعات في الاحتياط فإنّ عناصر الاحتياط يحصلون، أثناء خدمتهم، على طعام سيِّئ، وظروف منامة مخيفة، وعتاد قديم وغير آمن، ويشعرون بأن التدريبات عرضية وغير جدّية.

7. مشاكل ذراع البّر

ثمّة اتفاق واسع بين الخبراء والمعلّقين العسكريين على أن المشاكل التي يُعاني منها ذراع البّر في الجيش الإسرائيلي بقيت حاضرة بقوة في العام 2022، الأمر الذي تجلّى في عدد من التقارير والمقالات، بعضها بقلم قادة كبار سابقين في الجيش، والتي سلّطت الضوء على أبعاد هذه المشكلة، التي تبدو الأخطر تأثيرًا على حرب متعدّدة الساحات، بالنظر إلى الدور المهم المُناط بهذا الذراع في المُقبل من الحروب.
وفي ضوء مجموعة من تلك المقالات والتقارير يمكن إجمال المشاكل والمعضلات التي يواجهها ذراع البر في الجيش الإسرائيلي، على النحو التالي: الفجوة بين الأفكار والواقع على الأرض؛ البُعد الثقافي – الاجتماعي المتمثّل في عدم تقبل الخسائر البشرية من جهة، والثقافة التنظيمية الفاسدة من جهة ثانية؛ إضافة إلى كثرة مشاكل ذراع البّر، وما ينتج عنها من تضعضع ثقة المستوى السياسي به.

أ. فجوة الأفكار والوقائع

في مثال على الفجوة التي تفصل الرؤى والتطلّعات (القيادية) عن الواقع الفعلي على الأرض، يُشير مفوّض شكاوى الجنود السابق اللواء احتياط إسحاق بريك إلى أن أفكار رئيس الأركان أفيف كوخافي بتأسيس قتال متعدّد الأبعاد ضمن دمجٍ جوي وبري "لم تحظَ بزخم، وهي ملك وحدات معدودة فقط. وأن غالبية الوحدات النظامية لم تَدمُج هذه العقيدة، فيما أن الوحدات القليلة التي دمجتها تخسر قدراتها مع تغيير قادة وجنود فيها".

وحول تأثير أزمة الطاقة البشرية، نتيجة هروب الضبّاط والقادة الجيّدين إلى الوظائف المدنيّة، يلفت بريك إلى أن "ضررًا كبيرًا لحق بالروح القتالية لدى قوات البرّ، مع تدنّي مدمّر في دافعية الشباب للتجنّد في الوحدات القتالية" ويضيف أن "القادة والجنود في البرّ يشعرون بأنّه ليس مخططا إشراكهم في الحرب المقبلة خشية من الخسائر وأن نظم القوات والطاقة البشرية في البرّ تقلّص إلى ما تحت الخطوط الحمر، فيما المعايير ضعيفة والأهلية متآكلة". (بريك، إ, 2023)

ب. سلاح المدرّعات

في إطار تشريح مشكلة ذراع البر، يحذّر ضباط كبار من أن أخطر مشاكل ذراع البر، تلك التي تتصلّ بسلاح المدرعات الذي يُعاني منذ سنوات من حافزية منخفضة بوجهٍ خاص، ومن تآكل وتقليصات واسعة على أكثر من مستوى. وتُشير معطيات صحفيّة أن في كل مكان شاغر في سلاح المدرعات يُنافس نحو 0.5 شاب، وفي دورات التجنيد "طوفيم" [جيّدون] النسبة هي 0.6 شاب. (شوفال، ل, 2022)

ويلفت معلقون الى أنه في ضوء العقيدة القتالية المُحدّثة في الجيش الإسرائيلي التي تفرض دمجًا بين القوّات المختلفة، فإنّ هذا يعني أنه إذا وصلت ألوية المدرعات إلى حرب لبنان الثالثة بكفاءة منخفضة، فإن مناورة الجيش الإسرائيلي [البرية] كلّها ستكون إشكالية.

وكمثال على هذه الفكرة يكشف بريك أن "غالبية وحدات المدرعات في جيش الاحتياط لم تدمُج منظومة "تسيد" [جيش بري ديجيتال]" فضلاً عن مشكلة نقص التدريبات والخبرة على تشغيل هذه المنظومة، بحيث تُصبح هذه المنظومة من دون خبرة تشغيلية " كأداءها يشبه قدرة أداء انسان من دون رأس". (بريك، إ, 2022)

ويضيف معلقون أن الجيش الإسرائيلي "ألغى في العقود الأخيرة عددًا لا بأس به من ألوية المدرعات في النظامي والاحتياط"، وبحسب هؤلاء، يحتفظ سلاح المدرّعات سنة 2022، بكمية صغيرة من الدبابات قياسًا بالماضي، و"بالإجمال لديه ثلاثة ألوية مدرعات في النظامي، لواء تأهيل نظامي يصبح في الحرب لواءً قتاليًا، وعدة ألوية مدرعات في الاحتياط". وفي ضوء نقص القوى البشرية المخصّصة لسلاح المدرّعات فإن كل جندي يخرج للتدريب أو لحاجة أخرى، يعطّل فريقًا كاملًا من مقاتلي المدرعات. (شوفال، ل, 2022)

وبحسب المعطيات الرسمية لشعبة القوة البشرية، فإن واحد من ألوية المدرعات تنقصه فرق قياسًا للتخطيط. مع هذا، في شعبة القوة البشرية أيضًا يعترفون بأنهم كانوا يرغبون في زيادة عدد الجنود الذين يُرسلون إلى سلاح المدرّعات.

ت. فساد الثقافة التنظيمية

التشديد على فساد الثقافة التنظيمية في ذراع البرّ، لا يعني أنها حكرًا عليه، بل هي آفة تضرب عموم الجيش الإسرائيلي بحسب بعض الخبراء؛ ولعل التركيز عليها في إطار ذراع البّر يرجع إلى أهمية هذا الذراع في الحروب المقبلة. وفي هذا الإطار يشير اللواء احتياط بريك إلى أن "الوحدات النظامية ممسوسة اليوم بعدم الانصياع وعدم الرقابة والمتابعة، عدم التأكد من تنفيذ الأوامر، عدم المعالجة، عدم استخلاص الدروس وتطبيقها، وتحقيقات غير موثوقة". ويضيف بريك أن "الحديث يدور عن منظمة لا تتعلم، دون توالٍ واستمرارية، مع معايير منخفضة وثقافة تقارير غير موثوقة. وفي مكان آخر، يذكر بريك أن "الثقافة التنظيمية في الجيش متدنّية جدًا، وهي حقيقة لا تلقى اهتمام القيادة الرفيعة، والنتيجة: الأسّس تتفكّك ولا يمكن بناء جيش منتصر".

8. أزمة سرقة القواعد العسكرية

عمليات اقتحام قواعد وثكنات الجيش الإسرائيلي وسرقة أسلحة وذخائر منها، تتحوّل مع الوقت إلى ظاهرة متنامية عدديًا ومنتشرة جغرافيًا. وهي تنضمّ إلى سلسلة من الظواهر "المقلقة" و"المُحرجة" للجيش الإسرائيلي، لا سيّما وأنه عاجز عن معالجتها، بحسب ما تقول أوساط المعلّقين والخبراء.

ولا ينبع القلق من هذه الظاهرة فقط من مسألتي الاحراج والإضرار بهيبة الجيش فحسب، بل من تبعات إضافيّة، تتمثّل بوصول بعض الأسلحة والذخائر المسروقة إلى مجموعات فلسطينية في الضفة الغربية، وبالتالي استعمالها ضدّ قوات الجيش خلال عملياته في الضفة، أو وصول بعضها إلى منظّمات وعائلات الجريمة الإسرائيلية، التي باتت تشكّل بحدّ ذاتها تحديًا لأجهزة الأمن الاسرائيلية، خصوصًا أن بعض هذه المسروقات تتضمّن رشاشات وقنابل يدويّة وصواريخ مضادّة للدبابات ومعدات رؤية ليلية ومتفجّرات، جرى بالفعل استخدام بعضها في عمليات فلسطينية في الداخل الإسرائيلي.

وفي أعقاب تكرار هذه السّرقات، وانتقالها من قواعد في الجنوب إلى قواعد في المنطقة الشمالية، سلّط الاعلام الإسرائيلي مزيدًا من الضوء عليها، وعرض، لا سيّما نهاية العام 2022، سلسلة من حوادث اقتحام القواعد وسرقتها، ومنها اقتحام وسرقة معسكر تدريب "صنوبر" في هضبة الجولان، وسرقة نحو 70 ألف رصاصة 5.56 ملم، ونحو 70 قنبلة يدوية وعبوة ناسفة. وفي سياق تعليقه على هذه الحادثة قال مراسل الشؤون العسكرية في القناة الـ 13 أور هيلر، إن هذه الحادثة هي "حلقة من سلسلة اخفاقات وفشل"، وكشف أن الجيش الإسرائيلي "أنفق الملايين على حماية المخازن والقواعد في السنوات الأخيرة"، وأضاف أن "ما يجري من سرقات حوَّل الجيش الإسرائيلي إلى مهزلة".

وفي حادثة أُخرى عُدّت من الحوادث المستغربة، حيث اختارت عصابات الجريمة الإسرائيلية تخبئة سيارتَين مسروقتَين، تمهيدا لتنفيذ هجوم جنائي، في مخبأ خاص بالجيش في المنطقة الشمالية، وتبيّن لاحقًا أن السيارتين

بقيتا أشهرا طويلة في مخزن الجيش قبل أن يتم اكتشافها، والأغرب –بحسب مراسلين عسكريين– أن المجرمين بدّلوا قفل المخزن الذي وضعه الجيش سابقًا بقفل آخر خاصّ بهم. (فارون، غ, 2022)

وفي نهاية العامة الماضي أيضًا، و"تحت أنوف الحراس" اقتحم مجهولون قاعدة "شبتا" الخاصة بسلاح المدفعية في النقب، وسرقوا دراجة نارية وسيارة رباعية الدفع باهظة الثمن. (بوحبوط، أ, 2022)

وفيما أشارت تقارير إعلامية إلى أن ما يُكشف للإعلام في هذا المجال "ليس سوى رأس جبل الجليد،" علّق مفوض شكاوى الجنود في الجيش الإسرائيلي سابقًا، اللواء احتياط إسحاق بريك، بالقول إن هذه "ظاهرة فظيعة ومُخيفة ولا يمكن وقفها، وهي ببساطة فضيحة لا مثيل لها"، وأضاف "منذ سنوات وهم يسرقون سلاحا وذخيرة والجمهور يعرف فقط جزءًا صغيرًا مما يجري".

9. أزمة الغذاء

بالرغم من الإعلان عن خطط ومشاريع لمعالجتها، إلا أن أزمة الغذاء في الجيش الإسرائيلي لم تنزل عن قائمة المشكلات والأزمات التي يُواجهها الجيش أخيرا، وبالتالي بقيت، خلال العام الماضي، محطًا لتسليط أضواء إعلامية على حيثيّاتها وتبعاتها.

وفي أعقاب الاهتمام الإعلامي الذي حظيت به هذه المسألة في العام 2021، وُضِع هذا الموضوع في صدارة الاهتمام لدى قيادة الجيش، لا سيّما شعبة التكنولوجيا واللوجستيك، المسؤولة عن تأمين الدعم والطعام في الجيش الإسرائيلي. وفي ضوء كثرة الشكاوى من الجنود وذويهم، أعلن الجيش، بداية العام 2022، عن الشروع في خطط ومشاريع لتحسين جودة الطعام في المواقع والقواعد العسكرية، خاصة البعيدة عن الوسط، حيث تتركّز الشكاوى المرتبطة بالطعام والمطابخ وقاعات الطعام.

وتتنوّع أوجه أزمة الغذاء في الجيش الإسرائيلي، بين مشاكل رداءة الطعام المقدّم للجنود من جهة، وسوء حالة المطابخ وقاعات الطعام وقلّة النظافة فيها من جهة ثانية، وبين شكاوى من نقص كميات الطعام ما يُجبر الكثير من الجنود إلى شراء الطعام من مالهم الخاص من جهة ثالثة.

هذه المشكلة وما تنطوي عليه من تبعات، على معنويات الجندي القتالي وصحّته، بحسب معلقين، دفعت مراقب الجيش الإسرائيلي إلى التدخّل وإصدار تقرير (صدر في نهاية العام 2021) حول الغذاء الذي يُقدّم للجنود. وتضمّن التقرير انتقادات لاذعة للجهات المسؤولة عن تقديم الطعام، ولخصّ فيه بعض مكوِّنات المشكلة، كالنقص في كميّات الطعام، والظروف الصحيّة المُعقّدة، وسرقة منتجات غذائية بعشرات ملايين الشواكل، وختم التقرير بأن جنودًا كثر يفضّلون البقاء جياعًا على تناول الطعام الذي يقدّمه لهم الجيش.

معلّقون اطلعوا على التقرير قالوا إنه "تقرير صعب الهضم"، بالنظر إلى ما أثبته من مشاكل صحيّة خطِرة، وحذّروا من أن التذمّر من الحياة اليومية في الجيش قد يُلحق ضرراً بثقة الجمهور به، فيما أشار آخرون إلى أن الجرذان والحشرات تُثبت أنّ إعلان الجيش عن تحسين غرف الطعام وجودة الغذاء لا يزال في نطاق الخطط.

وفي سياق متابعة تداعيات هذه المشكلة، كشف موقع القناة التلفزيونية 14، عن حالات وأعراض مرضية عانى منها مقاتلو لواء غفعاتي المتواجدين في إحدى قواعد التدريب خلال العام الماضي. حيث سُجّل في أوساط الجنود أكثر من 60 إصابة بأعراض مرضيّة شديدة.

وكعيّنة من مشكلة الغذاء في الجيش أجرت القناة الثانية عشر المتلفزة، فحوصات مخبرية على أربع قواعد عسكرية، وتبيّن في اثنتين منها "وضعًا هستيريًا، إذ أنه في 11 عيّنة طعام من بين 12، وُجِدت آثار تعفّن وتخمّر وجراثيم برازيّة. (أبراموفيتش، ل, 2022)

وحول خطط الجيش لحل الأزمة يقول الشيف أدير لوغسي، قائد مجال التأهيل المطبخيّ في الجيش الإسرائيلي إنه "في السنة الأخيرة يوجد في الجيش ثورةٌ في المطبخ"، وأضاف أن "رئيس هيئة الأركان العامة أعلن أنّ الجيش سيمنح هذه السنة ردًا نوعيًّا جدًا للجنود في مجال الغذاء واستثمروا الكثير من الميزانيات والموارد بهذا الشأن، بشكلٍ خاص للجنود الموجودين في الطرف العملاني القتالي". (ستاف، هـ, 2022)

خامسا: الجيش الإسرائيلي 2023: خشية على وحدة الجيش

على خلفية التصدّعات الاجتماعية والسياسية، واشتداد السّجال العام حول الخطّة القضائية التي تسعى حكومة بنيامين نتنياهو إلى إقرارها، تجاوزت الخلافات أسيجة الجيش الإسرائيلي، وتغلغلت السّجالات داخل صفوف قادته وجنوده، الأمر الذي أثار مخاوف وهواجس لدى مختلف الأوساط.

وكون أبعاد هذا التحدّي لا تنحصر في التأثير على جوْدة الحياة، كما هو الحال بالنسبة للاقتصاد والأعمال، بل تتعداه إلى التأثير على الحياة نفسها والوجود نفسه، فإن التحذيرات من تبعات هذا التحدّي، طغت على بقيّة والهواجس والنقاشات التي أثارها طرح الخطة الاقتصادية.

وإلى جانب التحديّات المفاهيمية والقيمية التي يفرضها الانخراط المتزايد للجيش في السجالات الاجتماعية والسياسية، الأمر الذي تجلّى في الحديث عن إثارة شعور الاغتراب بين الجيش ومجتمعه، بفعل خرق العقد الاجتماعي بين "الدولة" والجندي، إلى ذلك، ثمّة تحدٍ ثانٍ –مترتّب عليه– يتظهّر في إلحاق الضرّر المتوقع بالحافزية العسكرية والقتالية بشكل عام، في الخدمة الاحتياطية في جميع مستوياتها بشكل خاص، وهذا الضرر بات ملموسا ومعاشا، ويعكس اتجاها تصاعديا، فيما يشبه العلاقة الطردية مع اشتداد حدة ونبرة السجالات خارج الجيش.

وتبدو هذه المخاوف والهواجس ذات صلة بالواقع أكثر مع اتساع دائرة العسكريين (قادةً وضبّاطًا وجنودًا) المنضوين تحت لواء الاحتجاج ضد الخطة القضائية، ليس من قِبل ضباط وجنود سابقين وحسب، بل من قِبل آخرين لا يزالون في الخدمة النظامية (الدائمة والالزامية)، حتى أن بعضهم ينظم ويقود احتجاجات معينة، ويدعوا عناصر الاحتياط إلى رفض الأوامر العسكرية، أو رفض المشاركة في الأنشطة التدريبة والعملانية، كما فعل رئيس الحكومة السابق ايهود باراك، ورئيس الأركان السابق دان حالوتس، وغيرهما.

1. الجيش والأزمة السياسية

تعقيدات الواقع المتبلور مع بداية العام 2023، دفع قيادات في المؤسّسة الأمنية والعسكرية إلى الإعراب عن خشيتها علنًا وبشكل استثنائي، من إمكانية أن تؤدّي مشاركة عسكريين في الفعاليات الاحتجاجية إلى إلحاق ضرّر بحافزية الخدمة القتالية في تشكيلي النظامي والاحتياط على حدٍ سواء، فضلا عن التحذير من مخاطر الانجرافات، وتأثير أحجار الدومينو، والاتجاهات "السلبية" التي قد تدفع بها ديناميّات لا يمكن السيطرة عليها أو التنبّؤ بمساراتها وحدودها.

جوانب وأبعاد القلق الذي ينتاب الجيش، أضاءت عليها، طائفة واسعة من المسؤولين والإعلاميين والخبراء، وكلهم أجمعوا على أن تبعات هذا الواقع لن تتوقف عند حدود الخدمة الاحتياطية بل ستتجاوزها الى الخدمة

النظامية التي تشمل أيضا الخدمة الإلزامية. وأمام هذا الواقع، حذّر إعلاميون مختصون في الشؤون العسكرية من أنه لا يمكن لإسرائيل أن تخسر جيشها، وفي دلالة على اجتياز الأزمة الداخلية أسيجة الجيش، سُجِّل خلال الأشهر القليلة الماضية المزيد والمزيد من النشاطات والفعاليات السياسية التي شارك فيها قادة وضباط وجنود في تشكيلي النظامي والاحتياط، وأتى مُعظمها في سياق الاعتراض على حكومة نتنياهو وخطتها القضائية، وفي المقابل سُجِّلت أيضًا فعاليات اعتراضية ضدّ المشاركة في الاحتجاجات وضدّ تسييس الجيش.

وبعيدًا عن الحجج والمسوّغات التي يسوقها العسكريون المناهضون للخطة القضائية، بدءا من كوْنها "مُناقضة للديمقراطية"، وصولًا إلى كوْنها "تخنق الحرّيات الفريدة" وغيرها من العناوين والمسوِّغات السياسية، فإنّ التخوّف الأساس لديهم يكمن في خشيتهم الحقيقة من التعرّض للملاحقة القضائية، والاعتقال في الخارج على خلفية دعاوى مشاركة بعضهم في جرائم حرب، خاصة في حال غيّرت بعض الدول الغربية نظرتها إلى إسرائيل، بعد تقويض نظامها القضائي.

ومن أبرز تلك الأنشطة والفعاليات التي نظمها عسكريون في تشكيل الاحتياط، فقط في مطلع العام الجاري 2023:

- توقيع نحو 17 ألف ضباط وجندي في الاحتياط على عريضة ضدّ تسييس الجيش الإسرائيلي، وضد المشاركة في احتجاج مناهض للحكومة، وذلك مقابل حركة الاحتجاج التي قام بها زملاء لهم في الاحتياط. (كوفوفيتش، ي, 2023)
- نظّم آلافُ العسكريين الاحتياطيين مسيرة، انطلاقاً من اللطرون إلى القدس المحتلة احتجاجاً على الخطة القضائية. وشارك في المسيرة عناصر احتياط من وحدات نُخبة وألوية قتالية، ضباط وجنود احتياط وعائلاتهم، إلى جانب مسؤولين سابقين في المؤسّسة الأمنية والعسكرية. (كوفوفيتش، ي, 2023)
- انضمّ 65 ضابطاً من قدامى سلاح المدرعات، من بينهم 15 برتبة لواء، و23 عميداً إلى الاحتجاج، ووقّعوا عريضةً ضدّ الخطة القضائية.
- وقّع نحو 350 عنصر احتياط في سلاح الجو على ما أسموه "رسالة الطيّارين" من بينهم ضبّاط برتبة عميد إلى رتبة رائد ونقيب. (رسالة الطيارين ضد يوآف كيش: "نحن نخجل بك", 2023)
- طلب عميد احتياط في سلاح الجو تسريحه من منصبه مُعلنًا أنه لا يستطيع الاستمرار في هذا المنصب في ظلّ التغييرات في النظام القضائي. كما أُفيد أن عددا من المسؤولين في الاحتياط، أبلغوا قادتهم سرًا بأنهم سيقومون بخطوة مشابهة. (هرئِل، ع, 2023)
- تحت عنوان "رسالة إلى رئيس الأركان: هذا لم يعد جيشي"، طلب رائد احتياط وقف خدمته العسكرية في الاحتياط والتنازل عن رتبته العسكرية. (الرائد احتياط "أ"، رسالة إلى رئيس الأركان: هذا لم يعد جيشي, 2023)

▪أفادت وسائل اعلام أنه في شهر شباط 2023، انتظمت أيضًا مبادرة تجمع مئاتٍ من عناصر الشاباك المتقاعدين. الاحتجاج يستخدم بصورة ملحوظة رموزًا ومشاعر عسكرية: ثكل، رتب، بزّات عسكرية، وحتّى دبابة عتيقة، ترمز إلى "حرب يوم الغفران" (حرب أكتوبر 1973) جُرّت من النصب التذكاري المعروضة فيه. (هرئِل، ع, 2023)

2. أزمة وحدة القيادة

في ضوء عودة اليمين القومي والديني إلى السّلطة مع أجندة سياسية – استيطانية متطرّفة، وفي ظلّ الاتفاقيات الائتلافية التي وقّعها بنيامين نتنياهو مع شركائه في اليمين، حضر –مطلع هذا العام أيضا– التحدي المتمثّل بالحفاظ على وحدة القيادة في الجيش، وذلك في ضوء تولّي رئيس حزب "الصهيونية الدينية"، بتسلائيل سموتريتش، ورئيس حزب قوة يهودية، ايتمار بن غفير، حقائب وزارية ذات صلاحيات عسكرية، تمس بوتيرة الاستيطان وتطوره وبحياة الفلسطينيين اليومية في القدس والضفة الغربية المحتلتَين، لا سيما بعد تعيين سموتريتش وزيرًا مع صلاحيات في وزارة الأمن، إلى جانب وزير الأمن يوآف غالانت، الأمر الذي سُرعان ما انعكس صراعا على الصلاحيات بين الوزيرَين.

هذا، ودفع القلق من ضرب أصل أساسي من أصول العمل العسكري في الجيوش بالعديد من المسؤولين والخبراء والمعلقين (حتى من أصحاب التوجّهات اليمينية) إلى التحذير من خطورة هذا الأمر على المستويَين الاستراتيجي والتكتي، لجهة كوْنه –برأي مسؤولين وقادة عسكريين– وصفة أكيدة لتفكيك الجيش الإسرائيلي وضرب نموذج "جيش الشعب". كما لفتت أوساط عسكرية وإعلامية إلى أن عمل الجيش الإسرائيلي في منطقة حساسة ومتفجّرة كالضفة الغربية المُحتلة قد يوقع خسائر بشرية في صفوفه بفعل سوء أو صعوبة التنسيق بين الجهات والأجهزة العسكرية في الميدان.

وفي هذا السياق، عدد وزير الأمن (حينها)، بني غانتس، الإجراءات والحقائق التي سيجري العمل بها، وفق اتفاقيات نتنياهو الائتلافية:

- سيتم إبعاد قوة "حرس الحدود" عن قيادة المنطقة الوسطى في الجيش الإسرائيلي، التي ستضطر للاعتماد على عشرات الآلاف من جنود الاحتياط في الضفة الغربية.
- الإدارة المدنية ستتحوّل الى ذراع سياسي، وستعمل في غياب التنسيق مع الجيش الإسرائيلي.
- أوامر فتح النار ستكون تحت سيطرة سياسية.
- "جيش الشعب" سيتحوّل إلى جيش نصف الشعب، وعلى المدى البعيد، يوجد خشية على مستقبله. (غانتس، ب, 2022)

وبعد غانتس جاء دور رئيس هيئة الأركان (حينها) أفيف كوخافي الذي حذّر بدوره من منح الوزير سموتريتش، صلاحيات المشاركة في تعيين ضباط كبار في الجيش، والمشاركة في رسم سياسات المؤسسة الأمنية والعسكرية في المناطق الفلسطينية المحتلة بعد أن كان الأمر محصورا بوزير الأمن وهيئة الأركان العامة، ونُقل عن كوخافي قوله: "ليس لذلك قابلية تنفيذ، هذا الأمر يحطم التسلسل القيادي، لا يمكن لوضع يقوم فيه وزير، ليس وزيرا للأمن، أن يُعين لواء في الجيش منسقا لأعمال الحكومة في المناطق؛ وعميدا رئيسا للإدارة المدنية في الضفة.

وتردّدت أصداء القلق في المؤسسة العسكرية والأمنية لدى المستوى الإعلامي أيضا، حيث أشار معلقون إلى أن الجيش الإسرائيلي، الذي يُعدّ رمزا للإجماع في إسرائيل يقترب من مفترق طرق، ولفتوا إلى أنه يوجد جيل جديد في الجيش الإسرائيلي "لديه عالم كامل على شبكة التواصل الاجتماعي يشكل منافسة للقائد"، كما أنه يوجد الكثير من الجنود مقربين أكثر من مواقف سموتريتش وبن غفير أكثر من قربهم من مواقف وزير الأمن ورئيس الأركان، لا سيما في ظلّ المعطيات التي أظهرت أن ثلث الجنود الإسرائيليين اقترع في الانتخابات الأخيرة لصالح الأحزاب الحريدية واليمينية المتطرّفة.

3. أزمة الاحتياط

أمران لا خلاف عليهما في إسرائيل، الأول أن الجيش الإسرائيلي يواجه أزمة معقّدة وبعيدة المدى في تشكيل جيش الاحتياط؛ والثاني أن "الاحتياطيين هم عنصر ضروري في قدرة الجيش لتحقيق الانتصار في الحرب المقبلة". (شوفال، ل, 2023)

وفي الموازاة، ثمّة اتفاق بين الإعلاميين والخبراء على أن أزمة تشكيل الاحتياط في الجيش الإسرائيلي ليست بالأمر الجديد، كونها تقف في صدارة لائحة التحدّيات المُعقدة التي يُعاني منها الجيش منذ سنوات طِوال.

وتعبّر هذه الأزمة عن نفسها في أمرَين أساسيَين: الأول، تراجع الحافزية بشكل عام؛ والثاني الاتجاه السلبي المتواصل نسب الالتحاق بالخدمة الاحتياطية بشكل خاص، لا سيّما على مستويي التدريبات والخدمة العملانيّة.

وتجدر الإشارة هنا إلى أنه على الرغم من أن هذه الأزمة كانت حاضرة حتى قبل تعمّق المأزق الاجتماعي–السياسي، الذي اشتدّ مع عودة بنيامين نتنياهو مع شركائه القومجيّين والحريديم إلى السّلطة، فإن التحديات التي تفرضها هذه الأزمة ازدادت حضورًا وتعقيدًا بفعل الأزمة السياسية التي تفجّرت على خلفية خطة نتنياهو القضائية.

وقد أفرز الخلاف حول الخطة القضائية في الجيش الإسرائيلي ثلاثة اتجاهات: الأول، المعارضون الناشطون للخطّة، وهو الأكثر تعبيرًا عن نفسه، عبر الحضور وتنظيم الاحتجاجات والتظاهرات؛ ويتكون الثاني من معارضي مشاركة العسكريين في الأنشطة الاحتجاجية وهم ضدّ تسييس الجيش (منهم رئيس الأركان هرتسي هليفي)، وهذا الاتجاه عبّر عن نفسه بصورة أكثر حذرًا من الاتجاه الأول؛ والثالث يتمثّل في المؤيدين للخطة القضائية اللذين لم يُسمعوا صوتهم بعد.

وفي ضوء ذلك، تزداد الخشية على وحدة الجيش لدى المؤسّسة الأمنية والعسكرية، حيث أعربت مصادر عسكرية عن خشيتها من انخفاضٍ إضافي في نسبة المُلتحقين بخدمة الاحتياط. ويكشفون أنه "في أحاديث مغلقة، يحذّرون في قيادة الجيش من أن تتسرب الأزمة السياسية – الاجتماعية إلى داخل الجيش وتسبب شرخًا في جهاز الاحتياط، الذي سيكون من الصعب جدًا رأبه". (ليف رام، ط, 2023)

ويبدو أن تركُّز موجة الاحتجاجات في سلاح الجو الإسرائيلي، مثّل بؤرة القلق لدى العديد من الأوساط المُختصّة بشؤون الجيش والمجتمع، كون سلاح الجو يمثل –بحسب محلل الشؤون العسكرية في صحيفة "إسرائيل هيوم" يوآف ليمور– "العامود الفقري" للجيش الإسرائيلي. وهذا القلق عبّر عنه أيضًا رئيس أركان الجيش الإسرائيلي، هرتسي هليفي، في أول خطاب علني له منذ توليه المنصب، حيث تطرّق (في شهر شباط الماضي) إلى الأزمة الداخلية وانعكاسها على الجيش، بالقول "في هذه الأيام يهزّ الخلاف المجتمع. الجيش الاسرائيلي هو نقطة الالتقاء الفريدة بين الجيش والمجتمع وبناء على ذلك الخلافات وصلت أيضا الى الذين يخدمون في صفوفه".

واستكمالا لتحذيرات رئيس الأركان نبّه عدد من معلقين في الشؤون العسكرية إلى أن المخاوف الأساسية في الجيش تتركّز على مؤشرات أولى على أزمة في تشكيل الاحتياط، خصوصًا في سلاح الجو، وأشار بعضهم إلى أنّ هناك انهماكا متزايدا وسط عناصر فرق الجو حول إمكانية رفض الخدمة، أو "رفض رمادي"، أي تملّص من مهام أو عدم تنفيذ جزءٍ منها [دون إعلان موقف صريح]. (كوبوفيتس، ي, 2023)

وفي هذا السياق سُجِّل في شهر شباط من العام 2023 تراجعًا في التحاق كتائب احتياط بالخدمة، بعضهم على خلفية شكاوى من عبء الخدمة وآخرون بسبب الاحتجاج السياسي، وأشار معلقون إلى أنه "من دون طياري الاحتياط، لا هجوم في إيران ولا جهوزية لحربٍ في الشمال، ومن المشكوك فيه أن تكون هناك غارات في سوريا وفي غزة"، وأضافوا أن "المسّ بالأمن، وبالتأكيد بقدس أقداس الأمن (سلاح الجو)، لن يتجلّى في تراجع مستوى الحياة، كما هو الحال بالنسبة للمس بالاقتصاد، بل في الحياة نفسها. إذا ترك هؤلاء الطيّارون، فإن إسرائيل ستكون أضعف، وإذا كانت أضعف فإنها ستنزف أكثر. (ليمور، ي, 2023)

وفي ما المخاوف على وحدة الجيش وتماسكه على أشدّها، أظهرت معطيات استطلاع داخلي لقسم علم السلوك في الجيش الإسرائيلي انخفاضا مستمرا في حافزية الشباب للالتحاق في الخدمة القتالية. وكشف الاستطلاع

الذي نشرته، صحيفة "إسرائيل هيوم"، أن الحافزية للخدمة القتالية في سنة 2022 كانت الأكثر انخفاضا في السنوات الأخيرة، إذ تبيّن أنه في شهر كانون أول/ ديسمبر 2022، فقط 66 % من الذكور المستَطلَعين أشاروا إلى أنهم مهتمّون بخدمة عسكرية في وظائف قتالية، مقابل 73 % في سنة 2020. أما بالنسبة للنساء، فالانخفاض كان –بحسب الاستطلاع– أكثر أهميّة: في عام 2022، أعربت 48 % فقط من المجنّدات عن رغبتهنّ في الخدمة القتالية، مُقارنة بـ 50 % في عام 2021، و 53 % في عام 2020. و60 % في 2018. وبالنظر إلى الاتجاهات، فإنه يمكن افتراض أن البيانات الواردة في الاستطلاع الذي سيجري في نهاية هذا العام (2023) ستكون أقلّ من ذلك. (شوفال، ل, 2023)

4. أزمة تجنيد الحريديم

تعدّ مسألة إعفاء المتدينين – الحريديم من الخدمة العسكرية في الجيش الإسرائيلي من أكثر القضايا إثارة للجدل والخلافات بين التيّارات والأوساط الإسرائيلية منذ تشكّل الكيان الإسرائيلي، نظرا لما تنطوي عليه هذه القضية من أبعاد قيمية وميثاقية واجتماعية واقتصادية.

والجدير ذكره أن قضية تجنيد الحريديم، أو إعفائهم من الخدمة العسكرية قد مرّت بالعديد من المحطات منذ العام 1948، وخلال الـ 75 عاما من عمر الكيان الإسرائيلي شُكِّلت العديد من اللجان وطُرحت العديد من القوانين الهادفة إلى إيجاد حلّ لهذه المسألة، كما شُكّلت حكومات وتفكّكت أُخرى، وفقا لهذه المسألة، ولكن في كلّ مرّة كانت المحكمة العليا تقف سدّا أمام إقرار قانون يُعفي الحريديم (مِمَن توراتهم مهنتهم) من الخدمة العسكرية على خلفية تعارضها مع مبدأ المساواة الاجتماعية وتكريس التمييز البنيوي بين "فئات الشعب".

وما زاد من حضور هذه القضية، أخيرا، هو الضغط الذي فرضه جدولان زمنيّان، الأول تفرضه المحكمة العُليا، حيث تنتهي المهلة المُعطاة للكنيست لإقرار قانون عادل في شهر تموز 2023، والثاني تفرضه الأحزاب الحريدية التي تريد إعفاء طلاب المدارس الدينية، وفقا للاتفاقات الائتلافية مع رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، والتي تشترط مصادقتها على ميزانية الدولة، قبل نهاية شهر أيار المقبل، بتمرير قانون التجنيد. مع العلم أن إخفاق الحكومة في تمرير الموازنة في الكنيست قبل نهاية شهر أيار، فتُعتبر مستقيلة بحسب القانون.

ويعتقد الحريديم وأحزابهم السياسية أن هناك تعادل بين خدمة عسكرية تُعرّض الحياة للخطر، وبين التفرّغ لتعلّم التوراة في المدارس الدينية الحريدية، والاعتقاد أيضا أن مَن يتفرّغ لدراسة التوراة يستحقّ نفس الشروط والحقوق

مقارنة بمن يخدم في الجيش؛ وثمّة اعتقاد سائد بين الحريديم أن التفرّغ لتعلم التوراة يُسهم في حماية الدولة اليهودية من الأخطار الأمنية، كما ويُحافظ على طابعها اليهودي.

وفي ضوء قرب نفاد المهلة التي حدّدتها المحكمة العُليا للكنيست، لطرح قانون خدمة يضمن المساواة الاجتماعية بين مختلف الشرائح السكانية، فإن الموضع عاد بقوة إلى العناوين الرئيسية، في شهر نيسان (2023)، بسبب رغبة الأحزاب الحريدية في سنّ قانون يخفّض عمر إعفاء طلاب المدارس الدينية من الخدمة العسكرية إلى 21 عاما. بينما يروّج وزير الأمن يوآف غالانت لمخطط يتم بموجبه تغيير نموذج الخدمة الإلزامية بحيث يحصل من يخدم على سلسلة من المزايا الاقتصادية كتعويض على خدمته. وكان وزير الأمن السابق، بني غانتس قد اقترح أن جميع الشبان(حتى الحريديم وعرب ال 48) بجب أن يخدموا "الدولة"، إمّا في الجيش، وإما في "الخدمة المدنية" التي تتضمّن أجهزة أُخرى، كالمستشفيات و"نجمة داوود الحمراء" وجمعية "زكا".. وغيرها. ولفت معلقون ومحللون إلى أن طرح هذا الموضوع، أخيرا، يتميّز عن كل المرّات السابقة، كوْنه يأتي في ذروة انقسام سياسي– اجتماعي، وخضّة غير مسبوقة في الجيش الإسرائيلي على خلفية موجة الاستنكاف عن الخدمة الاحتياطية، اعتراضا على الخطة القضائية، في ما تشهد المنطقة تحوّلات أمنية واستراتيجية كُبرى.

وفي البُعديَن السياسي والحزبي فإن طرح قانون اعفاء الحريديم أثار موجة ردود فعل سياسية وإعلامية، لا سيّما من جانب أحزاب المُعارضة، التي تنظر إلى القضية، أولا من زاوية قيمية ورمزية ترتبط بالمساواة في تحمّل عبء الخدمة العسكرية بين الفئات المكوّنة "للمجتمع الإسرائيلي"، وثانيا كفرصة ثمينة لمهاجمة حكومة نتنياهو، ودقّ اسفين بين المؤيّدين والمُعارضين لتجنيد الحريديم في الائتلاف الحكومي. وتطرح المُعارضة في هذا السياق شعارات كبيرة، من قبيل أن إعفاء الحريديم من الخدمة العسكرية، يميّز بين دمٍ ودم، وينسف مفهوم الجيش الإسرائيلي كـ "جيش الشعب"، وقد يؤدّي إلى تفكيك الجيش.

وفي البُعد الإعلامي، فإن إعادة طرح الموضوع من جانب حكومة نتنياهو، أعاد الحرارة إلى السجال الإسرائيلي المتجدّد بشأن هذه القضية الملتهبة. وأظهر السّجال الإعلامي أن الأمر يتجاوز مسألة الحاجة الى أعداد إضافية من المتجنّدين في الجيش، إلى الأبعاد القيمية والرمزية، ويتغلل إلى جوهر الصراعات الاجتماعية والسياسية بين "القبائل الإسرائيلية".

وفي هذا السياق تطرّق إعلاميون إلى القضية من زاوية أن القانون المتبلور، الذي يرى فيه الحريديم تنازلا، يمثّل فضيحة بالنسبة للعلمانيين، لأن حكومة "إسرائيل" تُرسي حقيقة وجود طبقتَين في "إسرائيل": طبقة، مستوى 1 لا تخدم ولا تُعرّض حياتها للخطر (الحريديم)، وطبقة مستوى 2 تخدم وتُخاطر بحياتها. وفي هذا تمييز بنيوي صرف بين فئة وفئة. (ليمور، ي, 2023)

ورأى معلّقون أن قانون التجنيد المُقترح هو وصفة مضمونة لذبح إحدى البقرات المقدّسة لجيش نصف الشعب، لكن إعلان وفاته الرسمي يمكن أن يكون ضربة قاضية، لا أقلّ، لأحد آخر رموز التوحيد المتبقية في "إسرائيل". (ليمور، ي, 2023)

- **أبرز المحطات التي مرّت بها قضية تجنيد الحريديم**

تُعدّ قضية تجنيد الحريديم في الجيش الإسرائيلي من أبرز تجليّات الصراع التاريخي بين العلمانيين والمتدينين(الحريديم)، ونظرا لتعدد أبعادها وتوزّعها على نواح عديدة: رمزية وسياسية وقانونية ودينية، فإنّها احتلت على الدوام موقعا مركزيا في جدول الأعمال والنقاش العامَين، وقد تشكّلت تاريخيا مع بدايات تشكّل الكيان الإسرائيلي، ففي آذار/ مارس 1948، وخلال حرب عام 1948، جرى توقيع اتفاقية بين عصابة "الهاغانا" ولجنة المدارس الدينية في القدس المحتلة، تضمّنت قواعد اعفاء طلاب المدرسة الدينية والحاخامات من التجنيد للقتال في الحرب. وبعد نحو سبعة أشهر، أبلغ رئيس الحكومة آنذاك، دافيد بن غوريون، لجنة الأمن التابعة لمجلس الدولة أنه تمّ إعفاء 400 شاب من المدارس الدينية من الخدمة العسكرية، وفي كانون الثاني/ يناير 1951، أعطى "بن غوريون" تعبيرا إضافيا لذلك، عندما كتب إلى رئيس الأركان ووزارة الأمن: "بناءً على المادة 12 من قانون جهاز الأمن، لقد أعفيتُ شباب المدارس الدينية من الخدمة النظامية".

في عام 1954، حاول وزير الأمن في ذلك الوقت، بنحاس ليفون، تجنيد جميع طلاب المدارس الدينية بعد أن أنهوا أربع سنوات في الدراسات الدينية، ولكن بعد احتجاج قوي من قادة المدارس الدينية، قرّر رئيس الحكومة حينها موشيه شاريت إلغاء توجيهات ليفون. بعد نحو أربع سنوات، تم التوصّل إلى تسوية بين مدير عام وزارة الأمن شمعون بيريز، ورؤساء المدارس الدينية، بموجبها سيتم تجنيد كل طالب مدرسة دينية بعد سنّ 25 سنة لتدريب مدته ثلاثة أشهر وبعد ذلك سيُحوّل إلى تشكيل الاحتياط في الجيش.

بعد عقد من الزمن، طلب وزير الأمن في ذلك الوقت، موشيه ديان، تشكيل لجنة وزارية لبحث القضية، وذلك بعد أن حذّر رئيس الأركان حاييم بارليف، من نقص في القوة البشرية في الجيش الإسرائيلي، على خلفية زيادة في عدد عمليات تأجيل التجنيد. وقرّرت اللجنة أنه لا ينبغي تغيير أمر التأجيل، وحدّدت حصة من 800 طالب من طلاب المدارس الدينية الذين سيتم إعفاؤهم من التجنيد في كل عام.

في أعقاب الاضطرابات التي حدثت عام 1977، والتي أدّت إلى ضمّ الأحزاب الحريدية إلى الائتلاف الحكومي، وافق رئيس الحكومة حينها مناحيم بيغن على زيادة نطاق الإعفاءات لأعضاء المدارس الدينية. في عام 1981، مع تجديد الاتفاقية بين حزبي "الليكود" و"أغودات إسرائيل" (الحريدي– الغربي)، جرى توسيع التسوية ومنح امتيازات إضافية لطلاب المدرسة الدينية.

في عام 1986، جرى تشكيل لجنة برئاسة عضو الكنيست مناحيم هكوهين (من حزب العمل)، والتي كانت لجنة فرعية من لجنة الشؤون الخارجية والأمن في الكنيست، من أجل فحص وضع تجنيد طلاب المدارس الدينية. في التقرير الذي أصدرته اللجنة جرى التوصية بالعودة إلى الآلية التي كانت قبل العام 1975، والتي في إطارها سُمح فقط بضمّ طلاب المعاهد الدينية والمدارس الثانوية المعترف بها في التسوية. وفي العام نفسه، رفضت محكمة العدل العليا التماسا ضد أمر تأجيل الخدمة لطلاب المدارس الدينية.

في عام 1998، قضت المحكمة العليا بأن وزير الأمن ليس لديه سلطة منح إعفاء شامل لجميع طلاب المدرسة الدينية، وأن هذا يحتاج الى قانون أولا، مما أدّى إلى إنشاء لجنة متخصصة تحت اسم "لجنة طال"، التي كُلفت بصياغة مقترح لتعديل القانون. وفي التقرير الذي نشرته اللجنة عام 2000، تم عرض صيغة مشروع القانون، والتي تضمّنت قسم "سنة الحسم" والذي بموجبه يمكن لكل طالب مدرسة دينية في سن ال 22 أن يختار مواصلة الدراسة الدينية، أو الذهاب إلى سوق العمل، في حين أن أولئك الذين يختارون سوق العمل سيكونون قادرين على الاختيار بين الخدمة العسكرية القصيرة والخدمة المدنية لمدة عام. تم إقرار الاقتراح، المعروف باسم "قانون طال"، في 23 حزيران 2002 كأمر دائم لمدة خمس سنوات قابلة للتمديد. وفي حزيران 2005، أبلغ المدعي العام، المحكمة العُليا، أن محاولة تغيير أبعاد تجنيد أعضاء المدرسة الدينية في الجيش من خلال القانون قد باءت بالفشل.

قضت محكمة العدل العليا في 21 شباط 2012 بأن "قانون طال" يتعارض مع قانون أساس: كرامة الإنسان وحريته، وبالتالي لن يكون من الممكن تمديده، وأدّى الحكم إلى إنشاء لجنة لتعزيز المساواة في تحمّل عبء الخدمة العسكرية، ومن أجل بلورة بديل لـ "قانون طال"، وبعد انسحاب ممثلي أحزاب الائتلاف من اللجنة تقرّر حلّها.

بعد نحو عام، جرى تشكيل لجنة وزارية برئاسة عضو الكنيست السابق يعقوب بيري. وأوصت اللجنة بالموافقة على إعفاء 1800 من طلاب المدارس الدينية فقط، وقرّرت فرض عقوبات مالية على المدرسة الدينية التي لا تلتزم بالحصص المقرّرة. وقدمت اللجنة نتائجها وأقرّت مشروع القانون بالقراءة الأولى، ثم تشكلت "لجنة شاكيد" برئاسة الوزيرة السابقة آييليت شاكيد، والتي كان دورها إعداد مشروع القانون للقراءة الثانية والثالثة. في 12 اذار 2014 قدّمت شاكيد قانون التجنيد الذي صاغته اللجنة التي ترأستها، والتي قوبلت بازدراء كبار الحاخامات. في تشرين الثاني 2015، جرى إدخال تعديلات على القانون الذي تم تمريره قبل عام، مما أتاح تمديد فترة التعديل وتأجيل إمكانية فرض عقوبات جنائية على طلاب المعاهد الدينية حتى عام 2023. ومع ذلك، في 12 أيلول 2017، قضت المحكمة العُليا بإلغاء قانون التجنيد، وفي السنوات التي تلت قرار المحكمة، طلب

الادعاء العام مرة أخرى تأجيل إلغاء القانون بسبب المعارك الانتخابية المتتالية وتفشي فيروس كورونا وغير ذلك.

في شباط 2018، جرى تشكيل لجنة أُخرى، هذه المرّة من جانب وزير الأمن السابق أفيغدور ليبرمان؛ صاغت اللجنة مشروع قانون جديد، أُقرّ في القراءة الأولى في الكنيست، لكن بعد إقرار إجراء الانتخابات في شهر نيسان 2019، وعلى خلفية قرار حزب "يش عتيد" (يوجد مستقبل)، بعدم دعم القانون في القراءتين الثانية والثالثة، صادقت المحكمة العُليا على تأجيل آخر لإلغاء القانون، ومنذ ذلك الحين صادقت المحكمة العليا على تأجيلات إضافية، ينتهي آخرها في شهر تموز من العام الجاري. (كفوشبسكي، ع, 2023)

5. أزمة الطبّ النفسي

من زاوية ارتفاع مدلات الانتحار داخل صفوف الجيش الإسرائيلي أُعيد الإضاءة على هذه الأزمة التي تسلك اتجاها تصاعديًا متواصلا. وتحت عنوان "الطبّ النفسي في الجيش الإسرائيلي في مأزق" كشف معلّقون في الشؤون العسكرية أن جهاز الطبّ النفسي في الجيش الإسرائيلي يُعاني ما مشاكل عديدة، يتجلّى أبرزها في الضغط الاستثنائي و"غير المعقول" على طلبات العلاج النفسي، وأوقات الانتظار الطويلة للحصول على العلاج، وعدم نجاعته في كثير من الأحيان، حيث كشفت تقارير أن "14 جنديًا إسرائيليا انتحروا خلال عام 2022، وما لا يقلّ عن 9 منهم كان لديهم تفاعل أو علاج مع ضابط الصحة النفسية". (شوفال، ل, 2023) أبعادُ المأزق لا تقتصر على شكاوى الجنود من تعامل جهاز الصحة النفسية معهم، حيث يتذمر الجنود من طوابير الانتظار، وتباعد مواعيد اللقاءات وسرعة اللجوء الى الادوية والعقاقير فحسب، بل حتى ضباط الصحة النفسية، مستاؤون بدورهم من ظروف عملهم.

الخاتمة

في أيار من العام 1959 ألقى أول رئيس حكومة في "إسرائيل"، دافيد بن غوريون، خطابا في مؤتمر للقادة، قال فيه: "الجيش سيكون المدرسة الأكبر في إسرائيل [...] وكما توحِّد دولة إسرائيل كل اليهود [...] كذلك يوحّد الجيش الإسرائيلي الشعب في إسرائيل بكل فصائله وتصدعاته [...] الجيش الإسرائيلي لا يؤدّي مسؤوليته بصفته الحصن الآمن للدولة فقط، بل مطلوب منه أن يكون قدوة للشعب بروحه الطلائعية". (روسمن، إ, 2023)

أي وفقا لرأي بن غوريون فإن الجيش الإسرائيلي لديه وظيفة اجتماعية، وليس فقط أمنية. وكما أن طموح بن غوريون كان استخدام الجيش كمصمم هوية جماعية موحّدة، يبدو أيضا أن المجتمع في إسرائيل كان يرى الجيش صاحب وظيفة اجتماعية رئيسية في كل ما يتعلق بتجسير صدوع اجتماعية. لكن مع مرور السنوات طُرح تساؤل يتعلق بضرورة ومكانة الوظيفة الاجتماعية في جدول أعمال الجيش الإسرائيلي. الجيش الإسرائيلي اشتُهر بتأدية وظائف اجتماعية كثيرة: فهو يستوعب هجرة، يهتم بالتهويد، يستكمل سنوات دراسية وبشكل عام يؤدّي مهمات غير عسكرية. وليس عبثا أن شعار سلاح التعليم هو "شعب يبني جيشا يبني شعبا". هذه الفكرة هي أساسية في الجيش الإسرائيلي. وفقا لذلك، رغم التغييرات التي بدأت في "المجتمع الإسرائيلي" خلال السنوات الأخيرة، فإن مفهوم الجيش كصاحب وظيفة اجتماعية، لا يزال مطروحا على جدول الأعمال. (روسمن، إ, 2023)

بعد 64 عاما على كلام بن غوريون، شهدت العلاقة بين الجيش الإسرائيلي والمجتمع تحولات كثيرة، فالمدرسة الأكبر التي أرادها بن غوروين، وتحدث عنها، تصدعت، وهي آيلة للانهيار، وهو ما عبّر عنه مدير معهد أبحاث الأمن القومي، ورئيس شعبة الاستخبارات العسكرية "أمان" سابقا، اللواء احتياط تامير هايمن، من موقعه العسكري والبحثي التخصصي. ففي مقابلة أجراها معه موقع "زمان يسرائيل" (2023/04/10)، حذّر هايمن من أن الشرخ الذي حصل في الجيش الإسرائيلي نتيجة "الانقلاب" القضائي ربما لا يمكن رأبه. وردا على سؤال، حول ما الذي يقصده عندما يتحدث عن ضرر غير قابل للترميم، أجاب هايمن: "أقصد الجيش بشكل خاص. نحن قريبون برأيي من نقطة اللّا–عودة. الصدوع سوف تبقى، الشرخ الداخلي وعدم التماسك داخل الوحدات. هذه صدمة سوف تترك بصمتها لوقت طويل جدا. توتر بين الجيش الإسرائيلي الأول والجيش الإسرائيلي الثاني، بين من هم ظاهريا ذوو قيمة كبيرة ومن هم أقل قيمة، هذا ضرر سوف يستغرق الكثير جدا من الوقت ليترمم. وأنا أضيف إلى ذلك حقيقة أن تشكيل الاحتياط كان جزءا من الاحتجاج وأثار مسألة المساواة في تحمل العبء. أنا أرى سيناريو عاصفة كبيرة، لا شيء يفاقم الأزمة أكثر من هذا الأمر. أنا سوف أستخدم

مصطلح لطالما كنت حذرا منه: تهديد بتفكيك البنى التحتية للجيش الإسرائيلي. قد يبقى الجيش، لكن ليس كما هو الآن". (هايمن، ت, 2023)

يمكن القول إن المقولات التي رافقت الجيش الإسرائيلي منذ نشأته، تصدّعت إلى حدّ كبير خلال السنوات الماضية، فمقولة " جيش الشعب" قابلتها مقولة "جيش نصف الشعب"، ومفهوم "بوتقة الصهر" سقط أمام التناقضات والخلافات ذات الطابع الاجتماعي والسياسي التي شهدها الجيش؛ ومبدأ " الجيش الذي لا يُقهر"، تقوّض في ظلّ تراجع الثقة داخل الأوساط الإسرائيلية المختلفة بقدرة الجيش على تحقيق الانتصار في أي مواجهة، في ظلّ توازن الردع الذي فرضه محور المقاومة من جهة، وتراجع قدرات سلاح البر، وأزمة الاحتياط، ومشكلة الحافزية من جهة ثانية، ما دفع خبراء وجنرالات سابقين إلى وصف الجيش بأنه "نمر من ورق". (هاليفي، ي, 2022)

وحتى شعار "البقرة المقدّسة"، الذي حمله الجيش الإسرائيلي طوال عقود، باعتباره خارج دائرة الانتقاد، وبعيدا عن السجالات، هذا الشعار تم استبداله في الأدبيات الإسرائيلية بشعار آخر هو " كيس ملاكمة"، بمعنى أن الجيش تحوّل إلى هدف لتلقي السهام من كل حدب وصوب، وتُوجَّه إليه كل أنواع الانتقادات.

من خلال ما تقدّم، يظهر أن الجيش الإسرائيلي سجّل خلال السنوات الماضية، العديد من البصمات والعلامات السلبيّة في العديد من النواحي: التنظيمية والقيمية والإدارية والمالية والاجتماعية. وشهدنا تراكماً وازناً لمجموعة من المظاهر والظواهر السلبيّة المُتصلة بأداء الجيش، ضمن دائرتيْ: العلاقات والأداء الداخلي، ومنظومة العلاقات مع المجتمع. وكلّها ظواهر يجمعها خيط واحد يتمثّل بالنزف القيميّ والتنظيميّ المتواصل في الجيش الإسرائيلي، الأمر الذي انعكس في شكل فجوات تزداد اتساعاً ووضوحاً بين المزاج العام للجمهور، وبين تقييم الجيش لنفسه في العديد من المواضيع والتطوّرات، في حين أن هذه الفجوات وأبعادها وجدت تعبيرها في استطلاعات رأي مهنيّة نشرتها مراكز أبحاث إسرائيلية وازنة.

كما أن وسائل الإعلام الإسرائيلية، نشرت عددا كبيرا جدا من التقارير والمقالات والتحقيقات الموثّقة، التي سلطت الضوء على الظواهر والاتجاهات السلبيّة التي وضعت الجيش في عين العاصفة، فيما خصّ منظومة علاقاته الداخلية، سواء في الدائرة الضيقة (العسكرية) أو الدائرة الأوسع (الاجتماعية).

ولعل مكمن الضرر الذي يتخوّف منه المسؤولون والخبراء الإسرائيليون لا يكمن في توّلد ظواهر سلبية جديدة أو غير معروفة سابقاً فحسب، بل في المسارات والاتجاهات المستقبليّة لهذه الظواهر السلبيّة.

من خلال المسائل التي أضاء عليها البحث، ظهر واضحا أننا أمام " جيش مأزوم" بكل ما للكلمة من معنى، من خلال حجم الأزمات التي انكشفت في جملة القضايا والظواهر التي جرت مناقشتها أو السجال حولها أو

الإضاءة عليها، كالسجال حول ماهية الجيش الإسرائيلي ودوره الاجتماعي تحت عنوان: "جيش الشعب أم جيش محترف"؟ و"الجيش وتآكل الثّقة"، والقلق والنقاش اللذان أثارهما مؤشر تراجع ثقة الجمهور الإسرائيلي بالجيش في استطلاع "المعهد الإسرائيلي للديمقراطية"؛ و"أزمة القوى البشرية"، والنقاشات والتعليقات المرتبطة بهذا الموضوع على الصعيديْن الكمّي والنوعي؛ كما أن عنوان "كفاءة الاحتياط وأزمته" سلّط ضوء على السجال حول وضع تشكيل الاحتياط في الجيش والشكوك المطروحة حيال جاهزيته للحرب المقبلة؛ يضاف إلى ذلك كم من المشاكل التي يُعاني منها الجيش فيما خصّ "الثقافة التنظيمية" بحسب ما يعرضه مفوّض شكاوى الجنود السابق اللواء احتياط إسحاق بريك، وموضوعات مثل السرقات من قواعد الجيش الإسرائيلي، وازمة جودة الطعام، وأزمة الدين والتدين داخل الجيش في ضوء تدخل الحاخامات وأوامرهم إلى الجنود المتدينين بعدم الخدمة في الوحدات القتالية المختلطة؛ والاتهامات بالطبقية داخل الجيش وكيف أن القتلى هم بمعظمهم من الضواحي وكذلك من يلتحقون بالخدمة الاحتياطية وغيرها من المواضيع.

ليس ثمة مبالغة في القول إن الجيش الإسرائيلي تحول خلال السنوات الأخيرة، من بوتقة صهر إلى عنوان للانقسام بين الإسرائيليين في ظل السجال الحاد حول الدور والوظيفة، وحول المستقبل والهوية. هذا التحول ازداد خطورة مع فقدان الجيش الإسرائيلي تدريجيا مفهوم "جيش الشعب" مع ما لهذا الأمر من تأثيرات كبيرة على واقع الجيش ومستقبله، من جهة، وعلى قدرته المستقبلية في القيام بالمهام العسكرية الموكلة إليه بحكم طبيعته العسكرية، من جهة ثانية، لا سيما في ظلّ التحوّل الكبير في موازين القوى العسكرية والاستراتيجية لصالح محور المقاومة على الجبهات المتعدّدة.

قائمة المصادر والمراجع

أبراموفيتش، ل. (2022). *مشكلة الطعام في الجيش الاسرائيلي*. القناة الـ 12.

أركين، د. (22 كانون أول 2022). *في الجيش يوجد محسوبية ويوجد استغلال علاقات*. אוחזר מתוך إسرائيل ديفنس: https://www.israeldefense.co.il/node/56691

استطلاع: "الجيش الإسرائيلي أخلاقيّ في القتال لكن يسقط فيما يتعلق بالجنود" . (23 تشرين ثاني 2021). אוחזר מתוך موقع القناة 12: https://www.mako.co.il/pzm-magazine/Article-0e05050a8b74d71027.htm

الرائد احتياط "أ"، رسالة إلى رئيس الأركان: هذا لم يعد جيشي. (10 شباط 2023). אוחזר מתוך هآرتس: https://www.haaretz.co.il/opinions/2023-02-09/ty-article-opinion/.premium/00000186-371a-daf7-ad96-b7fab40e0000

آيزنكوت، غ. (21 تشرين ثاني 2021). אוחזר מתוך موقع جامعة رايخمن العبرية: https://www.google.com/search?q=%D7%90%D7%95%D7%A0%D7%99%D7%91%D7%A8%D7%A1%D7%99%D7%98%D7%AA+%D7%A8%D7%99%D7%99%D7%9B%D7%9E%D7%9F+%D7%92%D&client=firefox-b-&7%93%D7%99+%D7%90%D7%99%D7%96%D7%A0%D7%A7%D7%95%D7%98sxsrf=APwXEdeOWFOI6EdQmHPCettI9Xn30hgb1A%3A1&d

بريك، إ. (18 كانون أول 2021). *الجيش غير مستعد للحرب، حجم الإصابات سيكون كبير جدا*. אוחזר מתוך مفزاك لايف: https://www.mivzaklive.co.il/archives/506158

بريك، إ. (25 تشرين ثاني 2021). *ثمن التقليصات في الجيش الإسرائيلي: خلل في حماية مخازن الذخيرة*. אוחזר מתוך غلوبس: https://www.globes.co.il/news/article.aspx?did=1001392098

بريك، إ. (26 تموز 2022). *الخشية: جيش البر ليس مؤهلًا الآن لحرب*. אוחזר מתוך إسرائيل هيوم: https://www.israelhayom.co.il/news/defense/article/12466245

بريك، إ. (07 كانون أول 2022). *يواجه الجيش أزمة قوة بشرية هي الأخطر منذ قيامه*. אוחזר מתוך موقع ميدا: ، https://mida.org.il/2022/12/07/%d7%a6%d7%94%d7%9c-%d7%a0%d7%9e%d7%a6%d7%90-%d7%91%d7%9e%d7%a9%d7%91%d7%a8-%d7%9b%d7%95%d7%97-%d7%94%d7%90%d7%93%d7%9d-%d7%94%d7%97%d7%9e%d7%95%d7%a8-/%d7%91%d7%aa%d7%95%d7%9c%d7%93%d7%95%d7%aa%d7%99

بريك، إ. (02 كانون ثاني 2023). تحدّي هرتسي هليفي: إعادة بناء الجيش من الأساس. *هآرتس*, 6. אוחזר מתוך هآرتس.

بوحبوط، أ. (18 كاون أول 2022). *تحت أنوف الجنود: اقتحام قاعدة سلاح المدفعية شبتا في الجنوب وسرقة آليات*. אוחזר מתוך walla: ttps://news.walla.co.il/item/3546606

تقرير لجنة فحص أحداث المعركة في لبنان. (אין תאריך). אוחזר ב- 21 أيار 2020, מתוך The Reut Group: http://reut-institute.org/data/uploads/Articles%20and%20Reports%20from%20other%20organizations/Full%20Winograd%20Report.pdf

تقرير مراقب الدولة السنوية رقم 53 أ. (15 كانون ثاني 2022). אוחזר מתוך موقع مراقب الدولة: https://www.mevaker.gov.il/(X(1)S(zzzdpb3z3qppmctj0z2n5h2u))/he/Reports/Pages/353.aspx?AspxAutoDetectCookieSupport=1

جلسة اللجنة الفرعية للقوى البشرية في الجيش الإسرائيلي. (16 كانون أول 2020). אוחזר מתוך موقع الكنسيت: https://bit.ly/3REa7ZF

دورك، د. (16 أيار 2021). *تغيير في مفهوم القتال للجيش الإسرائيل*. אוחזר מתוך موقع الجيش الإسرائيلي: https://www.idf.il/%D7%90%D7%AA%D7%A8%D7%99-%D7%99%D7%97%D7%99%D7%93%D7%95%D7%AA/%D7%9E%D7%A8%D7%9B%D7%96-%D7%93%D7%93%D7%95/%D7%92%D7%99%D7%9C%D7%99%D7%95%D7%9F-31-32-%D7%99%D7%91%D7%A9%D7%94-%D7%91/%D7%94%D7%9E%D7%99%D7%9C%D7%95%D7%90%D7%99%D7%9D-%D7%9

رسالة الطيارين ضد بيآف كيش: "نحن نخجل بك" . (23 شباط 2023). אוחזר מתוך مفزاك لايف: https://www.mivzaklive.co.il/archives/654492

روسمن، إ. (12 آذار 2023). جيش يبني شعبا؟: الصدع الديني-العلماني كحالة بحث. *مجلد مجتمع جيش وأمن قومي*, עמ' 5.

ريفلين، ر. (08 كانون أول 2015). אוחזר מתוך مؤتمر هرتسيليا: בדצמבר https://bit.ly/3Qvi0zK

زيتون، ي. (19 تشرين ثاني 2021). *حروب الغذاء للجيش الإسرائيلي*. אוחזר מתוך يديعوت أحرونوت: https://www.yediot.co.il/articles/0,7340,L-6032007,00.html

ستاف، ه. (2022). للمرة الأولى في الجيش الإسرائيلي: ورشة طبخ للمقاتلين. *يديعوت أحرونوت*, 3.

سرور، ح. (06 شباط 2022). *78 في المئة من قتلى الجيش الإسرائيلي في الأمن الجاري- من الضواحي*. אוחזר מתוך يديعوت أحرونوت: https://www.ynet.co.il/news/article/hypfm0sak2022

سيبوني، غ. (13 كانون ثاني 2022). *اتجاه انخفاض ثقة الجمهور بالجيش الإسرائيلي*. אוחזר מתוך معهد القدس للاستراتيجيا والأمن: https://jiss.org.il/he/siboni-the-trend-of-declining-public-confidence-in-the-idf

سيبوني، غ. (13 تموز 2022). *مفهوم الانتصار – الحاجة إلى عقيدة قتالية محدّثة*. אוחזר ב- 2021, מתוך معهد القدس للاستراتيجيا والأمن: https://jiss.org.il/he/siboni-the-concept-of-victory

سيبوني، غ بزك، ي. (24 كانون ثاني 2023). *قبل أن يصبح الوقت متأخرا - عن الأزمة في تشكيل الاحتياط*. אוחזר מתוך معهد القدس للاستراتيجيا والأمن: https://jiss.org.il/he/siboni-bazak-reserve-forces-crisis/

شوفال، ل. (24 تموز 2022). *اتجاه مقلق في الجيش الإسرائيلي: ارتفاع دراماتيكيك في عدد الشبان المتهربين من الخدمة في الجيش"* . אוחזר מתוך صحيفة "إسرائيل هيوم": https://www.israelhayom.co.il/military-life/world-news-military-life/article/12445273

شوفال، ل. (12 كانون أول 2022). *جيش الشعب؟ قلق في المؤسسة الأمنية والعسكرية من الانخفاض المتوقع في نسب التجنيد*. אוחזר מתוך إسرائيل هيوم: https://www.israelhayom.co.il/military-life/world-news-military-life/article/13429598

شوفال، ل. (29 تموز 2022). *ضباط يخشون: الذراع البرية وسلاح المدرعات ليسا مستعدّين للحرب القادمة*. אוחזר מתוך إسرائيل هيوم: http://www.yediot.co.il/articles/0,7340,L-4855048,00.html

شوفال، ل. (23 نيسان 2023). *انخفاض في الحافزية للخدمة القتالية وحتى قبل الأزمة السياسية*. אוחזר מתוך إسرائيل هيوم: https://www.israelhayom.co.il/military-life/world-news-military-life/article/13963181

شوفال، ل. (2023). ضغط استثنائي وأوقات انتظار طويلة: الطب النفسي في الجيش الإسرائيلي في مأزق. *إسرائيل هيوم*, 3.

شوفال، ل. (13 شباك 2023). *فراغ تحت الحمّالة: انخفاض مهم في نسبة المتجندين للاحتياط*. אוחזר מתוך إسرائيل هيوم: https://www.israelhayom.co.il/military-life/article/13691506

شوفال، ل. (02 شباط 2023). *كشف المعطيات الصعبة: 613 رائدًا استقالوا في السنة الماضية*. אוחזר מתוך إسرائيل هيوم: https://www.israelhayom.co.il/military-life/world-news-military-life/article/13653302

شيلح، ع. (2015). *لشجاعة للانتصار – السياسة الأمنية لإسرائيل*. تل أبيب.

شيلح، ع. (12 ايلول 2022). *نموذج الخدمة متعدد الأبعاد: اقتراح لتغيير هيكلية القوة البشرية في الجيش الإسرائيلي*. אוחזר מתוך معهد أبحاث الأمن القومي: https://www.inss.org.il/he/publication/ofer-shelah

غانتس، ب. (05 كانون أول 2022). אוחזר מתוך موقع تويتر: https://twitter.com/gantzbe/status/1599773229299924993

غورورديسكي، س. (23 تشرين ثاني 2021). *ماذا يفكر الجمهور حول واجب التجنيد وراتب جنود الخدمة الدائمة؟*. אוחזר מתוך walla: https://finance.walla.co.il/item/3472798

ف, د'. (01 أيار 2014). *من الواضح اليوم أن الجنود لديهم قوة أكبر من المتحدث باسم الجيش الإسرائيلي من خلال الفيسبوك*. אוחזר מתוך walla: https://b.walla.co.il/item/2742457

فارون، غ. (2022). *قواعد الجيش الإسرائيلي: سرقة ذخائر ومواقف لسيارات الجريمة*. القناة الـ 12 الإسرائيلية.

فلايشمان، إ. (23 تشرين ثاني 2021). *حارس الأسوار كانت مجرد بروفة*. אוחזר מתוך إسرائيل هيوم: https://www.israelhayom.co.il/opinions/article/5859743/

كفوشبسكي، ع. (17 نيسان 2023). *هكذا أصبحت قضية تجنيد ابناء المدارس الدينية بطاطا ساخنة بالنسبة للحكومات الإسرائيلية*. אוחזר מתוך معاريف: https://www.maariv.co.il/news/politics/Article-996083

كوبوفيتس، ي. (24 شباط 2023). *مؤشرات على موجة رفض وسط طيارين في الاحتياط تثير قلقًا في الأركان*. אוחזר מתוך هآرتس: https://www.haaretz.co.il/news/politics/2023-02-24/ty-article/.highlight/00000186-7fd7-d9ba-a5b7-ffff27de0000

كوفوفيتش، ي. (08 شباط 2023). *آلاف الاحتياطيين سيسيرون من اللطرون إلى القدس في احتجاج ضد خطة نتنياهو- ليفين*. אוחזר מתוך هآرتس: ، https://www.haaretz.co.il/news/education/2023-02-08/ty-article/.premium/00000186-2d81-dda9-a5af-bdb1e2bf0000

ليف رام , ط. (2021). الآن جيد. *معاريف*, 5.

ليف رام، ط. (2023). أغبياء من دون توقف. *معاريف*, 14.

ليفنسون، ت. (10 تموز 2022). *فقط مستوطنون وجنود أحداث من الضواحي يوافقون على القدوم الى الاحتياط*. אוחזר מתוך THE MARKER: https://www.themarker.com/magazine/2022-07-10/ty-article-magazine/.premium/00000181-d28d-d43d-a9df-f2adc8970000

ليفي، ي. (2022). *الى اين وجهة الجيش الإسرائيلي مع أثقال الانقسامات السياسية على عنقه*. القدس: القناة الـ 13 الإسرائيلية.

ليمور، ي. (24 تشرين ثاني 2021). *الجبهة الداخلية: الجيش الإسرائيلي سيجنّد احتياط لتأمين طرقات من عرب إسرائيل*. אוחזר מתוך إسرائيل هيوم: https://www.israelhayom.co.il/news/defense/article/5860324

ليمور، ي. (23 كانون أول 2021). *تعمق أزمة ثقة الجمهور بالجيش الإسرائيلي*. אוחזר מתוך صحيفة "إسرائيل هيوم": https://www.israelhayom.co.il/news/defense/article/6453623

ليمور، ي. (23 كانون أول 2022). *بدأ موسم الصيد: الجيش الإسرائيلي وقادته على المهداف*. אוחזר מתוך إسرائيل هيوم: https://www.israelhayom.co.il/magazine/hashavua/article/13480129

ليمور، ي. (25 شباط 2023). *رسالة خريجي جهاز العمليات الخاصة – إشارة تحذير*. אוחזר מתוך إسرائيل هيوم: https://www.israelhayom.co.il/news/local/article/13736610

ليمور، ي. (17 نيسان 2023). *قانون التجنيد: لا مساواة هنا، بل تمييزٌ صرف*. אוחזר מתוך إسرائيل هيوم: https://www.israelhayom.co.il/news/defense/article/13936804

معطيات التجنيد للجيش الإسرائيلي. (24 أيلول 2007). אוחזר מתוך مركز الأبحاث والمعلومات التابع للكنيست: https://main.knesset.gov.il/activity/info/research/pages/incident.aspx?ver=2%26docid=32be8d55-f7f7-e411-80c8-00155d010977

ميكال، ك. (07 كانون أول 2022). *الفجوة التي تتسع بين المستويات الميدانية والمستويات القيادية الرفيعة في الجيش الإسرائيلي*. אוחזר מתוך معهد أبحاث الأمن القومي: https://www.inss.org.il/he/publication/hebron-incident

هاليفي، ي. (2022). نمر من ورق. *معاريف*, 10.

هايمن، أ. (03 تشرين أول 2018). *منظومة الاحتياط: الماضي والحاضر والمستقبل*. אוחזר מתוך مركز أبحاث الأمن القومي: https://www.inss.org.il/he/publication/%D7%9E%D7%A2%D7%A8%D7%9A-%D7%94%D7%9E%D7%99%D7%9C%D7%95%D7%90%D7%99%D7%9D-%D7%A2%D7%91%D7%A8-%D7%94%D7%95%D7%95%D7%94-%D7%95%D7%A2%D7%AA%D7%99%D7%93-/%D7%94%D7%A8%D7%94%D7%95%D7%A8%D7%99

هايمن، أ. (18 كانون ثاني 2023). *تشكيل الاحتياط 2023- تحدّي رئيس هيئة الأركان الجديد*. אוחזר מתוך معهد أبحاث الأمن القومي: https://www.inss.org.il/he/publication/reserve-2023/

هايمن، ت. (10 نيسان 2023). אוחזר מתוך زمان إسرائيل: https://www.zman.co.il/386214/popup

هرئل، ع. (23 كانون أول 2021). *مراقب المؤسسة الأمنية: تقليص التدريبات أضرّ بأهليّة وحدات الاحتياط للحرب*. אוחזר מתוך هآرتس: https://www.haaretz.co.il/news/politics/.premium.HIGHLIGHT-1.10487972

هرئِل، ع. (23 كانون أول 2022). *الأسبوع الأخير كشف كم ان الجيش، سيما الناطق باسمه، عُرضة لانقضاض من اليمين*. אוחזר מתוך هآرتس: https://www.haaretz.co.il/news/politics/2022-12-23/ty

هرئِل، ع. (22 شباط 2023). *عندما يبدو انه فقط خطوات متطرفة ستؤثر، رفض الخدمة لم يعد كلمة فظة*. אוחזר מתוך هآرتس: https://www.haaretz.co.il/news/politi/2023-02-22/ty-article/.highlight/00000186-75c3-dd56-ade7-f7ff7d9f0000

هرئِل، ع. (24 شباط 2023). *مؤشرات على موجة رفض وسط طيارين في الاحتياط تثير قلقًا في الأركان*. אוחזר מתוך هآرتس: https://www.haaretz.co.il/news/politics/2023-02-24/ty-article/.highlight/00000186-7fd7-d9ba-a5b7-ffff27de0000

هكذا مرّ َنموذج جيش الشعب بإخفاق مركّز. (24 تشرين ثاني 2022). *هآرتس*. אוחזר מתוך هآر تس.

يهوشع، ي. (24 تشرين ثاني 2021). *فرصة تاريخية لدفع مخطط خدمة جديد قُدما*. אוחזר מתוך يديعوت أحرونوت: https://www.ynet.co.il/news/article/h1vu7doot

يهوشع، ي. (23 كانون أول 2021). *كوخافي أمكنه وكان يجب عليه ان يفعل أكثر*. אוחזר מתוך يديعوت أحرونوت: https://www.yediot.co.il/articles/0,7340,L-6050309,00.html

يهوشع، ي. (06 شباط 2022). *بعد ربع قرن يوجد جيش إسرائيلي آخر تحول الى جيش من الطبقات*. אוחזר מתוך يديعوت احرونوت: https://www.ynet.co.il/news/article/hj3hui2rk